الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة عبد الحميد ابن باديس مستغانم

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية و المحاسبة

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

الشعبة: العلوم المالية والمحاسبة تخصص: التدقيق المحاسبي ومراقبة التسيير

دور التحليل المالي في تقييم الأداء المالي

دراسة حالة مديرية توزيع الكهرباء والغاز لمستغانم (2014-2015-2016)

مقدمة من طرف الطالبة: تحت إشراف الأستاذة:

بلبيوض فاطمة الزهراء عمراني محمد

أعضاء لجنة المناقشة:

الصفة	الاسم واللقب	الرتبة	عن الجامعة
رئيسا	مجدد عبد النور	أستاذ-	جامعة مستغانم
مقررا	عمراني محمد	أستاذ -	جامعة مستغانم
مناقشا	مباني مصطفى	أستاذ -	جامعة مستغانم

السنة الجامعية: 2017/2016

إهـــــداء

الحمد لله ربّ العرش العظيم، الذي جاد علينا بنور العلم فأعم علينا فأفضل بتوفيقي، وأزكى الصلاة والسلام على صفيه وخليله محمد صلى الله عليه وسلم، أهدي ثمرة جهدي إلى:

من تعجز الكلمات عن الوفاء بحقها والإشارة بفضلها التي تشجعني قرة عيني "**أمي**" الغالية أطال الله في عمرك.

إلى من أنار لي الدرب وسهل لي سبل العلم والمعرفة الذي له الفضل في رعايتي وتعليمي الذي لا يبخل في توجيهي "**أبتي**" أطال الله في عمرك.

إلى من هم سندي في الحياة وعزوتي إخوتي "**مهدي**" و"**أيمن**" والبرعم الصغير "**يحي قصي**".

إلى كل الأهل والأقارب

إلى من ربطتني بهم صلة الأخوة صديقاتي

إلى كل من ذكرهم قلبي ونسيهم قلمي

شكر وتقدير

الشكر والحمد لله الذي وفقنا إلى ما استطعنا الوصول إليه لإنجاز هذا العمل، وإذا كان الحمد فللّه وحده، وإذا كان الشكر فللّه قبل كل أحد، أحمده وأشكره على توفيقه لي.

أتقدم بأسمى عبارات الشكر والتقدير إلى أستاذ الكريم "**عمراني محمد**" لما قدمه لي من توجيه وإرشاد من خلال إشرافه على هذا العمل.

إلى كل الأساتذة الكرام الذين تدرجت عندهم طيلة السنوات الخمس أهدي لكم ثمرة جهدي ولكم كل الاحترام والتقدير.

كما أتقدم بالشكر الجزيل الى سيد " **بن يمينة حبيب**" لما قدمه لي من عون أثناء فترة التربص وإلى كل عمال مديرية توزيع الكهرباء والغاز لمستغانم

إلى كل الذين ساهموا من قريب أو من بعيد في انارة دربي.

إلى كل هؤلاء شكرا.

القائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	**الميزانية الوظيفية**	34
02	**طريقة حساب قدرة التمويل الذاتي (طريقة الطرح)**	45
03	**طريقة حساب قدرة التمويل الذاتي (طريقة الجمع)**	45
04	**الميزانية المالية لثلاث سنوات جانب الأصول**	62
05	**الميزانية المالية لثلاث سنوات جانب الخصوم**	63
06	**التحليل الأفقي للميزانية المالية المختصرة لجانب الأصول**	64
07	**التحليل الأفقي للميزانية المالية المختصرة لجانب الخصوم**	65
08	**التحليل العمودي للميزانية المختصرة**	66
09	**الميزانية الوظيفية لثلاث سنوات جانب الأصول**	67
10	**الميزانية الوظيفية لثلاث سنوات جانب الخصوم**	68
11	**حساب رأس المال العامل من أعلى الميزانية**	69
12	**حساب رأس المال العامل من أدنى الميزانية**	69
13	**حساب احتياج رأس المال العامل لثلاث سنوات**	70
14	**حساب الخزينة الصافية لثلاث سنوات**	70
15	**حساب نسب السيولة لثلاث سنوات**	71
16	**حساب نسب النشاط الأصول لثلاث سنوات**	72
17	**حساب نسب الهيكل التمويلي واليسر المالي**	73
18	**حسابات النتائج لثلاث سنوات لمديرية توزيع الكهرباء والغاز**	74
19	**حساب نسب الربحية لثلاث سنوات**	75
20	**حساب نسب المردودية لثلاث سنوات**	75

القائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	الجهات المستفيدة من التحليل المالي	17
02	مثلث الأداء	28
03	الحالات الممكنة للخزينة الصافية	38
04	الهيكل التنظيمي لمديرية توزيع الكهرباء والغاز لمستغانم	59
05	الهيكل التنظيمي لقسم المالية والمحاسبة	60

الفهـــرس

الفهـرس

الموضوع	الصفحة
الإهداء شكر والتقدير قائمة الجداول والأشكال	
مقدمة عامة	03-01
الفصل الأول: مدخل الى التحليل المالي	
تمهيد	05
المبحث الأول: عموميات حول التحليل المالي	06
المطلب الأول: لمحة تاريخية عن التحليل المالي	06
المطلب الثاني: مفهوم وأهداف التحليل المالي	07
المطلب الثالث: أهمية وأنواع التحليل المالي	9
المبحث الثاني: مقومات، معايير واستعمالات التحليل المالي	12
المطلب الأول: مقومات ومنهجية التحليل المالي	12
المطلب الثاني: معايير وخطوات التحليل المالي	13
المطلب الثالث: استعمالات التحليل المالي	15
المبحث الثالث: القوائم المالية المستخدمة في التحليل المالي	18
المطلب الأول: الميزانية	18
المطلب الثاني: حسابات النتائج	20
المطلب الثالث: جدول سيولة الخزينة	21
المطلب الرابع: جدول تغير الأموال الخاصة والملاحق	22

خلاصة	24
الفصل الثاني: استخدام التحليل المالي في تقييم الأداء المالي	
تمهيد	26
المبحث الأول: ماهية تقييم الأداء المالي	27
المطلب الأول: ماهية الأداء	27
المطلب الثاني: ماهية تقييم الأداء	29
المطلب الثالث: ماهية تقييم الأداء المالي	39
المبحث الثاني: تقييم الأداء المالي بتحليل الميزانية	33
المطلب الأول: إعادة عرض الميزانية وفقا لأغراض التحليل المالي	33
المطلب الثاني: تحليل الميزانية بمؤشرات التوازن المالي	34
المطلب الثالث: تحليل الميزانية بالنسب المالية	38
المبحث الثالث: تقييم الأداء المالي بتحليل حسابات النتائج وجدول السيولة الخزينة	44
المطلب الأول: قدرة التمويل الذاتي	44
المطلب الثاني: نسب الربحية والمردودية	46
المطلب الثالث: تحليل جدول سيولة الخزينة	50
خلاصة	53
الفصل الثالث: دراسة حالة مديرية توزيع الكهرباء والغاز لمستغانم	
تمهيد	54
المبحث الأول: مدخل عام لشركة توزيع الكهرباء والغاز لمستغانم	56
المطلب الأول: لمحة تاريخية عن الشركة الوطنية لتوزيع الكهرباء والغاز	56
المطلب الثاني: لمحة عامة عن مديرية توزيع الكهرباء والغاز لمستغانم	57

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي للمديرية	59
المبحث الثاني: تقييم الأداء بتحليل ميزانية مديرية توزيع الكهرباء والغاز لمستغانم	62
المطلب الأول: عرض الميزانية المالية وفقا لأغراض التحليل المالي	62
المطلب الثاني: تحليل الميزانية بمؤشرات التوازن المالي	69
المطلب الثالث: تحليل الميزانية بواسطة النسب المالية	71
المبحث الثالث: تقييم الأداء بتحليل حسابات النتائج مديرية توزيع الكهرباء والغاز	74
المطلب الأول: عرض حسابات النتائج	74
المطلب الثاني: تحليل حسابات النتائج بنسب الربحية والمردودية	75
خلاصة	76
خاتمة عامة	78
قائمة المراجع	81
الملاحق	84

مقدمة عامة

مقدمة عامة

في ظل تعقد وتوسع أنشطة المؤسسات الاقتصادية أصبح من الضروري إعادة النظر في طرق تسيير وتحسين الأداء والقدرة على الصمود في وجه المنافسة، ومن بين الأدوات المستعملة في تسيير المؤسسة ومراقبة فعاليتها التحليل المالي الذي ازدادت أهميته حيث يعتبر ضرورة قصوى للتخطيط المالي السليم، كما يعتبر تشخيصا للحالة المالية للمؤسسة خلال دورة إنتاجية معينة أو عدة دورات، وذلك بهدف إظهار التغيرات التي طرأت على الحالة المالية للمؤسسة من أجل الحكم على السياسة المالية المتبعة واتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة، حيث أصبح لزاما التعرف على المركز المالي للمؤسسة قبل التفكير في وضع الخطط المستقبلية.

ونتيجة للتطورات الاقتصادية لم تعد النتائج التي تظهرها القوائم المالية الختامية للمؤسسات قادرة على تقديم صورة متكاملة عن النشاط وعن الوضعية المالية لمؤسسات الأعمال دون تعزيزها بأداة أو أكثر من أدوات التحليل المالي لما يلعبه من دور في مجال التخطيط والتنفيذ والرقابة. لذلك لابد من خضوع تلك البيانات للفحص والتدقيق والتحليل بهدف دراسة أسباب نجاح أو فشل هذه المؤسسة، وبيان جوانب القوة واستغلالها أحسن استغلال وجوانب الضعف فيها لاتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة.

إشكالية البحث:

أصبحت عملية تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية امرا ضروريا ومن ثم أصبح لازما إجراء تحليل للقوائم المالية التي تحوي على عددا ضخما من الأرقام التي تجمع يوميا في دفاتر محاسبية، بحيث يجب دراسة وتحليل وتفسير هذه الأرقام حتى يتمكن من معرفة الوضعية المالية الحقيقية للمؤسسة، والاستفادة منها في اتخاذ القرارات الإدارية اللازمة وهذا طبعا ما يسعى التحليل المالي الوصول اليه، وبناءا على هذا يمكن طرح وصياغة الإشكالية الرئيسية لهذا البحث على النحو التالي:

ما مدى فعالية التحليل المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة؟

وللإلمام بمختلف جوانب الدراسة تم تجزئة هذه الإشكالية إلى التساؤلات الفرعية التالية:

- ما هي الوثائق المستعملة في التحليل المالي وقدرتها على تقييم الأداء؟
- فيما تتمثل أهم المؤشرات والنسب المستخدمة في تقييم الأداء المالي؟

الفرضيات:

رغبة منا في حصر الإجابة عن التساؤلات السابقة الذكر في منظور الإشكالية، فإنه يتوجب علينا إعطاء رد أولي عن بعض التساؤلات من خلال تبني فرضيات تعكس قناعتنا من منظور احتمالي مرتفع، ولهذا قمنا بصياغة فرضيتين على النحو التالي:

- التحليل المالي يكشف نقاط الضعف والقوة في المؤسسة ومدى نجاعتها.
- يمكن تقييم الأداء المالي باستخدام نسب الربحية والمردودية فقط.

أسباب اختيار الموضوع:

من بين الأسباب التي دفعتنا لاختيار الموضوع ما يلي:

1. **الأسباب الذاتية:**

- التعرف والاحاطة بالموضوع لما له من أهمية؛

- رغبة في توسيع أفكارنا البسيطة المسبقة حوله وتجسيد هذه الأفكار على أرض الواقع.

2. الأسباب الموضوعية:

- مدى تلاؤم الموضوع مع الاختصاص؛
- فتح مجال البحث أمام المهتمين به مستقبلا؛
- معرفة أهمية عملية التحليل المالي في تحقيق الأهداف المسطرة من طرف المؤسسة.

أهمية البحث:

وعن أهمية الدراسة يشير إلى أنها تكمن في النقاط التالية:

- إسقاط الجانب النظري على الجانب التطبيقي على مديرية توزيع الكهرباء والغاز لمستغانم؛
- يعتبر من أهم وسائل التي يتم بموجبها تحليل نتائج المؤسسات الاقتصادية عن طريق تحليل القوائم المالية، باعتبارها قاعدة معلوماتية تساعد على تقييم أداء المؤسسات بحيث يُظهر التحليل المالي تلك المعلومات بنقاط قوة وضعف المؤسسة،

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى بلوغ مجموعة من الأهداف ومنها ما يلي:

- التعرف على أداء المؤسسة الاقتصادية والعوامل المتحكمة فيه؛
- معرفة دور التحليل المالي في تحديد كفاءة المؤسسة ومدى تحقيق أهدافها؛
- تحديد المعايير والمؤشرات المالية المستخدمة في عملية التقييم؛
- تطبيق المؤشرات المالية المعتمدة على حالة مديرية توزيع الكهرباء والغاز لمستغانم.

محددات الدراسة:

الحدود المكانية: تمت الدراسة على مستوى مديرية توزيع الكهرباء والغاز لمستغانم.

الحدود الزمانية: يقتصر على تقييم الأداء المالي من خلال التحليل المالي لقوائمها المالية خلال ثلاث سنوات (2016/2015/2014).

منهج المتبع:

اعتمدنا في بحثنا هذا على المنهج الوصفي والتحليلي حيث استعملنا المنهج الوصفي في الجانب النظري وذلك لتوضيح مختلف المفاهيم أما المنهج التحليلي فقد استخدمناه في الجانب التطبيقي وذلك لتحليل المعلومات والوثائق.

الدراسات السابقة:

نظرا للدراسات التي تناولنا موضوع التحليل المالي ودوره في تقييم الأداء، سنحاول في هذا الجزء التطرق الى الدراسات السابقة التي تمكننا على الحصول على مختلف المصادر.

- **دراسة اليمن سعادة (مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجيستر، جامعة باتنة، (2009-2008):**

عالجت اليمين سعادة في رسالتها "استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها " دراسة إذا ما كان التحليل المالي أداة كافية للوصول إلى تقييم حقيقي للوضعية المالية للمؤسسة وتحديد المشاكل التي تعاني منها، وأسقطت دراستها على المؤسسة الوطنية لصناعة أجهزة القياس والمراقبة.

- **دراسة علاق فاطمة (مذكرة مقدمة لاستكمال شهادة ماستر أكاديمي، جامعة الوادي، (2014-2015):**

عالجت علاق فاطمة في رسالتها " دور التحليل المالي في تشخيص البيئة المالية للمؤسسة" هدفت هذه الدراسة إلى تحديد وبيان دور التحليل المالي في اتخاذ القرارات الإدارية والمالية أسقطت دراستها على مؤسسة توزيع الكهرباء والغاز في الوادي.

تقسيمات البحث:

تبعا للأهداف المتوخاة من البحث، ولمعالجة الإشكالية والتساؤلات الفرعية، تم تقسيم البحث إلى فصلين مع فصل تطبيقي، على النحو التالي:

في الفصل الأول تطرفنا من خلاله الى مدخل للتحليل المالي، الذي ينقسم الى ثلاث مباحث. الأول يتضمن عموميات حول التحليل المالي، أما الثاني يتضمن مقومات ومعايير التحليل المالي أما الثالث تضمن القوائم المالية المستخدمة في التحليل المالي.

أما الفصل الثاني تناولنا فيه استخدام التحليل المالي في تقييم الأداء المالي، وقد قسمناه الى ثلاث مباحث حيث في المبحث الأول تحدثنا عن تقييم الأداء المالي بصفة عامة، أما بالنسبة للمبحث الثاني تطرقنا فيه الى تقييم الأداء المالي بتحليل الميزانية، أما المبحث الثالث فتضمن تقييم الأداء المالي بتحليل حسابات النتائج وجدول التدفقات النقدية.

الفصل الثالث والموسوم بدراسة ميدانية لمديرية توزيع الكهرباء والغاز لمستغانم ولقد جاء فيها من خلال المبحث الأول الى مدخل عام للمديرية، أما المبحث الثاني والثالث تناولنا فيه تحليل كل من الميزانية وحسابات النتائج.

الفصل الأول:

مدخل الى التحليل المالي

تمهيـد:

يعتبر التحليل المالي من أهم المواضيع الإدارية والمالية المختلفة للمؤسسة، فهو يهدف إلى تشخيص وتحليل وضعيتها المالية بغرض تحديد نقاط القوة من أجل تحسينها ونقاط الضعف من أجل العمل على تصحيحها وذلك عن طريق تحليل بيانات مالية، كذلك قد يشمل دراسة الحاضر والماضي للوضع المالي ونتائج أعمال المؤسسة. والتحليل المالي يكتسب مزيدا من الأهمية لدى الكثير من مستعمليه لما يقدمه لهم من معلومات ذات دلالة هامة في ترشيد قراراتهم المالية.

وهذا ما سنحاول إبرازه في هذا الفصل من خلال تقسيمه الى ثلاث مباحث على النحو التالي:

المبحث الأول: عموميات حول التحليل المالي.

المبحث الثاني: مقومات، معايير واستعمالات التحليل المالي.

المبحث الثالث: القوائم المالية المستخدمة في التحليل المالي.

المبحث الأول: عموميات حول التحليل المالي

يعتبر التحليل المالي موضوع هام من مواضيع الإدارة المالية وضرورة قصوى للتخطيط المالي السليم، فيعتبر تشخيص لحالة المؤسسة لفترة معينة وذلك عن طريق دراسة تفصيلية للبيانات والقوائم المالية لفهم مداولاتها ومحاولة تفسيرها. وهذا ما سنتطرق إليه من خلال هذا البحث.

المطلب الأول: لمحة تاريخية عن التحليل المالي

مر التحليل المالي منذ ظهوره بالكثير من التطورات التي جاءت نتيجة لتغير ظروف المحيط الاقتصادي وارتبطت بأحداث اقتصادية هامة وهذا ما أدت الى ظهوره.

الفرع الأول: التطور التاريخي[1]

لقد نشأ التحليل المالي في نهاية القرن 19، حيث استعملت البنوك والمؤسسات المصرفية النسب المالية التي تبين أساسا قدرة المؤسسة على الوفاء بديونها وذلك استنادا إلى كشوفاتها المحاسبية، ولكن مع التطور الصناعي والتجاري اتضح عدم كفاية هذا التحليل، وظهرت في بداية العشرينيات من هذا القرن بعض الدراسات وذلك بتصنيف المؤسسات وفق للقطاعات الاقتصادية أو النواحي الجغرافية مما ساعد على المقارنة بينهما.

لقد كان للأزمة الاقتصادية التاريخية في الفترة الممتدة بين (1929-1933) أثر معتبر في تطوير تقنيات التسيير وخاصة التحليل المالي خلال هذه الفترة نتيجة الفشل المالي الذي عرفته العديد من مشروعات المؤسسات الاقتصادية والمالية بحيث كانت هذه المؤسسات بحسب طبيعتها مجبرة على إعادة تنظيمها من أجل حمايتها من الفشل المالي. ففي سنة 1933 أسست الولايات المتحدة الأمريكية لجنة الأمن والصرف وبدأت في نشر التقديرات الزمنية للآلات بالمؤسسات، وكذلك الإحصائيات المتعلقة بالنسب النمطية "المثالية" لكل قطاع، وكانت المراحل التي مر بها التحليل المالي خلال القرن 20 كالتالي:

- بعد نهاية الحرب العالمية الثانية تطورت تقنيات التحليل المالي في فرنسا حيث ظهر المصرفيون اهتمامهم بتحديد خطر استعمال أموالهم بصفة أكثر دقة.
- في الستينيات ومع تطور المؤسسات نصب الاهتمام على نوعية وسائل التمويل اللازمة.
- في سنة 1967 تكونت لجنة عمليات البورصات في فرنسا التي كانت تهدف إلى تأمين الاختبار الجيد وتأمين نوعية المعلومات المالية التي تنشرها الشركات المحتاجة إلى المساهمين، وقد تزايد حجم المعلومات وتحسنت نوعيتها بشكل ساهم في خلق نظرة جديدة للتحليل المالي الذي تحول من التحليل الساكن "لفترة زمنية شهر أو سنة" إلى تحليل ديناميكي "دراسة الحالة المالية للمؤسسة" لعدة سنوات متعاقبة أقلها 3 سنوات ومقارنة نتائجها.

الفرع الثاني: أسباب النشأة

تشير المراجع العلمية إلى أن نشأة التحليل المالي ترجع إلى عدة أسباب يمكن تلخيصها فيما يلي: [2]

---

[1] منير شاكر، إسماعيل إسماعيل وعبد الناصر نور، **التحلل المالي (مدخل صناعة القرارات)**، دار وائل للنشر، عمان، 2005، ص: 10.

[2] حمزة محمود زبيدي، **التحليل المالي (تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل)**، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2004، ص ص: 22، 23.

1. **الثورة الصناعية:** أظهرت الثورة الصناعية في أوربا الحاجة إلى رأس المال ضخم لإنشاء المصانع وتجهيزها وتمويل العملية الإنتاجية سعيا وراء الأرباح ووفرة الإنتاج الكبير، وبذلك تطور حجم المشروع الاقتصادي من مؤسسات فردية صغيرة إلى شركة مساهمة كبيرة تجمع مدخرات آلاف المساهمين لاستثمارها على نطاق واسع وقد اضطر هؤلاء المساهمين نظرا إلى نقص خبراتهم إلى تفويض سلطة إدارة المؤسسة إلى مجلس إدارة مستقل وأصبحت القوائم المالية وسيلتهم الأساسية في متابعة أحوال المؤسسة ومدى نجاح الإدارة في أداء مهمتها وبالتالي ظهرت الحاجة إلى تحليل هذه القوائم وتفسير النتائج، لتحديد المجالات وقوة المؤسسة أو نقاط ضعفها أو قوة المركز المالي ونتيجة أعمالها.
2. **التدخل الحكومي في طريقة عرض البيانات بالقوائم المالية:** بينما كان نجاح واستمرار وجود الشركات المساهمة مرهون بثقة المساهمين لذلك تدخلت الحكومات، من خلال إصدار التشريعات الخاصة بضرورة مراجعة حسابات هذه الشركات بواسطة مراقب خارجي، لكي تضمن حماية المستثمرين، كما نصت هذه التشريعات أيضا بتحديد كيفية عرض البيانات بالقوائم المالية لضمان إعطاء صورة للمساهمين عن المركز المالي للمؤسسة ونتائج أعمالها، مما يساعد ذلك إلى تحليل تلك القوائم المالية.
3. **الأسواق المالية:** تهتم الأسواق المالية بالمستثمرين في الأوراق المالية، فهم أكثر الأطراف الذين يحققون الأرباح نتيجة استثمارهم في الأوراق المالية، كما أنهم أكثر الأطراف الذين يتعرضون للمخاطرة ولذلك يحتاج المستثمرون الحاليون والمتوقعون إلى معلومات دقيقة عن واقع المؤسسات التي تتداول أسهمها في السوق المالية، ولإرضاء هؤلاء المستثمرين، نجد أن الأسواق المالية قد اهتمت بتحليل حسابات مؤسسات الأعمال ماليا لتحديد مدى قوتها أو ضعفها، وعلى ضوء نتائج التحليل يتحرك الطلب والعرض للأوراق المالية في السوق.
4. **الائتمان:** إن انتشار أسلوب التمويل قصير الأجل ولفترات لا تتجاوز السنة قد دفع بالمصارف التجارية إلى ضرورة تقييم سلامة المركز المالي والنقدي للمؤسسات الطالبة لهذا النوع من الائتمان، ولذلك قد أظهرت الحاجة إلى تحليل القوائم المالية وعلى ضوء نتائجها تمنح المصارف القروض والتسهيلات الائتمانية المختلفة أو ترفض منحها لنوع من المؤسسات، ولهذا فقد أنشأت الكثير من المصارف وحدات خاصة مهمتها إجراء التحليل المالي للمؤسسات الطالبة لمساعدة المصارف.

المطلب الثاني: مفهوم وأهداف التحليل المالي

سوف نتطرق من خلال هذا المطلب بتقديم التحليل المالي وذلك من خلال التعرف عليه وعلى أهم أهدافه.

الفرع الأول: مفهوم التحليل المالي

يعتبر التحليل المالي عبارة عن "المعالجة المنظمة للبيانات المتاحة بهدف الحصول على معلومات تعمل في عملية اتخاذ القرار، تقييم أداء المؤسسة في الماضي والحاضر، التنبؤ بما سيكون عليه في المستقبل".[1]

كما يعرف على أنه "دراسة القوائم المالية وتبويبها واستخدام الأساليب الكمية، وذلك بهدف اظهار الارتباطات بين عناصرها والتغيرات الطارئة على هذه العناصر وحجم وأثر هذه التغيرات واشتقاق مجموعة من المؤشرات التي تساعد على

[1] وليد ناجي الحيالي، **الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي**، ط1، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2004، ص: 21.

دراسة وضع المؤسسة من الناحية التشغيلية والتمويلية وتقييم أدائها، وكذلك تقييم المعلومات اللازمة للأطراف المستفيدة من أجل اتخاذ القرارت الادارية السليمة".[1]

كما أنه عملية منظمة من البيانات المتاحة بهدف الحصول على معلومات تفيد في عملية اتخاذ القرارات، وتقييم أداء الوحدات الاقتصادية في الماضي والحاضر وتوقع ما سيكون عليه المستقبل.[2]

نستطيع القول بأن التحليل هو عبارة عن عملية منظمة تهدف إلى التعرف على مواطن القوة في وضع المؤسسة لتعزيزها وعلى مواطن الضعف لوضع العلاج اللازم لها، وذلك من خلال:[3]

- القراءة الواعية للقوائم المالية المنشورة؛
- الاستعانة بالمعلومات المتاحة وذات العلاقة مثل أسعار الأسهم والمؤشرات الاقتصادية العامة.

بالإضافة عن ذلك يتم من خلال التحليل المالي اكتشاف أو اشتقاق مجموعة من المؤشرات الكمية والنوعية حول نشاط المشروع الاقتصادي تساهم في تحديد أهمية وخواص الأنشطة التشغيلية والمالية ومصادر أخرى، وذلك لكي يتم استخدام هذه المؤشرات بعد ذلك في تقييم أداء المنشأة بقصد اتخاذ القرارات.[4]

وفي الأخير نستنتج أن التحليل المالي هو دراسة النشاط والمردودية والمركز المالي للمؤسسة في الحاضر وفي المستقبل، يتم التحليل المالي أساسا باستعمال البيانات المحاسبية، وعلى وجه الخصوص القوائم المالية السنوية كحسابات النتائج، الميزانية والملاحق، فالتحليل المالي هو عبارة عن معالجة منظمة لهذه البيانات حسب الغاية من التحليل الملزم اجراؤه ومن أجل اشتقاق معلومات مجدية تساهم في التعبير عن الوضعية المالية والاقتصادية للمؤسسة.[5]

الفرع الثاني: أهداف التحليل المالي

يمكن حصر أهداف التحليل المالي في الجوانب التالية:[6]

- معرفة المركز المالي للمؤسسة؛
- معرفة مركز قطاعها الذي تنتمي إليه؛
- مقارنة الوضعية العامة للمؤسسة مع المؤسسات الأخرى من نفس القطاع؛
- المساعدة في اتخاذ القرارات المالية بأقل تكلفة وأعلى عائد؛
- اقتراح سياسات مالية لتغيير الوضعية المالية والاستقلالية للمؤسسة؛
- توجيه أصحاب الأموال الراغبين في الاستثمار في المجالات الاستثمارية المختلفة والعائد المتوقع لكل مجال؛
- التحقق من المركز المالي للمؤسسة والأخطار المالية التي قد تتعرض لها نتيجة سياسة التمويل المعتمدة؛
- تحديد نسبة العائد المحقق على أموال الملاك في كل منشأة ودرجة المخاطر المرفقة لها.
- تحديد نسبة نجاح المؤسسة في تحقيق أهدافها ونسبة الأرباح المحققة.

---

[1] منير شاكر وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص: 12.

[2] خليل الشماع وخالد أمين عبد الله، **التحليل المالي**، ط2، الأردن، 2006، ص:10.

[3] ايمن الشنطي وعامر شقر، **مقدمة في إدارة التحليل المالي**، ط1، دار البداية، عمان، الأردن، 2007، ص ص: 125، 126.

[4] محمد مطر، **الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني**، ط2، دار وائل للنشر، عمان، 2005، ص: 3.

[5] Bétrice et Francis grand Guillot, **Analyse financière les outils diagnostic financier**, 8eme édition, Gualino éditeur, Paris, 2007, p : 11.

[6] الزغبي هيثم محمد، **الإدارة والتحليل المالي**، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن، 2000، ص: 167.

المطلب الثالث: أهمية وأنواع التحليل المالي

من خلال ها المطلب سنتطرق الى أنواع التحليل المالي وما له من أهمية على المؤسسة.

الفرع الأول: أهمية التحليل المالي

تنبع أهمية التحليل المالي من اعتباره أحد مجالات المعرفة الاجتماعية التي تهتم بدراسة البيانات ذات العلاقة بموضوع التحليل، لتحقيق المراقبة الجيدة على استخدام الموارد المالية المتاحة في المشروع، وهو بالتالي أحد أشكال أدوات الإدارة العلمية لأنشطة المشروع من خلال توضيح العلاقات بين البيانات المالية والتغيرات التي تطرأ عليها خلال فترة زمنية محددة او فترات زمنية متعددة، إضافة إلى بيان

حجم هذا التغير على الهيكل المالي العام للمشروع، وبالتالي يساعد التحليل المالي في الإجابة على التساؤلات التي تطرحها جهات معينة ذات علاقة بالمشروع.[1]

ويمكن القول أنّ أهمية التحليل المالي تتمثل فيما يلي:[2]

- تحديد مدى كفاءة الإدارة في جمع الأموال من ناحية وتشغيلها من ناحية أخرى؛
- الحصول على مؤشرات تبين فعالية سياسات الشركة وقدرتها على النمو؛
- التحقق من مدى كفاءة النشاط التي تقوم به الشركة؛
- المساعدة في عملية التخطيط المالي للشركة؛
- مؤشر على مدى نجاح أو فشل إدارة الشركة في تحقيق الأهداف المرجوة؛
- مؤشر للمركز المالي الحقيقي للشركة؛
- إعداد أرضية مناسبة لاتخاذ القرارات الملائمة.

الفرع الثاني: أنواع التحليل المالي

يمكن النظر الى التحليل المالي باعتباره أنواعا متعددة، يكمل بعضها الآخر، وهذه الأنواع ناتجة عن التبويب الذي يتم استنادا إلى أسس مختلفة، ومن أهم هذه الأسس ما يلي:

1. **البعد الزمني للتحليل:** يمكن تبويب التحليل المالي من حيث علاقته بالزمن الى ما يلي:

1.1. التحليل الأفقي: يقصد بالتحليل الأفقي مقارنة الأرقام الواردة بالقوائم المالية لعدة فترات محاسبية متتالية (اثنين أو أكثر)، أي أن المقارنة ستتم بين قيمة البند ولكن على مدار عامين متتاليين أو أكثر، ومثال ذلك المقارنة بين صافي الربح على مدار عدة سنوات سابقة، أو مقارنة نسبة التداول للشركة في نهاية العام الحالي مع نسبة التداول في نهاية العام السابق ويطلق على هذا النوع بتحليل الاتجاهات؛ [3]

---

[1] وليد ناجي الحيالي، مرجع سبق ذكره، ص: 24.

[2] فهمي مصطفى الشيخ، **التحليل المالي**، ط1، رام الله، فلسطين، 2008، ص: 3.

[3] أمين أحمد السيد لطفي، **التحليل المالي لأغراض تقييم ومراجعة الأداء والاستثمار في البورصة**، دار الجامعية، القاهرة، 2007، ص: 320.

ويساعد هذا التحليل على ما يلي:[1]

- معرفة اتجاه النسبة الخاصة بعنصر معين في المركز المالي أو قائمة الدخل خلال فترة زمنية معينة؛
- تقييم أداء الإدارة من خلال اتجاه النسب نحو التحسن واتخاذ القرار المناسب بشأنها؛
- محاولة التنبؤ بما سيكون عليه الوضع مستقبلا في المنشأة؛
- الحكم على مدى مناسبة سياسات الإدارة ومدى نجاحها.

2.1. التحليل الرأسي: هو التحليل الذي يقوم على أساس المقارنة بين الأرقام في القوائم المالية حدثت في نفس الفترة، كمقارنة صافي الربح لسنة ما مع مبيعات نفس السنة، ويتصف هذا النوع من التحليل بالسكون لانتفاء البعد الزمني عنه، حيث أن المقارنة تتم في نفس الفترة.[2]

يساعد اجراء التحليل الرأسي على القاء الضوء على التغيرات أو الاتجاهات الرئيسة أيضا، وحيث يمكن إجراء المقارنات للنسب الرأسية للقوائم المالية لمنشأة الأعمال مع النسب المثلية لدى المنافسين ومتوسطات الصناعة حتى يمكن تحديد مدى الأداء الجيد من خلال الصناعة أو النشاط التي تعمل فيها تلك المنشآت.[3]

2. الجهة القائمة بالتحليل: ينقسم الى:

1.2.التحليل الداخلي: إذا تم التحليل المالي من قبل شخص أو مجموعة أشخاص من داخل المشروع نفسه وعلى بيانات المشروع ولغايات معينة يطلبها المشروع، فيعتبر التحليل داخليا، وغالبا ما يهدف هذا التحليل إلى خدمة إدارة المشروع في مستوياتها الإدارية المختلفة؛[4]

2.2. التحليل الخارجي: يقصد به التحليل الذي تقوم به الجهات من خارج المشروع، ويهدف هذا التحليل لخدمة هذه الجهات ولتحقيق أهدافها.[5]

نفترض ان احدى المنشآت تمارس عملا تجاريا في احدى المدن، ومنشأة ثانية تمارس نفس العمل وفي نفس المدينة، فإذا قامت إحدى المنشأتين بعملية تحليلية لنشاطها دون أن تقارنه مع المنشأة الثانية فيكون التحليل داخليا، أما إذا تمت المقارنة فيكون التحليل خارجيا.[6]

3. الفترة التي يغطيها التحليل: يمكن تبويب التحليل المالي استنادا الى طول الفترة الزمنية التي يغطيها الى ما يلي:[7]

1.3.التحليل المالي قصير الأجل: قد يكون التحليل رأسيا أو أفقيا، ولكنه يغطي فترة زمنية قصيرة، ويستفاد منه في قياس

---

[1] عبد الحليم كراجة، ياسر السكران وآخرون، **الإدارة والتحليل المالي (أسس، مفاهيم، تطبيقات)**، ط1، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2000، ص: 166.

[2] المرجع نفسه.

[3] أمين أحمد سيد لطفي، مرجع سبق ذكره، ص: 330.

[4] وليد ناجي الحيالي، مرجع سبق ذكره، ص: 28.

[5] المرجع نفسه، ص: 29.

[6] مويجي إلياس، **دور التحليل المالي في اتخاذ القرارات في المؤسسة الاقتصادية**، "مذكرة تخرج ماستر"، تخصص فحص محاسبي، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2015/2014، ص: 5.

[7] وليد ناجي الحيالي، مرجع سبق ذكره، ص: 30.

قدرات وانجازات المشروع في الأجل القصير، وغالبا ما يركز هذا النوع من التحليل على قابلية المشروع على تغطية التزاماته الجارية وتحقيق الإيرادات التشغيلية، لذلك غالبا ما يسمى بتحليل السيولة، وهذا النوع يهم بالدرجة الأولى الدائنون والبنوك؛

2.3. التحليل المالي طويل الأجل: يركز هذا التحليل على تحليل هيكل التمويل العام والأصول الثابتة والربحية في الأجل الطويل، إضافة الى تغطية التزامات المشروع طويلة الأجل، بما في ذلك القدرة على رفع فوائد وأقساط الديون عند استحقاقها، ومدى انتظامها في توزيع الأرباح، وحجم هذه التوزيعات، وتأثيرها على أسعار أسهم المشروع في الأسواق المالية.

4. المدى الذي يغطيه التحليل: وينقسم الى:[1]

1.4. التحليل الشامل: يشمل هذا التحليل كافة أنشطة المشروع لسنة مالية واحدة أو مجموعة من السنوات؛

2.4. التحليل الجزئي: يغطي هذا التحليل جزءا من أنشطة المشروع لفترة زمنية معينة أو أكثر.

[1] وليد ناجي الحيالي، مرجع سبق ذكره، ص: 31.

المبحث الثاني: مقومات، معايير واستعمالات التحليل المالي

يستعمل التحليل المالي للتعرف والحكم على مستوى أداء المؤسسات واتخاذ القرارات، وحتى يتم الاستفادة من معلومات التحليل المالي يجب توفر شروط ومنهجية لابد من مراعاتها مع اتباع خطوات سليمة.

المطلب الأول: مقومات ومنهجية التحليل المالي

من أجل نجاح عملية التحليل المالي لا بد من توفر مجموعة من المقومات ومنهجية المحلل المالي التي تشكل في مجموعها ركائز أساسية لابد من مراعاتها وهذا ما سنتطرق اليه من خلال هذا المطلب.

الفرع الأول: مقومات التحليل المالي.[1]

من أجل نجاح عملية التحليل المالي في تحقيق أهدافها أو أغراضها المنشودة، لابد من توفر مجموعة من المتطلبات أو الشروط التي تشكل في مجموعها ركائز أساسية لابد من مراعاتها .فإذا ما اعتبرنا أن الهدف النهائي للمحلل المالي هو توفير مؤشرات واقعية تعطي صورة عن جوانب نشاط المؤسسة هي أقرب ما تكون إلى الحقيقة، فيجب إذن توفير مقومات نجاحه في تحقيق هذا الهدف، وذلك بالحرص على توفير مجموعة من الشروط منها ما يتعلق به نفسه، ومنها ما يتعلق بمنهج أو أساليب وأدوات التحليل التي يستخدمها، ومنها كذلك ما يتعلق بمصادر المعلومات التي يعتمد عليها.

بناءا على ما سبق يمكن حصر المقومات الأساسية للتحليل المالي فيما يلي:

- أن تتمتع مصادر المعلومات التي يستقي منها المحلل المالي معلوماته بقدر معقول من المصداقية أو الموثوقية، وأن تتسم المعلومات المستخدمة في التحليل بقدر متوازن من الموضوعية، من جهة والملائمة من جهة أخرى؛
- أن يسلك المحلل المالي في عملية التحليل منهجا علميا يتناسب مع أهداف عملية التحليل، كما يجب عليه أن يستخدم أساليب وأدوات تجمع هي الأخرى وبقدر متوازن بين سمتي الموضوعية والملائمة للأهداف التي يسعى إليها.

ولكي يحقق المحلل المالي المتطلبات والشروط المقصودة هنا عليه مراعاة ما يلي:

- أن تتوفر لديه خلفية عامة عن المؤسسة ونشاطها والصناعة التي تنتمي إليها، وكذلك البيئة العامة المحيطة بها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية؛
- أن يبرز الفروض التي يبني عليها عملية التحليل، وكذلك المتغيرات الكمية والنوعية التي ترتبط بالمشكلة محل الدراسة؛
- ألا يقف المحلل المالي عند مجرد كشف عوامل القوة ومواطن الضعف في نشاط المؤسسة، بل ان يسعى إلى تشخيص أسبابها واستقراء اتجاهاتها المستقبلية.

الفرع الثاني: منهجية التحليل المالي

تحكم منهجية التحليل المالي بعض الأسس العامة التي يجب أخذها بعين الاعتبار لإتمام عملية التحليل المالي وتتمثل في:[2]

1. **المبادئ العامة (الرئيسية):**
   - تحديد الهدف الذي يسعى إليه المحلل؛

[1] محمد مطر، مرجع سبق ذكره، ص: 5.

[2] عبد الحليم كراجة، ياسر السكران وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص ص: 143، 144.

- تكوين مجموعة من الأسئلة المحددة تكون إجابتها ضرورية لتحقيق الهدف المحدد؛
- اختيار أسلوب وأداة التحليل الأنسبين للتعامل مع المشكلة موضع البحث؛
- استعمال المعلومات والمقاييس التي تجمعت لدى المحلل لاتخاذ القرار أو الإجراء المطلوب.

2. المبادئ الثانوية:

- تحديد الفترة التي سيتم تحليل قوائمها المالية؛
- اختيار المعيار المناسب لقياس النتائج عليه ويمكن استخدام أكثر من معيار؛
- تحديد الانحراف عن المعيار المقاس عليه للوقوف على أهمية الانحراف بالأرقام المطلقة والنسبية؛
- تحليل أسباب الانحراف وتحديدها؛
- وضع التوصية المناسبة بشأن نتائج التحليل.

كتابة التقرير: على المحلل كتابة تقرير يبين فيه النتائج التي توصل اليها في تحليله ويجب أن يراعي ترتيب أفكاره وتسلسل منطقه لكي يتمكن القارئ من فهمه ومن المناسب أن يتضمن التقرير البنود التالية:

- معلومات عن خلفية المشروع المحلل والصناعة التي ينتمي إليها والمحيط الاقتصادي الذي يعمل فيه؛
- المعلومات المالية وغير مالية المستعملة في التحليل؛
- الاقتراحات الخاصة بالظروف الاقتصادية وظروف الأخرى التي وضعت استنادا اليها التقديرات الخاصة بالتحليل؛
- تحديد الإيجابيات والسلبيات الكمية والنوعية التي يراها المحلل في عناصر التحليل الأساسية؛
- الاستنتاج الذي يخرج به نتيجة العمل التحليلي الذي قام به؛
- معرفة وضع في قطاعها.

المطلب الثاني: معايير وخطوات التحليل المالي

هناك مجموعة من المعايير والخطوات والتي سنتطرق اليها من خلال هذا المطلب.

الفرع الأول: معايير التحليل المالي

1. مفهوم المعيار: هو أداة يقاس عليها شيء معين بهدف إعطاء حكم عليه، وتفسير نتائجه، حيث يمكن تفسير النتائج التي يتم التوصل إليها باستخدام تقنيات التحليل المالي عن طريق استخدام مجموعة من المعايير تكون بمثابة قاعدة لعملية التحليل، فالتوصل إلى أرقام مطلقة من خلال عملية التحليل المالي لا يعني شيئا بالنسبة للحالة المالية للشركة، إلا إذا تم تفسير تلك النتائج وفقا لتلك المجموعة من المعايير.[1]

2. أنواع معايير التحليل المالي: من المعروف بين الأوساط المالية أن نتائج التحليل المالي وحدها غير كافية لعكس المعلومة المناسبة وتحقيق أهداف التحليل، لذا لابد من القائم بعملية التحليل من اعتماد معايير للحكم على كفاءة نتائج التحليل ومن المعايير شائعة الاستخدام هي على وفق الآتي:[2]

---

[1] Anne Dolganos Picher, International Economic Indicators and Central Banks, John Wiley & Sons, France, 2007, pp : 89-91.

[2] عدنان التايه النعيمي وأرشد فؤاد التميمي، **التحليل والتخطيط المالي (اتجاهات معاصرة)**، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص: 30.

1.2. **المعيار المطلق:** يقيس كفاءة سيولة الشركة في الأجل القصير، ويأخذ المعيار قيمة مطلقة ثابتة في ضوئها تقارن القيمة المماثلة للشركة مع هذه القيمة. ومن المعايير الشائعة لهذا المجال هو معيار نسبة التداول 2 مرة، ومعيار نسبة السيولة السرية 1,5 مرة؛

2.2. معيار الصناعة: يستخدم هذا المعيار لقياس وضع الشركة ضمن القطاع الذي تعمل به الشركة، كما يمكن أن يكون المعيار على المستوى النوعي للصناعة. عادة هذه المعايير تعد من قبل جهات خارجية مثل بورصة الأوراق المالية، بعض مؤسسات خدمة الاستثمار وغيرها؛

3.2. المعيار المستهدف: إذ تعد الإدارة مسبقا وضمن خططها السنوية مؤشرات مستهدفة تسعى للوصول اليها ضمن الخطة، وعليه يتم مقارنة الواقع مع هذا المعيار للحكم على نتائج التحليل المالي؛

4.2. المعيار التاريخي: إذ يعتمد لهذا الغرض أداء الشركة للسنوات السابقة أو لسنة الأساس، وهذا المعيار يعكس مدى التطور في أنشطة وفعاليات الشركة.

3. خصائص معايير التحليل المالي:

وحتى يكون للمعيار معنى ويكون مقبولا، لا بد له أن يتصف بالخصائص التالية[1]:

- أن يتصف المعيار بالواقعية، أي بإمكانية تنفيذه، لا يتصف بالمثالية فيتعذر تحقيقه، ولا يتصف بالتواضع فيمكن الوصول إليه بسهولة؛
- أن يتصف المعيار بالاستقرار النسبي، وإن كان هذا لا يمنع من إدخال تعديلات عليه إذا دعت الظروف لذلك بعد إجراء الدراسات اللازمة؛
- أن يتصف المعيار بالبساطة والوضوح وسهولة التركيب وألا يحمل أكثر من معنى.

4. استخدامات معايير التحليل المالي:

يمكن إيجاز استخدامات معايير التحليل المالي في النقاط التالية[2]:

- تفسير الظواهر المالية المختلفة وإعطائها وصفا كميا؛
- تفسير المدلولات والمؤشرات للاتجاهات المالية المختلفة؛
- تحليل أداء المؤسسة المالي؛
- كشف الانحرافات؛
- قياس النتائج الفعلية إلى النسب المعيارية.

الفرع الثاني: خطوات التحليل المالي

تتم عملية التحليل المالي على ثلاث خطوات رئيسية:[3]

1. التصنيف؛

---

[1] أيمن الشنطي وعامر شقر، مرجع سبق ذكره، ص: 180.

[2] هيثم محمد الزعبي، مرجع سبق ذكره، ص:173.

[3] جميل أحمد توفيق، **أساسيات الإدارة المالية**، دار النهضة العربية، بيروت،1987، ص: 79.

2. المقارنة؛
3. الاستنتاج.

ويتناول القائم بعملية التحليل الأرقام التي تحتويها القوائم المالية بالتصنيف، أي يقوم بتجزئة الحقائق الخاصة بمجموعة من الأرقام الى جزئياتها التي تتكون منها، ووضع هذه الجزئيات بعضها مع البعض الآخر في مجموعات متجانسة، والغرض الأساسي من هذه الخطوة الأولى هو وضع المعلومات المالية والأرقام التي تحت البحث والتحليل في صورة تمكننا من القيام بالخطوة الثانية وهي المقارنة. ففي هذه الخطوة يقوم المحلل بمقارنة الأرقام الجزئية ببعضها البعض، ومقارنة المجموعات المحددة بالمجموعات الكلية، وتساعد هذه المقارنات على كشف العلاقات التي بين الأرقام.

والتصنيف المقارنة لا يقتصران على القوائم المالية بالمنشأة لمدة محاسبية واحدة، بل قد تشمل أكثر من فترة محاسبية. يضاف الى ذلك أنها قد تمتد الى القوائم المالية الخاصة بأكثر من منشأة واحدة في نفس الصناعة.

ولا يقف اهتمامنا في التحليل المالي إلى مجرد اكتشاف العلاقات بين الأرقام موضوع البحث والدراسة، بل يستمر لمعرفة أسباب قيام هذه العلاقات مما يساعدنا في النهاية على العثور على أفضل الوسائل لعلاج المشكلات المختلفة، وبهذا الشكل يمكن للإدارة المالية أن تحكم حكما سليما على المركز المالي للمنشأة، ومن تم يمكن تقدير امكانياتها ومقدرتها، ولقد سبق وان ذكرنا أن هذا التقدير هو أساس التخطيط السليم لسياسات المستقبل.

المطلب الثالث: استعمالات التحليل المالي

يستعمل التحليل المالي لتعرف أداء المؤسسات موضوع التحليل واتخاذ القرارات ذات الصلة بها. وهذا ما سنتطرق اليه في هذا المطلب.

الفرع الأول: مجالات التحليل المالي

يمكن استعمال التحليل المالي لعدة أغراض أهمها:

1. **تحليل الاستثمار:** يسلك هذا المدخل من مداخيل التحليل المالي فئة المستثمرين ممثلة بالمساهمين الحاليين والمحتملين والذين يهمهم الحصول على المعلومات حول:
   - القوة الإرادية للمنشأة حاضرا ومستقبلا؛
   - فرص استمرارية المنشأة ومعدلات النمو المتوقعة فيها؛
   - مدى كفاءة إدارة المنشأة في رسم سياستها التمويلية ومن ثم مدى كفاءتها في استغلال الموارد الاقتصادية المتاحة (الاستثمار، وإدارة الأصول)؛
   - مؤشرات عن المخاطرة التي تحيط باستثماراتهم في المنشأة فيما لو تعرضت للتصفية أو الإفلاس.[1]
2. **تحليل الائتمان:** يسلك هذا المدخل الدائنون في الأجل القصير والطويل. وذلك بقصد الحصول على المعلومات حول:
   - قدرة المنشأة على الوفاء بالدين وتسديد فوائده عند استحقاقها؛
   - سياسية التمويل المتبعة وآثارها على هيكل رأس مال المنشأة للتصفية أو الإفلاس؛

[1] محمد مطر، مرجع سبق ذكره، ص: 27.

- مدى المخاطرة التي تحيط بديونهم لدى المنشأة والمرتبطة بأولوية المقرض في الحصول على حقوقه فيما لو تعرضت المنشأة للتصفية أو الإفلاس؛
- مدى الموضوعية في السياسات التي تتبعها المنشأة في تقييم أصولها خاصة ما يقدم منها كضمانات. [1]

3. **تحليل الأداء:** ويهم إدارة المشروع في أغراض الرقابة والتخطيط وتقييم الأداء. ومع أن البيانات المالية المناسبة لأغراض تحليل الأداء لا تتوفر جميعها في البيانات المالية المنشورة كما سبقت الإشارة لذلك. بل غالبا ما تتوفر تلك البيانات "وهي ذات طبيعة تفصيلية كما أنها تقديرية في الغالب" في سجلات محاسبة التكاليف أو المحاسبة الإدارية.[2]
4. **تحليل الاندماج والشراء:** قد ترغب شركة في شراء شركة أخرى أو انضمام شركتين أو أكثر معا لتكوين شركة جديدة وهنا لا بد من تقييم كل شركتين وتقدير الأداء المستقبلي لها.
5. **التخطيط:** تتعرض المؤسسات الى في أسواقها مما يتطلب منها إعداد الخطط الكفيلة بمواجهة هذه التغيرات ولا يتم ذلك الا من خلال تحليل أداء المؤسسات في السنوات السابقة باستعمال أدوات التحليل المالي.[3]

الفرع الثاني: الأطراف المستعملة والمستفيدة من التحليل المالي

هناك أطراف متعددة تستفيد من التحليل المالي وفقا للأهداف: [4]

1. **إدارة الشركة:** إذ يظهر التحليل المالي مدى كفاءة الإدارة في أداء وظائفها، وقدرتها على تحقيق مصلحة المالكين والمساهمين وكسب ثقة ذوي المصالح المشتركة. هذا بجانب أن نتائج التحليل تمكن الإدارة من تحديد موقفها الاستراتيجي؛
2. **المالكين والمساهمين:** في ظل فصل الملكية عن الإدارة لا سيما في شركات المساهمة الكبيرة، فإن الحاجة الى نتائج التحليل المالي مسألة في غاية الأهمية تكمن في قدرة الإدارة على تحقيق مصالح المالكين والمساهمين في إطار تعظيم ثروتهم؛
3. **المستثمرون والدائنون:** إذ تتم الاستفادة من نتائج التحليل من خلال قدرة الإدارة على تحقيق القدرة الإرادية ونصيب السهم الواحد من الأرباح والأرباح الموزعة. أما بالنسبة للدائنين التحقق من قدرة الشركة على سداد التزاماتها؛
4. **هيئة الأوراق المالية:** لمعرفة المعلومات عن الشركات ومدى مساهمتها في دعم الشفافية والافصاح عن المعلومات لضمان المساهمة في كفاءة السوق المالية؛
5. **الغرف التجارية والصناعية:** للتحقق من مدى مساهمة الشركات في تفعيل مؤشرات الاقتصاد الوطني؛
6. **الأجهزة الضريبية:** لأغراض تطبيق التشريعات الضريبية؛
7. **البنوك وغيرها من المؤسسات المالية:** بهدف تقدير الجدارة الائتمانية للشركة وإقرار منح الائتمان.

---

[1] محمد مطر، مرجع سبق ذكره، ص:.28.

[2] المرجع نفسه، ص: 29.

[3] عبد الحليم كراجة، مرجع سبق ذكره، ص: 142.

[4] عدنان تايه النعيمي وأرشد فؤاد التميمي، مرجع سبق ذكره، ص: 31.

الشكل (1-1): الجهات المستفيدة من التحليل المالي

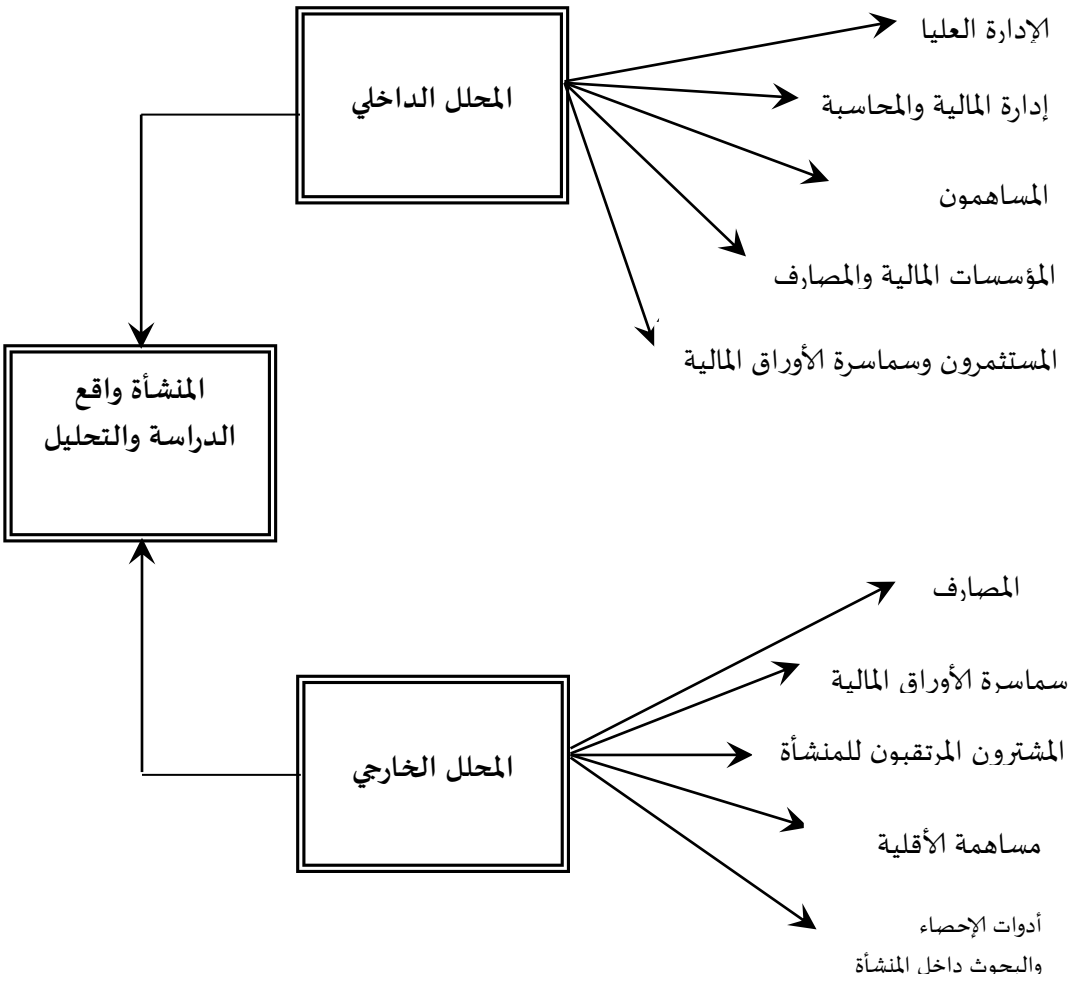

المصدر: حمزة محمود زبيدي، مرجع سبق ذكره، ص: 51

المبحث الثالث: القوائم المالية المستخدمة في التحليل المالي

إن التعرف على أهداف التقارير المالية والقوائم المالية الأساسية من حيث محتواها أو من حيث العلاقة التي تجمعها، أصبحت تكتسي أهمية كبيرة في التوجهات الحديثة للمحللين الماليين، حيث تعتبر وسيلة أساسية للإبلاغ والاتصال بالأطراف المهتمة بأنشطة المؤسسة والتي من خلالها ستتمكن تلك الأطراف من التعرف على العناصر الرئيسية المؤثرة على المركز المالي للمؤسسة وما حققته من نتائج.

المطلب الأول: الميزانية

والذي من خلاله سوف نحاول التطرق لمفهوم الميزانية، مكوناتها، المعلومات الدنيا الواجب توفرها فيها.

الفرع الأول: تعريف الميزانية

تعرف الميزانية على أنها كشف تقوم به المؤسسة في وقت معين يمثل نهاية دورة الاستغلال فقد تكون في نهاية كل شهر، أو في نهاية كل فصل أو في نهاية كل سنة، لمجموع ما تملكه من أموال في شكل أصول ولكل ما عليها من أموال في شكل خصوم والفرق بينهما يمثل النتيجة الصافية للدورة سواء ربحا أو خسارة. [1]

كما تعرف على أنها جدول يشمل على جانبين الأصول مرتب حسب درجة السيولة مع اعادة تقدير عناصر الأصول بالقيم الحقيقية وجانب الخصوم مرتب حسب تاريخ الاستحقاق مبدأ السنوية.[2]

الفرع الثاني: مكونات الميزانية

ويتم تبويب حسابات الميزانية وفقا للنظام المحاسبي المالي ضمن ثلاث مجموعات رئيسية، حيث تصنف البنود المختلفة ضمن :الأصول، الخصوم والأموال الخاصة، ويتم تنظيم الأصول والخصوم في الميزانية ضمن عناصر جارية وعناصر غير جارية وفقا لشروط أبرزها معيار المدة الزمنية ويتم ترتيبها وفقا للبنية الهيكلية التالية:

1. الأصول:

تعريف الأصول في النظام المحاسبي المالي في المادة 20 من المرسوم التنفيذي المتضمن تطبيق أحكام النظام المحاسبي المالي عرفت الأصول كالتالي: " تتكون الأصول من الموارد التي يسيرها الكيان بفعل أحداث ماضية والموجهة لان توفر له منافع اقتصادية مستقبلية ".[3]

وتصنف الأصول الى:[4]

- التثبيتات غير المادية؛
- التثبيتات المادية؛

---

[1] مبارك لسلوس، **التسيير المالي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص: 17.

[2] محمد صالح الحناوي، **الإدارة المالية (التحليل المالي لمشروعات الأعمال)**، دار الجامعية، الإسكندرية، 2005، ص: 45.

[3] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **المرسوم التنفيذي رقم 08-156 المؤرخ في 26 ماي 2008**، يتضمن تطبيق أحكام القانون رقم 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 والمتضمن النظام المحاسبي المالي، الجريدة الرسمية، العدد 27، المادة 20، ص: 13.

[4] الجمهورية الجزائرية الدمقراطية الشعبية، القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008 الصادر بتاريخ 25 مارس2009 ، **ا لجريدة الرسمية**، العدد19 المادة(1.220)، ص 23.

- الاهتلاكات؛
- المساهمات؛
- الأصول المالي؛
- أصول الضريبة (مع تمييز الضرائب المؤجلة)؛
- الزبائن، والمدينين الآخرين والأصول الأخرى المماثلة (أعباء مثبتة مسبقا)؛
- خزينة الأموال الإيجابية ومعادلات الخزينة الإيجابية.

2. الخصوم:

تعريف الخصوم في النظام المحاسبي المالي فقد عرفتها المادة 22 كالتالي ":تتكون الخصوم من الالتزامات الراهنة للكيان الناتجة عن أحداث ماضية والتي يتمثل انقضائها بالنسبة للكيان في خروج موارد ممثلة لمنافع اقتصادي". هذا التعريف لا يعتبر الأموال الخاصة خصوما[1].

فالخصوم تعتبر خصوما جارية عندما تتوقع تسديدها خلال دورة الاستغلال العادية أو خلال 12 شهر الموالية لتاريخ نهاية الدورة المحاسبية، أما باقي الخصوم فتعتبر وتصنف ضمن الخصوم غير الجارية.[2]

وتصنف الخصوم الى:[3]

- رؤوس الأموال الخاصة قبل عمليات التوزيع المقررة أو المقترحة عقب تاريخ الإقفال، مع تمييز رأس المال الصادر (في حالة الشركات) والاحتياطات والنتيجة الصافية للسنة المالية والعناصر الأخرى؛
- الخصوم غير الجارية التي تتضمن فائدة.
- الموردون والدائنون الآخرون.
- خصوم الضريبة (مع تمييز الضرائب المؤجلة)؛
- المرصودات للأعباء وللخصوم المماثلة (منتوجات مثبتة مسبقا)؛
- خزينة الأموال السلبية ومعادلات الخزينة السلبية.

3. الأموال الخاصة:

وهو ما تبق من أصول المؤسسة بعد طرح كل خصومها، تعرف حسب المادة 24 على أنها " تمثل رؤوس الأموال الخاصة أو الأموال الخاصة أو الرأسمال المالي فائض أصول الكيان عن خصومه الجارية وغير الجارية"[4]. وتمثل كل من رأس المال الصادر، العلاوات والاحتياطات، فارق التقييم، فارق إعادة التقييم، فارق المعادلة، الترحيل من جديد ونتيجة السنة المالية.

---

[1] المرسوم التنفيذي رقم 08-156، المادة 22، مرجع سبق ذكره، ص: 13.

[2] عبد الرحمان عطية، **المحاسبة العامة وفق النظام المحاسبي المالي**، دار حبيطلي، الجزائر، ص: 11.

[3] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القرار العدد 19، مرجع سبق ذكره، المادة 1.220، ص: 23.

[4] المرسوم التنفيذي رقم 08-156، المادة 24، مرجع سبق ذكره، ص: 13.

المطلب الثاني: حسابات النتائج

سنتطرق في هذا المطلب أولا الى تعريف جدول حسابات النتائج ثانيا العناصر المكونة له.

الفرع الأول: تعريف حسابات النتائج

ولقد عرف النظام المحاسبي المالي حساب النتائج بأنه:" بيان ملخص للأعباء والمنتوجات المنجزة من الكيان خلال السنة المالية، ولا يأخذ في الحساب تاريخ التحصيل أو تاريخ السحب، ويبرز بالتمييز النتيجة الصافية للسنة المالية (الربح أو الخسارة)".[1]

كما يعرف على أنه كشف محاسبي يستخدم في التحليل المالي كمتمم للميزانية المحاسبية، الغرض منه تحليل نتيجة السنة، فإن كانت الميزانية تعطي وضعية المؤسسة في لحظة معينة عادة مع نهاية دورة معينة فإنه يحلل أنشطة المؤسسة للحكم على نجاح أو فشل القرارات المالية المتخذة من طرف المؤسسة للوصول الى القرارات التقويمية، كما يبين مصادر الأموال واستخداماتها، من أين أتت ومن أين صرفت خلال الدورة، سواء داخل المؤسسة أو خارجها، فهو يترجم نشاط المؤسسة خلال دورة معينة، هذا النشاط ينتج ويستهلك رؤوس أموال، فالإنتاج تطرح منه استهلاكاته، وفي الأخير نتحصل على نتيجة الدورة التي قد تكون ربحا أو خسارة.[2]

الفرع الثاني: مكونات حسابات النتائج

يتكون حسابات النتائج من عنصرين رئيسيين هما:[3]

1. **المنتوجات:** تعرف بأنها اجمالي التدفقات التي تؤدي الى زيادة اجمالي أصول الوحدة الاقتصادية، أو تؤدي إلى نقص اجمالي الخصوم أو كلاهما، عادة تنتج عن:
   - بيع السلع؛
   - بيع أصول المشروع؛
   - تقديم خدمات للعملاء؛
   - فوائد وأرباح الاستثمارات في الأوراق المالية.
2. **الأعباء:** تعرف بأنها اجمالي الزيادة في الخصوم أو اجمالي النقص في الأصول أوكلاهما والناتجة عن ممارسة الوحدة الاقتصادية للنشاط الجاري في سبيل تحقيق الدخل التي تؤثر في حقوق الملكية.

كما يبين النظام المحاسبي المالي أهم النتائج والأعباء التي يجب أن تظهر في حساب النتائج وشكل هذا الحساب الذي يجب اعداده تبعا لطبيعة الأعباء والنواتج غير أنه بإمكان المؤسسات اعداد هذا الكشف حسب الطبيعة وحسب الوظيفة[4].

---

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القرار العدد 19، مرجع سبق ذكره، المادة رقم 1.230، ص: 24.

[2] مبارك لسلوس، مرجع سبق ذكره، ص ص: 24، 25.

[3] وليد ناجي الحيالي، **المحاسبة المتوسطة**، من المنشورات الأكاديمية العربية في الدنمارك، 2007، ص ص: 43، 44.

[4] عبد الرحمان عطية، مرجع سبق ذكره، ص: 153.

المطلب الثالث: جدول سيولة الخزينة

تعتبر قائمة التدفقات النقدية صلة الوصل بين حسابات النتائج والميزانية، ولذلك فإنها يمكن أن تكشف نقاط القوة والضعف في نشاط المؤسسة من خلال المعلومات المهمة التي يمكن أن تكشف عنها، وما يمكن أن يتوصل إليه تحليلها من مؤشرات كمية تعتبر أداة مهمة لتقييم سياسات المؤسسة في مجال الاستثمار والتمويل والتوسع المستقبلي.

الفرع الأول: تعريف جدول سيولة الخزينة

يعرف بجدول تدفقات الخزينة أو قائمة التدفقات النقدية والتي هي عبارة عن الأداة الدقيقة المستخدمة للحكم على فعالية تسيير الموارد المالية واستخداماتها، وذلك اعتمادا على عنصر الخزينة الذي يعد المعيار الأكثر موضوعية في الحكم على تسيير مالية المؤسسة[1].

كما تعرف على أنها قائمة توضح أثر أنشطة التشغيل والاستثمار والتمويل على التدفقات النقدية بالصندوق خلال فترة زمنية محددة تعرض هذه القائمة معلومات إضافية لبيان مصادر الأموال (التدفقات الداخلية) واستخدامات الأموال (التدفقات الخارجية) خلال فترة تعد عنها التقارير المحاسبية للصندوق بما يسمح لها بالإجابة عن الأسئلة التالية التي لا تجيب عليها قائمتي الدخل والمركز المالي[2]:

- كيف تم الصرف في الأرباح؟
- كيف تم التمويل في التوسعات؟
- كيف تم سداد تمويل التزامات طويلة الأجل؟

الفرع الثاني: مكونات جدول سيولة الخزينة

يتكون من:[3]

1. **الأنشطة التشغيلية (وظيفة الاستغلال):** تتضمن الأعباء والنواتج والنشاطات الأخرى التي ليست لها علاقة بنشاط التمويل والاستثمار؛
2. **الأنشطة الاستثمارية (وظيفة الاستثمار):** تتضمن المبلغ المدفوعة من أجل اقتناء استثمارات طويلة الأجل وكذلك التحصيل الناتجة عن التنازل عن الاستثمارات؛
3. **الأنشطة التمويلية (وظيفة التمويل):** تشمل الأنشطة التي لها علاقة بحركة قروض ورأس المال سواء بالنقصان أو بالزيادة ومكافآت رأس المال المدفوعة وحركة التسبيقات ذات الطبيعة المالية.

تقدم تدفقات الأموال الناجمة عن الأنشطة العملياتية إما بطريقة مباشرة أو بطريقة غير مباشرة:[4]

---

[1] Stéphan Brun, IAS/IFRS : Les Normes internationales d'information financière, Editeur Gualino, Paris, 2006, P: 204.

[2] أحمد صلاح عطية، **مشاكل المراجعة في أسواق الأموال**، دار الجامعية، مصر، 2003/2002، ص ص: 96، 97.

[3] شعيب شنوف، **محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبة الدولية**، الجزء الأول، مكتبة الشركة الجزائرية بوداود، الجزائر، 2009، ص: 80.

[4] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القرار العدد 19، مرجع سبق ذكره، المادة 3.240، ص:26.

فالطريقة المباشرة تتمثل في:

- تقديم العناوين الرئيسية لدخول الأموال الإجمالية وخروجها (الزبائن، الموردون، الضرائب ...) لاستخراج التدفق الصافي للخزينة؛
- مقابلة هذا التدفق المالي الصافي بالنتيجة قبل ضريبة للفترة المقصودة.

أما الطريقة غير المباشرة فتتمثّل في:

- آثار المعاملات التجارية دون التأثير في الخزينة (إهتلاكات، تغيرات الزبائن المحزونات، تغيرات الموردين ...)؛
- التغيرات والتفاوتات أو التسويات (ضرائب مؤجلة)؛
- التدفقات المالية المرتبطة بأنشطة الاستثمار أو التمويل (قيمة البيع الزائدة أو الناقصة.) وهذه التدفقات تقدم كلا على حدة.

المطلب الرابع: جدول تغير الأموال الخاصة والملاحق

سوف نتناول من خلال هذا المطلب تعريف جدول تغير الأموال الخاصة ونفس الشيء بالنسبة للملاحق.

الفرع الأول: جدول تغير الأموال الخاصة

وقد عرف النظام المحاسبي المالي جدول تغير الأموال الخاصة بأنها:" "تشكل تحليلا للحركات التي أثرت في كل فصل من الفصول التي تتشكل منها رؤوس الأموال الخاصة للمؤسسة خلال السنة المالية"[1]. كما يعتبر ملخص للتغيرات والتحويلات المتعلقة بعناصر الأموال الخاصة للشركة خلال الفترة[2].

ويقدم جدول تغيرات راس المال حالة تحليلية لحركة راس المال خلال الدورة المحاسبية ويمكن عرض وذكر اهم العناصر التي يتضمنها هذا الجدول على النحو التالي:[3]

- النتيجة الصافية؛
- حركة راس المال؛
- مكافآت راس المال؛
- نواتج واعباء سجلت مباشرة في راس المال؛
- تغيرات في الطرائق المحاسبية او تصحيح اخطائها لها الاثر المباشر على راس المال.

الفرع الثاني: الملاحق

يتضمن الملحق جداول ومعلومات وفير تسمح بتفسير الميزانية وحسابات النتائج وجدول تغيرات الأموال الخاصة وجدول تدفقات الخزينة، وأهداف الملحق هي:[4]

- شرح الطرق المحاسبية وطرق التقييم التي طبقت عند إعفاء الحسابات؛

---

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القرار العدد 19، المادة رقم 1.250، ص 26.

[2] محمد بوتين، **المحاسبة المالية ومعايير المحاسبة الدولية**، الصفحات الزرقاء، البويرة، الجزائر، 2010، ص: 8.

[3] شعيب شنوف، مرجع سبق ذكره، ص: 81.

[4] Amadieu et V.Bessière, **Analyse de l'information financière**, Economic, 2007, p : 57.

- عرض المعلومات المكملة المطلوب قانونا؛
- إعطاء كل معلومة إضافية تسمح بأحسن فهم لوضعية المؤسسة وأداءاتها.

ويشتمل الملحق على معلومات تتضمن النقاط التالية:[1]

- القواعد والطرق المحاسبية المعتمدة لمسك المحاسبة وإعداد القوائم المالية؛
- مكملات الإعلام اللازمة لحسن فهم الميزانية، حسابات النتائج، جدول تدفقات أموال الخزينة وقائمة تغيرات الأموال الخاصة؛
- المعلومات التي تخص المؤسسات المشتركة، والفروع أو المؤسسة الأم وكذلك المعاملات التجارية التي يحتمل أن تكون حصلت مع تلك المؤسسات أو مسيريها؛
- المعلومات ذات الطابع العام أو التي تخص بعض العمليات الخاصة لاكتساب صورة وفية.

[1]: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القرار العدد 19، مرجع سبق ذكره، ص: 38.

خلاصة:

لقد تطرقنا في هذا الفصل إلى أهم محاور التحليل المالي ابتداءا من التطور التاريخي للتحليل المالي وكذا أسباب نشأته، وقدمنا مفهوما عاما له، أهدافه، أهميته وأهم أنواعه، بالإضافة إلى أهم تقنياته التي تستفيد منها المؤسسة الاقتصادية لبلوغ أهدافها وغاياتها كما تطرقنا إلى مجالاته وبعض الجهات المهتمة به، ثم عرضنا أهم الوثائق التي يستعين بها المحلل المالي المتمثلة في الميزانية المحاسبية وحساب النتائج الذي يظهر مختلف مستويات النتائج والأعباء المحققة خلال دورة معينة من أجل القيام بعملية التحليل والدراسة للوصول إلى الوضعية المالية للمؤسسة.

الفصل الثاني:

استخدام التحليل المالي في تقييم الأداء المالي

تمهيـد:

بعدما تطرقنا في الفصل الأول إلى طبيعة التحليل المالي، سوف نتطرق في هذا الفصل إلى استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسة، حيث تعتبر عملية تقييم الأداء المالي أحد الركائز التي تشكل محورا أساسيا لمعرفة مدى نجاح وفشل قرارات والخطط الاستثمارية للمؤسسة فهي المحور الذي ينصب حوله المديرين كونه يشكل أهم أهداف المؤسسة، ويرتكز تقييم الأداء المالي على التحليل المالي للقوائم المالية.

وعلى هذا الأساس قسمنا هذا الفصل الى ثلاث مباحث على النحو التالي:

المبحث الأول: ماهية تقييم الأداء المالي

المبحث الثاني: تقييم الأداء المالي بتحليل الميزانية

المبحث الثالث: تقييم الأداء المالي بتحليل حسابات النتائج وجدول السيولة الخزينة.

المبحث الأول: ماهية تقييم الأداء المالي

مهما كان متاحا للمؤسسة من موارد مختلفة فلا يمكن لها استغلالها إلا عن طريق إدارة رشيدة ومتطورة وجيدة، ولا تستطيع هذه الإدارة معرفة ما حققته من نتائج وما ضيعته من فرص ومن أجل تحديد خططها المستقبلية إلا عن طريق تقييم أدائها وخاصة الأداء المالي، لهذا سنتطرق في هذا المبحث إلى ماهية الأداء في المطلب الأول، أما في المطلب الثاني سنتحدث عن ماهية تقييم الأداء، وأخيرا سنتطرق في المطلب الثالث إلى ماهية تقييم الأداء المالي.

المطلب الأول: ماهية الأداء

يعتبر الأداء من أبرز المفاهيم التي تحظى بالاهتمام من طرف الباحثين والمفكرين نظرا لأهميته في تحقيق الأهداف الرئيسية للمؤسسة. لذا سنتطرق من خلال هذا المطلب إلى أهم مفاهيم الأداء في المؤسسة من حيث التعريف والأنواع

الفرع الأول: تعريف الأداء

يعرف الأداء على أنه تأدية عمل أو إنجاز نشاط أو تنفيذ مهمة، بمعنى القيام بفعل يساعد على الوصول الى أهداف مسطرة، وبهذا يتجسد الأداء في القيام بالأعمال والأنشطة والمهمات مما يحقق الوصول الى الغايات والأهداف المرسومة من طرف الإدارة. كما يعتبر حاصل تفاعل بين عنصرين أساسيين هما الطريقة في استعمال موارد المؤسسة والنتائج المحققة عن ذلك الاستخدام.[1]

من خلال التعريف السابق يتكون الأداء من ثلاث عناصر رئيسية والمؤسسة التي تتميز بأداء أفضل هي التي تجمع بين هذه العوامل وتسيرها بشكل جيد والمتمثلة في:

1. **الفعالية:** ينظر الكاتب إلى الفعالية على أنها القدرة على تحقيق النشاط المرتقب والوصول إلى النتائج المرتقبة[2]، ونقصد بها أيضا مدى قدرة لمؤسسة على تحقيق أهدافها[3]؛
2. **الكفاءة:** تعني القدرة على القيام بالعمل المطلوب بقليل من الإمكانيات والنشاط الكفء هو النشاط الأقل تكلفة. كما تعرف على أنها الاستخدام الأمثل للموارد المؤسساتية بأقل تكلفة ممكنة[4]؛
3. **الإنتاجية:** نفس درجة الكفاءة التي تتمتع بها المؤسسة في تحويل المدخلات المختلفة الى مخرجات تأخذ شكل سلع والخدمات.[5]

---

[1] شيخ داوي، **تحليل الأسس النظرية لمفهوم الأداء**، مجلة الباحث، جامعة الجزائر، العدد 7، 2010/2009، ص: 218.

[2] المرجع نفسه.

[3] إلهام يحياوي، **الجودة كمدخل لتحسين الأداء الإنتاجي للمؤسسات الصناعية الجزائرية** (دراسة ميدانية بشركة الإسمنت)، مجلة الباحث، العدد الخامس، ورقلة، 2007، ص: 46

[4] شيخ داوي، مرجع سبق ذكره، ص: 220,

[5] مجيد الكرخي، **تقويم الأداء باستخدام النسب المالية**، دار المناهج، الأردن، 2006، ص: 32

الشكل رقم (02-02): مثلث الأداء

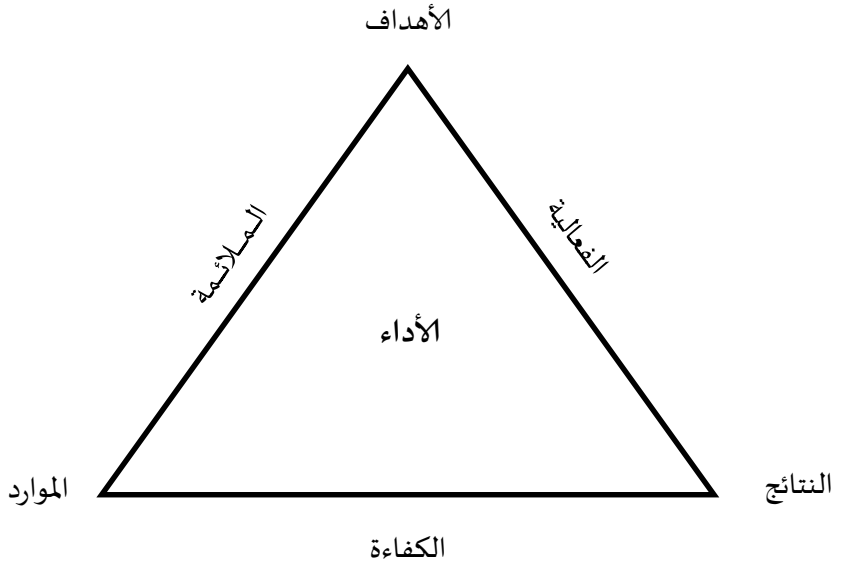

Source : Stéphane Jacquet, Management de la performance : des concepts aux outils, p : 4, consulté le : 11/ 05 /2017
http://www.creg.ac-versailles.fr/IMG/pdf/Management_de_la_performance_-_des_concepts_aux_outils.pdf

الفرع الثاني: أنواع الأداء

بعد ما تم التعرض إلى مفهوم الأداء ننتقل إلى عرض أنواع الأداء في المؤسسة:

1. حسب معيار المصدر:[1]

وفقا لهذا المعيار يمكن تقسيم أداء المؤسسة إلى نوعين وهما: الأداء الذاتي أو الداخلي والأداء الخارجي.

1.1. الأداء الداخلي: كذلك يطلق عليه اسم أداء الوحدة أي أنه ينتج بفضل ما تملكه المؤسسة من الموارد فهو ينتج أساسا من التوليفة التالية:

- الأداء البشري: وهو أداء أفراد المؤسسة الذين يمكن اعتبارهم مورد استراتيجي قادر على صنع القيمة وتحقيق الأفضلية التنافسية من خلال تسيير مهاراتهم؛
- الأداء التقني: ويتمثل في قدرة المؤسسة على استعمال استثماراتها بشكل فعال؛
- الأداء المالي: ويكمن في فعالية تعبئة واستخدام الوسائل المالية المتاحة.

2.1. الأداء الخارجي: الأداء الناتج عن التغيرات التي تحدث في المحيط الخارجي للمؤسسة.

[1] Bernard Martory, **Contrôle de gestion social**, librairie Vuibert, Paris, 1999, P236.

2. **حسب معيار الشمولية:**

حسب هذا المعيار يقسم الأداء داخل المنظمة إلى أداء كلي وأداء جزئي:[1]

1.2. الأداء الكلي: وهو الذي يتجسد بالإنجازات التي ساهمت جميع العناصر والوظائف أو الأنظمة الفرعية للمؤسسة في تحقيقها، ولا يمكن نسب إنجازها إلى أي عنصر دون مساهمة باقي العناصر؛

2.2. الأداء الجزئي: هو الذي يتحقق على مستوى الأنظمة الفرعية وينقسم بدوره الى عدة أنواع تختلف باختلاف المعيار المعتمد لتقسيم عناصر المؤسسة، حيث يمكن أن ينقسم حسب المعيار الوظيفي الى: أداء الوظيفة المالية، أداء وظيفة الأفراد، أداء وظيفة التموين، أداء وظيفة الإنتاج وأداء وظيفة التسويق.

3. **حسب معيار الطبيعة:** تبعا لهذا المعيار الذي من خلاله تقسم المؤسسة أهدافها إلى أهداف اقتصادية، أهداف اجتماعية، أهداف تكنولوجية، أهداف سياسية...يمكن تصنيف الأداء إلى أداء اقتصادي، أداء اجتماعي، أداء تكنولوجي وأداء سياسي.

المطلب الثاني: ماهية تقييم الأداء

يعمل تقييم الأداء في المؤسسات الاقتصادية على إيجاد كافة الثغرات والنقائص بالمؤسسة، وتحديد طرق علاجها ومتابعة تنفيذ المقترحات والتوصيات اللازمة لعلاج ذلك. وسنتطرق في هذا المطلب إلى تعريف وأهداف وأهم مراحل تقييم الأداء.

الفرع الأول: تعريف تقييم الأداء

تعرف عملية تقييم الأداء على انها: "تقييم نشاط الوحدة الاقتصادية على ضوء ما توصلت إليه من نتائج في نهاية فترة مالية معينة وهي تهتم أولا بالتحقق من بلوغ الأهداف المخططة والمحددة مسبقا وثانيا بقياس كفاءة الوحدة في استخدام الموارد المتاحة سواء كانت موارد بشرية أو رأسمالية"[2].

هناك تعريف آخر يرى بأن تقييم الأداء هو" مرحلة من مراحل العملية الإدارية، نحاول فيها مقارنة الأداء الفعلي باستخدام مؤشرات محددة وذلك من أجل الوقوف على النقص أو القصور في الأداء وبالتالي اتخاذ القرارات اللازمة أو المناسبة لتصحيح هذا القصور، غالبا ما تستخدم المقارنة بين ما هو قائم أو متحقق فعلا وبين ما هو مستهدف خلال فترة زمنية معينة في العادة تكون سنة".[3]

كما أن لتقييم الأداء يوجد العديد من الأهداف نذكر أهمها:[4]

- الوقوف على مستوى أداء المؤسسة مقارنة بالأهداف المدرجة في خطتها الإنتاجية؛

---

[1] عبد المليك مزهوده، **الأداء بين الكفاءة والفعالية (مفهوم وتقييم)**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد الأول، بسكرة، 2001، ص: 89.

[2] السعيد فرحات جمعة، **الأداء المالي لمنظمات الأعمال**، دار المريخ للنشر، الرياض، 2000، ص: 30.

[3] صالح مهدي محسن العامري، **الإدارة والأعمال**، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2007، ص 602.

[4] مجيد الكرخي، **تقويم الأداء باستخدام النسب المالية**، دار المناهج، الأردن، 2006، ص: 32 .

- الكشف عن مواصلة الخلل والضعف في نشاط الوحدة الاقتصادية وإجراء تحليل شامل لها وبيان مسبباتها وذلك بهدف وضع الحلول اللازمة وتصحيحها وارشاد المنفذين الى وسائل تلافيها مستقبلا؛
- تحديد مسؤولية كل مركز أو قسم في الوحدة الاقتصادية عن مواطن الخلل والضعف في النشاط الذي يضطلع به، وذلك من خلال قياس إنتاجية كل قسم من أقسام العملية الإنتاجية وتحديد إنجازاته سلبا أو إيجابا الأمر الذي من شأنه خلق منافسة بين الأقسام من أجل رفع مستوى أداء الوحدة؛
- الوقوف على مدى كفاءة استخدام الموارد المتاحة بطريقة رشيدة تحقق عائدا أكبر بتكاليف أقل بنوعية جيدة؛
- تسهيل تحقيق تقييم شامل للأداء على مستوى اقتصاد الوطني وذلك بالاعتماد على نتائج تقييم الأداء لكل مشروع في قطاع معين وصولا إلى التقييم الشامل؛
- تصحيح الموازنات التخطيطية ووضع مؤشراتها في المسار الصحيح بما يوازن بين الطموح والإمكانيات المتاحة حيث تشكل نتائج تقييم الأداء قاعدة معلوماتية كبيرة في رسم السياسات والخطط العملية البعيدة عن المزاجية والتقديرات غير الواقعية.

الفرع الثاني: المراحل التي تمر بها عملية تقييم الأداء

تمر عملية تقويم الأداء بمراحل عدة مجملها بالآتي:[1]

1. **جمع البيانات والمعلومات الإحصائية:** حيث تتطلب عملية تقييم الأداء توفير البيانات والمعلومات والتقارير والمؤشرات اللازمة لحساب النسب والمعايير المطلوبة والتي يمكن الحصول عليها من حسابات الإنتاج والارباح والخسائر والميزانية العمومية والمعلومات المتوفرة عن الطاقات الإنتاجية والمستخدمات ورأس المال وعدد العاملين وأجورهم وغير ذلك. ان جميع هذه المعلومات تخدم عادة عملية التقويم خلال سنة معينة، إضافة للمعلومات المتعلقة بالسنوات السابقة والبيانات عن أنشطة المنشآت المشابهة في القطاع نفسه أو في الاقتصاد الوطني أو مع بعض المنشآت في الخارج لأهميتها في إجراء المقارنات؛
2. **تحليل ودراسة البيانات والمعلومات الإحصائية:** للوقوف على مدى دقتها وصلاحيتها لحساب المعايير والنسب والمؤشرات اللازمة لعملية تقييم الأداء حيث يتعين توفير مستوى من الموثوقية والاعتمادية فيهذه البيانات وقد يتم الاستعانة ببعض الطرق الإحصائية المعروفة لتحديد مدى الموثوقية بهذه البيانات؛
3. **إجراء عملية التقييم:** باستخدام النسب والمعايير الملائمة للنشاط الذي تمارسه الوحدة الاقتصادية على أن تشمل عملية تقييم النشاط العام للوحدة أي جميع أنشطة مراكز المسؤولية فيها تهدف التوصل إلى حكم موضوعي ودقيق يمكن الاعتماد عليه؛
4. **اتخاذ القرار المناسب عن نتائج التقييم:** في كون نشاط الوحدة المنفذ كان ضمن الأهداف المخططة وإن الانحرافات التي حصلت في النشاط قد حصرت جميعها، وحددت أسبابها وأن الحلول اللازمة لمعالجة هذه الانحرافات قد اتخذت وأن الخطط قد وضعت لسير نشاط الوحدة نحو الأفضل في المستقبل؛

[1] مجيد الكرخي، مرجع سبق ذكره، ص: 39

5. **تحديد المسؤوليات متابعة العمليات التصحيحية للانحرافات:** إن تحديد المسؤوليات ومتابعة العمليات التصحيحية للانحرافات التي حدثت في الخطة الإنتاجية وتغذية نظام الحوافز بنتائج التقييم وتزويد الإدارات التخطيطية والجهات المسؤولة عن المتابعة بالمعلومات والبيانات التي تمخضت عن عملية التقييم للاستفادة منها في رسم الخطط القادمة وزيادة فعالية المتابعة والرقابة.

المطلب الثالث: تقييم الأداء المالي

بعد أن عرفنا الأداء وتقييمه بصفة عامة في المؤسسة، سنتعرض في هذا المطلب إلى تقييم الأداء المالي وذلك من خلال التطرق لمفهومه،

الفرع الأول: تعريف تقييم الأداء المالي

قبل أن نتطرق لتعريف تقييم الأداء المالي، لابد من أن نشير لمفهوم الأداء المالي، بحيث يعبر هذا الأخير عن تعظيم النتائج من خلال تحسين المرد ودية، ويتحقق ذلك بتدنية التكاليف وتعظيم الإيرادات بصفة مستمرة تمتد إلى المدى المتوسط والطويل، بغية تحقيق كل من التراكم في الثروة والاستقرار في مستوى الأداء.[1] كما يمثل الأداء المالي المفهوم الضيق لأداء الشركات حيث يركز على استخدام مؤشرات مالية لقياس مدى إنجاز الأهداف ويعبر على أداء الشركات حيث أنه الدعم الأساسي للأعمال المختلفة التي تمارسها الشركة، ويساهم في إتاحة الموارد المالية وتزويد الشركة بفرص استثمارية في ميادين الأداء المختلفة والتي تساعد على تلبية احتياجات أصحاب المصالح وتحقيق أهدافهم.[2]

ينظر الباحثين إلى عملية تقييم الأداء المالي على أنها تقيم حكم على إدارة الموارد الطبيعية والمادية والمالية المتاحة للمؤسسة وذلك لخدمة رغبات أطراف مختلفة، أي يعتبر تقييم الأداء المالي للمؤسسة قياسا للنتائج المحققة أو المنتظرة في ضوء معايير محددة مسبقا.[3]

الفرع الثاني: العوامل المؤثرة في تقييم الأداء المالي

تتلخص العوامل المؤثرة على الأداء المالي في: [4]

1. **الهيكل التنظيمي :** هو الوعاء أو الإطار الذي تتفاعل فيه جميع المتغيرات المتعلقة بالشركات وأعمالها. ففيه تتحدد أساليب الاتصالات والصلاحيات والمسؤوليات وأساليب تبادل الأنشطة والمعلومات. حيث يتضمن الهيكل التنظيمي الكثافة الإدارية وهي الوظائف الإدارية في الشركات والتمايز الرأسي هو عدد المستويات الإدارية أما التمايز الأفقي فهو عدد المهام التي نتجت عن تقسيم العمل والانتشار الجغرافي من عدد الفروع والموظفين. ويؤثر الهيكل التنظيمي

---

[1] إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، **التسيير المالي (الإدارة المالية)**، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، الأردن، 2006، ص: 60.

[2] محمد محمود الخطيب، **العوامل المؤثرة على الأداء المالي (الأداء المالي وأثره على عوائد الأسهم الشركات)**، الطبعة الأولى، دار الحامد، عمان، 2010، ص: 48.

[3] السعيد فرحات جمعه، مرجع سبق ذكره، ص38.

[4] المرجع نفسه، ص42.

على أداء الشركات من خلال المساعدة في تنفيذ الخطط بنجاح عن طريق تحديد الأعمال والنشاطات التي ينبغي القيام بها ومن ثم تخصيص الموارد لها بالإضافة إلى تسهيل تحديد الأوامر للأفراد في الشركات والمساعدة في اتخاذ القرارات ضمن المواصفات التي تسهل للإدارة اتخاذ القرارات بأكثر فاعلية؛

2. **المناخ التنظيمي:** وهو وضوح التنظيم وكيفية اتخاذ القرار وأسلوب الإدارة وتوجيه الأداء وتنمية العنصر البشري، ويقصد بوضوح إدراك العاملين مهام الشركة وأهدافها وعمليا وأنشطتها مع ارتباطها بالأداء. وأما اتخاذ القرار هو أخذه بطريقة عقلانية وتقييمها لاتخاذها. وأسلوب إدارة في تشجيع العاملين على المبادرة الذاتية أثناء الأداء.

حيث يقوم المناخ التنظيمي على ضمان سلامة الأداء بصورة إيجابية وكفاءته من الناحيتين الإدارية والمالية. وإعطاء معلومات لمتخذي القرار لرسم صورة الأداء والتعرف على مدى تطبيق الإداريين لمعايير الأداء في تصرفهم في أموال الشركة.

3. **التكنولوجيا:** هي عبارة عن الأساليب والمهارات والطرق المعتمدة في الشركة لتحقيق الأهداف المنشودة والتي تعمل على ربط المصادر بالاحتياجات (كتكنولوجيا الإنتاج حسب الطلب، وتكون وفقا للمواصفات المطلوبة، تكنولوجيا الإنتاج المستمر، تكنولوجيا الدفعات الكبيرة). وعلى الشركات تحديد نوع التكنولوجيا المناسبة لطبيعة أعمالها والمنسجمة مع أهدافها وذلك بسبب أن التكنولوجيا من أبرز التحديات التي تواجه الشركات. والتي لابد لهذه الشركات من التكيف معها واستيعابها وتعديل أدائها وتطوير هدف الملاءمة بين التقنية والأداء. وتعمل التكنولوجيا على شمولية الأداء لأنها تغطي جوانب متعددة من القدرة التنافسية وخفض التكاليف والمخاطرة والتنويع بالإضافة إلى زيادة الأرباح والحصة السوقية؛

4. **الحجم:** يقصد بالحجم تصنيف الشركات إلى شركات متوسطة أو كبيرة الحجم. حيث يوجد عدة مقاييس لحجم الشركات منها: إجمالي الموجودات أو الودائع، إجمالي المبيعات أو إجمالي القيمة الدفترية.

ويعتبر الحجم من العوامل المؤثرة على الأداء المالي للشركات سلبا. فقد يشكل عائقا لأداء الشركات حيث إن بزيادة الحجم فإن عملية إدارة الشركة تصبح أكثر تعقيدا. ومنه يصبح أداؤها اقل فعالية وإيجابا من حيث أنه كلما زاد حجم الشركة يزداد عدد المحللين الماليين المهتمين بالشركة. وإن سعر المعلومة للوحدة الواحدة الواردة في التقارير المالية يقل بزيادة حجم الشركات. فقد أجريت دراسات حول علاقة الحجم بأداء الشركات وبينت أن العلاقة بين الحجم والأداء علاقة طردية.

المبحث الثاني: تقييم الأداء المالي بتحليل الميزانية

في هذا المبحث سوف نتطرق إلى طريقة إعداد كل من الميزانية المالية والميزانية الوظيفية انطلاقا من الميزانية المحاسبية، لننتقل فيما بعد إلى دراسة تحليل الميزانية بواسطة: مؤشرات التوازن المالي (رأس المال العامل، احتياجات رأس المال العامل، الخزينة الصافية)، النسب المالية، وأخيرا التحليل الأفقي والعمودي للميزانية.

المطلب الأول: إعادة عرض الميزانية وفقا لأغراض التحليل المالي

انطلاقا من المعلومات والنتائج المتوصل إليها من قبل دراستنا المعطيات المحاسبية يمكن القول بأن الميزانية لا تستجيب لمتطلبات التحليل الجيد والدقيق للوضعية المالية للمؤسسة الأمر الذي يستدعي من المحلل المالي القيام بتعديل وترتيب وتصنيف الميزانية لتظهر بشكل والتي تمتاز بأسلوب مالي محض يسمح بإعطاء تحليل دقيق للوضعية المالية إلى فترة زمنية معنية.

1. الميزانية المالية:

تقوم الميزانية المالية على التمييز بين درجة سيولة الأصول من جهة ودرجة استحقاق الخصوم من جهة ثانية، حيث رتبت الأصول وفقا لدرجة سيولتها المتزايدة أما الخصوم فترتب وفقا لدرجة استحقاقاتها المتزايدة، الأمر الذي يسمح بتقييم الخطر المالي للمقرض (خطر عدم الملاءة) وقدرة المؤسسة على مواجهة التزاماتها قصيرة الأجل.[1]

2. الميزانية الوظيفية:

يعتبر التحليل الوظيفي طريقة من طرق التحليل المالي تقوم على أساس تصنيف مختلف العمليات التي تقوم بها المؤسسة حسب الوظائف. وحسب هذا التحليل، فإن المؤسسة عبارة عن وحدة اقتصادية ومالية تضمن تحقيق وظائف التمويل، الاستثمار والاستغلال.[2]

يعيد التحليل الوظيفي بناء الميزانية المحاسبية بإعادة ترتيب بنود الميزانية إلى كتل حسب مستوى ديمومتها وعقد علاقة تواصلية بين الموارد الدائمة والاستخدامات الدائمة، حيث تقوم بإظهار ما يلي:[3]

- كتلتين من الأصول: الاستخدامات الثابتة (أعلى الميزانية) والاستخدامات المتداولة (أسفل الميزانية)؛
- كتلتين من الخصوم: الموارد الثابتة (أعلى الميزانية) والموارد المتداولة (أسفل الميزانية)؛
- الخزينة (موجبة أو سالبة): كنتيجة لمقارنة الكتل الأربعة الأخرى للميزانية.

---

[1] Nacer Eddine Sadi, **Analyse financière d'entreprise (méthode et outils d'analyse et de diagnostic en normes françaises et internationales IAS / IFRS)**, L'Harmattan, Paris, France, 2009, p : 75.

[2] مليكة زغيب وميلود بوشنقير، **التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص ص: 64-65.

[3] Nacer Eddine Sadi, Op.cit., p: 82.

الجدول رقم(02-01): الميزانية الوظيفية

دورة الاستثمار	الاستخدامات الثابتة	الموارد الثابتة	دورة التمويل
دورة الاستغلال	الأصول المتداولة للاستغلال	الخصوم المتداولة للاستغلال.	دورة الاستغلال
	الأصول المتداولة خارج الاستغلال	الخصوم المتداولة خارج الاستغلال	
	الخزينة الموجبة	الخزينة السالبة	

Source : Alain Marion, **Analyse financière concepts et méthodes**, DUNOD, 3 éditions, Paris, France, 2004, P : 38.

المطلب الثاني: تحليل الميزانية بمؤشرات التوازن المالي

بعد أن يقوم المحلل المالي بصياغة الميزانية وذلك بإجراء تعديلات على مختلف عناصر الأصول والخصوم، حيث يبدأ بالدراسة وتحليل الوضعية المالية للمؤسسة، بالاعتماد على مؤشرات تعرف بمؤشرات التوازن المالي حيث تعتبر مؤشرات التوازن المالية من أكثر أدوات التحليل المالي شيوعا في عملية التحليل.

ويمكن فهم هذه المؤشرات وفقا لمقاربتين:[1]

- الأولى هي مقاربة تقليدية للميزانية المالية، والتي تقودنا إلى حساب رأس المال العامل الصافي؛
- الثانية هي مقاربة حديثة للميزانية الوظيفية، والتي تقودنا إلى حساب رأس المال العامل الوظيفي.

الفرع الأول: رأس المال العامل الصافي

يعتبر رأس المال العامل من المؤشرات الأساسية التي تستعين بها المؤسسة في ابراز توازنها المالي في الأجل الطويل، وهناك من يطلق عليه هامش أمان المؤسسة، ويظهر رأس المال العامل مقدار ما تحتاط به المؤسسة للظروف الطارئة التي قد تواجهها.[2]

يعبر رأس المال العامل الصافي عن مقدار الزيادة في الأصول المتداولة، وبالتالي من خلال هذا المؤشر يمكن الحكم على مقدرة الشركة على مواجهة الخصوم المتداولة المستحقة عليها، ويتم احتساب رأس المال العامل الصافي انطلاقا من الميزانية المالية، بطريقتين:

الطريقة 1: هو عبارة عن الأموال الدائمة (الأموال الخاصة + الخصوم غير الجارية) المستخدمة في تمويل الأصول الثابتة الصافية (غير الجارية).

[1] Nacer Eddine Sadi, Op.cit., p:123.

[2] مبارك لسلوس، مرجع سبق ذكره، ص: 31.

رأس المال العامل الصافي=الأموال الدائمة -الأصول الثابتة الصافية

الطريقة 2: عبارة عن الفرق بين الأصول الجارية والخصوم الجارية

رأس المال العامل الصافي=الأصول الجارية-الخصوم الجارية

هناك ثلاث حالات مختلفة لرأس المال العامل من منظور أعلى الميزانية هي: [1]

- **رأس المال العامل موجب:** في هذه الحالة يعبر عن فائض الأموال الدائمة المتبقي بعد تمويل الأصول الثابتة، أي أن المؤسسة استطاعت تمويل كل جميع استثماراتها بواسطة مواردها المالية الدائمة، وحققت فائض تمثل في رأس المال العامل؛
- **رأس المال العامل سالب:** في هذه الحالة الأموال الدائمة غير كافية لتمويل جميع الاحتياجات المالية الثابتة، مما يستدعي البحث عن موارد مالية أخرى لتغطية العجز في التمويل؛
- **رأس المال العامل معدوم:** وهي حالة نادرة الحدوث، أي تمثل حالة التوافق التام في هيكل الموارد والاستخدامات وتمثل الوضع الأمثل لتسيير تمويل الاحتياجات المالية في المؤسسة.

الفرع الثاني: رأس المال العامل الوظيفي

1. **مفهوم وحساب رأس المال العامل الوظيفي:** أو رأس المال العامل الصافي الإجمالي هو مؤشر يتم حسابه انطلاقا من الميزانية الوظيفية، ويمكن تعريفه بأنه: " ذلك الجزء من الموارد المالية الدائمة المخصصة لتمويل الأصول المتداولة "، ويعرف كذلك على أنه: " الفائض المالي الناتج عن تمويل الاحتياجات المالية الدائمة باستخدام الموارد المالية الدائمة".[2]

ويعبر عنه بالعلاقة التالية:

رأس المال العامل الوظيفي=الموارد الثابتة – الاستخدامات الثابتة.

[1] الياس بن ساسي ويوسف قريشي، **مرجع سبق ذكره**، ص ص: 68-69.

[2] المرجع نفسه، ص: 83.

2. **احتياجات رأس المال العامل:** يمكن تعريف الاحتياجات من رأس المال العامل على أنها رأس المال العامل الأمثل أي ذلك الجزء من الأموال الدائمة الممول لجزء من الأصول المتداولة والذي يضمن للمؤسسة توازنها المالي الضروري وتظهر هذه الاحتياجات عند مقارنة الأصول المتداولة مع الموارد المالية القصيرة الأجل.[1]

وتنقسم احتياجات رأس المال العامل إلى:[2]

1.2. احتياجات رأس المال العامل للاستغلال: وبتولد هذا الاحتياج عندما لا تستطيع المؤسسة مواجهة ديونها المترتبة عن النشاط بواسطة حقوقها لدى المتعاملين ومخزوناتها،

ويمكن حسابه بالعلاقة التالية:

احتياجات رأس المال العامل للاستغلال= الأصول المتداولة للاستغلال-الخصوم المتداولة للاستغلال

2.2. احتياجات رأس المال العامل خارج الاستغلال: يعبر عن الاحتياجات المالية الناتجة عن النشاطات غير الرئيسية وتلك التي تتميز بالطابع الاستثنائي.

ويمكن حسابه بالطريقة التالية:

احتياجات رأس المال العامل خارج الاستغلال= الأصول المتداولة خارج الاستغلال-الخصوم المتداولة خارج الاستغلال

وعلية فإن احتياجات رأس المال العامل الإجمالي هو مجموع الرصيدين السابقين، وهي كالآتي:

احتياجات رأس المال العامل = احتياجات رأس المال العامل للاستغلال+ احتياجات رأس المال العامل خارج الاستغلال

3. **الخزينة:** هي الأموال الجاهزة أو الأموال تحت التصرف، وهي كل الأموال التي تمتلكها المؤسسة والموجودة في صندوقها الخاص أو المصرف أو مركز الصكوك البريدية، والتي تستطيع أن تتكون الخزينة من استخدامها فورا بخلاف الأموال التي تحصل عليها من آجال قصيرة أو متوسطة.[3]

---

[1] زغيب مليكة، بوشنقير ميلود، مرجع سبق ذكره، ص: 52.

[2] الياس بن ساسي ويوسف قريشي، مرجع سبق ذكره، ص ص: 84-85.

[3] إسماعيل عرجاجي، **اقتصاد المؤسسة**، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2001، ص: 148.

وتحسب الخزينة الصافية بإحدى العلاقتين التاليتين:

.

الخزينة الصافية = رأس المال العامل -احتياجات رأس المال العامل

الخزينة = استخدامات الخزينة-موارد الخزينة

ويمكن أن تأخذ الخزينة ثلاثة حالات كالتالي:

خزينة سالبة: بمعنى أ ن الاحتياج في رأس المال العامل أكبر من رأس المال العامل وهذا يدل على أ ن المؤسسة غير متوازنة ماليا وعليها أن تلجأ إلى الاقتراض أو الرفع من رأس المال العامل لأن هذه الوضعية قد تؤدي بها للإفلاس؛

خزينة موجبة: بمعنى أ ن رأس المال العامل أكبر من الاحتياج في رأس المال العامل وهذا يدل على أ ن المؤسسة متوازنة ماليا؛

خزينة معدومة: عندما يتساوى رأس المال العامل مع الاحتياج في رأس المال العامل وهذا يدل على توازن مالي أمثل بمعنى أن المؤسسة قادرة على تمويل كل احتياجاتها ولا توجد لديها سيولة مجمدة.[1]

[1] علاق فاطمة، **دور التحليل المالي في تشخيص البيئة المالية للمؤسسة**، "مذكرة تخرج ماستر"، تخصص تدقيق محاسبي، شعبة علوم تسيير، كلية علوم الاقتصادية، علوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الوادي، 2015/2014، ص ص: 32-33. تاريخ التحميل: 20/ 03/ 2017.
http://www.univ-eloued.dz/images/memoir/file/M.E-038-1.pdf

الشكل رقم (02-03): الحالات الممكنة للخزينة الصافية

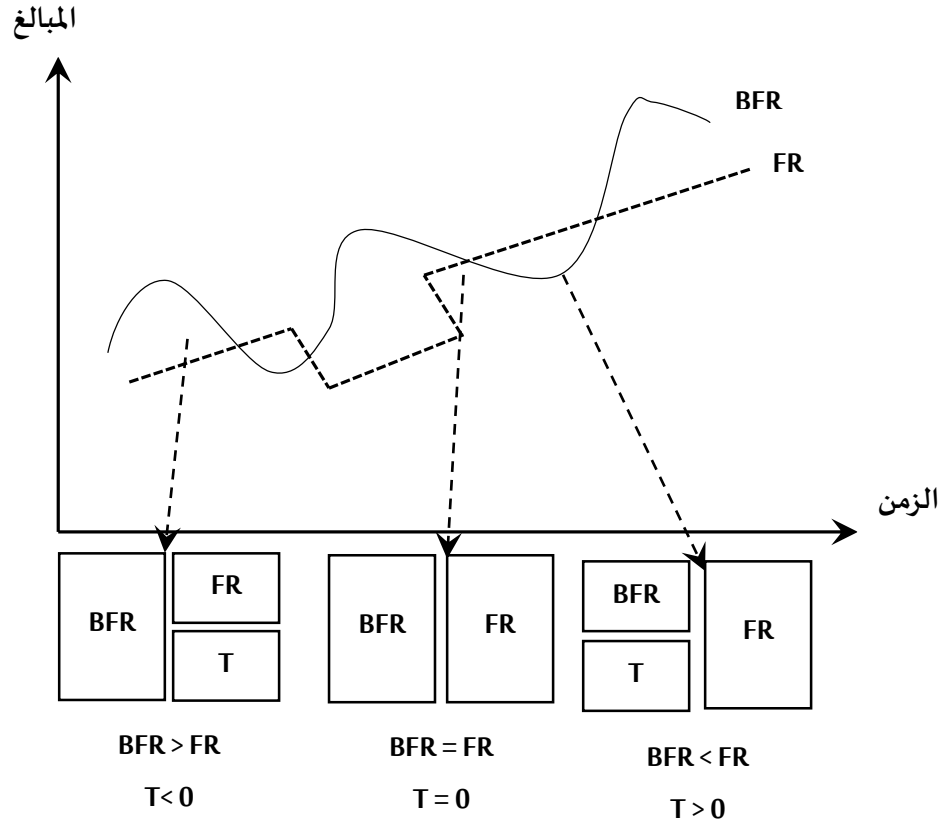

المصدر: إلياس بن ساسي ويوسف قريشي، مرجع سبق ذكره، ص: 86.

المطلب الثالث: تحليل الميزانية بالنسب المالية

يعتبر التحليل المالي باستخدام النسب المالية من أكثر الأدوات المستعملة في تحليل القوائم المالية، تستعمل من أجل الوصول إلى النتائج وتعطي الإجابة للعديد من التساؤلات المتعلقة بالمركز المالي والمركز النقدي والأداء، وتقييم القرارات الاستثمارية وقرارات التمويل تتاح أمام المحلل المالي العديد من النسب

تعرف النسبة المالية بأنها علاقة تربط بين بندين أو أكثر من بنود القوائم المالية، وقد تتواجد البنود التي تدخل في اشتقاق النسبة المالية على القائمة المالية نفسها كما قد تتواجد هذه البنود على قائمتين ماليتين، إلا أن الوقوف عند هذه العلاقة لا يعني شيء للمحلل المالي أو المستفيد منها، إذ لا بد من اعتماد معايير مرجعية على أساسها يتم تقييم نتائج النسب المالية للمؤسسة وتعد المعايير المطلقة والتاريخية ومعيار متوسط الصناعة والمعيار المستهدف بمثابة المؤشرات المرجعية التي يستند إليها المحلل المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة من خلال النسب المالية[1] .

[1] عدنان تايه النعيمي وأرشد التميمي، **التحليل والتخطيط المالي (اتجاهات معاصرة)**، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص: 83.

كما أ نها تمكن من مقارنة أوضاع المؤسسة في فترات زمنية مختلفة وكذا مقارنة أداء المؤسسة بأداء مثيلاتها المنافسة لها [1].

الفرع الأول: نسب السيولة

تستخدم نسب السيولة كأداة لتقييم المركز الائتماني للمؤسسة، حيث تقف هذه النسب على مدى مقدرة أصول المؤسسة المتداولة على مسايرة استحقاقية الديون القصيرة الأجل. حيث يمثل تحليل سيولة المؤسسة مؤشرا مهما لتقييم أدائها المالي، وقدرتها على مواجهة التزاماتها العاجلة وديونها المالية المستحقة من خلال تحديد مقدار ما يتوفر لديها من نقد سائل، ومن أصول قابلة للتحويل إلى نقد في مدة زمنية قصيرة وبأقل خسارة ممكنة قياسا بتكلفة شرائها، كما يستخدم تحليل السيولة كأداة لمعرفة مقدرة المؤسسة على مقابلة التزاماتها الجارية بموجوداتها المتداولة وتعتبر السيولة المحور الأساسي في كل سياسة مالية، إذ يمكن أن يؤدي الأمر إلى تصفية المؤسسة إذا لم تستطع مواجهة ديونها الفورية حتى وان كانت تحقق أرباحا عالية فب الأجل الطويل[2]. ولقياس ذلك يقوم المحلل المالي بحساب جملة من النسب وهي:

1. **نسبة التداول:** تمثل هذه النسبة قدرة المنشأة على مقابلة التزاماتها الجارية وبدون صعوبة تذكر وكمؤشر بدائي لقدرتها المالية[3]. ويمكن حسابها بالعلاقة التالية:

نسبة التداول= (الأصول المتداولة / الخصوم المتداولة) × 100

2. **نسبة السيولة السريعة:** هي النسبة التي تعتبر مقياسا لمقدرة المؤسسة على الوفاء بالالتزامات قصيرة الأجل (الخصوم المتداولة) من الأصول سريعة التحول إلى نقدية أي دون اللجوء الى المخزون.[4] وتحسب بالعلاقة التالية:

نسبة السيولة السريعة = (الأصول المتداولة -المخزون / الخصوم المتداولة) × 100

[1] مفلح محمد عقل، **مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي**، ط 1، دار المستقبل للنشر والتوزيع، الأردن، 2006، ص: 357.

[2] حمزة محمود الزبيدي، **التحليل المالي (تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل)**، عمان: مؤسسة الوراق، 2004، ص: 104.

[3] خالد وهيب الراوي ويوسف سعادة، **التحليل المالي للقوائم المالية والافصاح المحاسبي**، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2000، ص: 61.

[4] منير إبراهيم هندي، **الإدارة المالية (مدخل تحليلي معاصر)**، ط5، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 2003، ص: 75.

3. **نسبة النقدية:** تستخدم هذه النسبة للتعبير عن مدى كفاية الأصول النقدية السائلة والقابلة للتسييل بسهولة ومدى كفايتها لمواجهة الالتزامات قصيرة الأجل والديون مستحقة السداد في العام القادم دون الاضطرار الى بيع أصول جارية أخرى.[1] وتحسب بالعلاقة التالية:

نسبة السيولة السريعة = (الموجودات وما يماثلها / الخصوم المتداولة) × 100

الفرع الثاني: نسب النشاط ومعدلات الدوران

تبين نسب النشاط بأنواعها قدرة المنشأة في استخدام الموارد المتاحة لديها بفعالية وكفاءة، وبمعنى آخر كفاءة المنشأة في استخدام أصولها المختلفة أو كفاءتها في استثمار أصولها الثابتة والمتداولة، تكمن أهمية هذه النسب أنها تبين كفاءة الأداء والربحية للمنشأة في الأجل الطويل.[2] ومن بين هذه النسب نذكر ما يلي:

1. **معدل دوران إجمالي الأصول:** ويشرح هذا المعدل مدى كفاءة الشركة في استخدام أصولها لتوليد المبيعات أو الإيرادات، حيث تستخدم هذه النسبة لقياس حجم المبيعات التي تتولد عن كل دينار من قيمة الأصول[3]، ويحسب بالمعادلة التالية:

معدل دوران إجمالي الأصول= رقم الأعمال / إجمالي الأصول

2. **معدل دوران الأصول غير الجارية:** هذه النسبة توضح درجة كفاءة المنشأة في استخدام الموجودات الثابتة في عملياتها الإنتاجية الجارية، ارتفاعها يعني الاستخدام الجيد للطاقة الإنتاجية المتاحة وانخفاض هذه النسبة يعني فقدان التوازن ما بين حجم الاستثمارات في الموجودات الثابتة للمنشأة وبين مبيعاتها[4]، ويحسب بالمعادلة التالية:

معدل دوران الأصول غير الجارية = رقم الأعمال / الأصول غير جارية

[1] أمين أحمد السيد لطفي، **التحليل المالي لأغراض تقييم ومراجعة الأداء والاستثمار في البورصة**، دار الجامعية، القاهرة، 2007، ص: 341.

[2] خالد وهيب الراوي ويوسف سعادة، مرجع سبق ذكره، ص: 70.

[3] فهمي مصطفى الشيخ، **التحليل المالي**، ط1، رام الله، فلسطين، 2008، ص ص:59-60.

[4] خالد وهيب الراوي ويوسف سعادة، مرجع سبق ذكره، ص: 74.

3. **معدل دوران الأصول الجارية:** فهذا المعدل يعبر عن كفاءة الإدارة في استغلال الأصول المتداولة في خلق المبيعات وبالتأكيد أنه كلما زادت عدد مرات الدوران كلما زادت إنتاجية الدينار الواحد للمستثمر في الأصول المتداولة في خلق المبيعات وفي ذلك تعظيم للأداء التشغيلي وهو ما تهدف إليه الإدارة المعاصرة لأن انخفاض معدل الدوران انما يعني ضعف في استغلال الأصول المتداولة في خلق المبيعات[1]، ويحسب بالمعادلة التالية:

معدل دوران الأصول الجارية = رقم الأعمال / الأصول جارية

4. **معدل دوران المخزون:** يعتبر معدل دوران المخزون مؤشرا لمدى سلامة حجم الاستثمار في المخزون السلعي. ولكي نوضح فكرة استخدام المتوسطات في حساب معدل الدوران، سوف يتم حساب معدل دوران المخزون بقسمة تكلفة البضاعة المباعة على متوسط المخزون خلال العام، وذلك بدلا من قسمتها على رصيد المخزون في الميزانية كما تعودنا أن نفعل. ويمكن إيجاد متوسط المخزون بإضافة مخزون أول المدة إلى رصيد المخزون في نهاية المدة وقسمة النتائج على اثنين[2]، ويحسب بالطريقة التالية:

معدل دوران المخزون = تكلفة البضاعة المباعة / متوسط المخزون

يمكن حساب معدل دوران المخزون بالأيام أو فترة التخزين وفق العلاقة التالية:

فترة التخزين = (متوسط المخزون/ تكلفة البضاعة المباعة) × 360

5. **معدل دوران الذمم المدينة:** يهدف هذا المعدل الى مدى نجاح وقدرة المنشأة على تحصيل ديونها في مواعيد الاستحقاق، حيث أنه يوضح عدد المرات التي منح فيها الائتمان للغير وتم تحصيلها ومنحت مرة أخرى للمدينين بمعنى كلما زاد المعدل كلما دل على كفاءة الإدارة والعكس[3]، ويتم حسابه من خلال العلاقة التالية:

---

[1] عاطف وليد أندراوس، **التمويل والإدارة المالية للمؤسسات**، دار الفكر الجماعي، الإسكندرية، 2006، ص: 98.

[2] منير إبراهيم هندي، مرجع سبق ذكره، ص: 210.

[3] أمين أحمد السيد لطفي، مرجع سبق ذكره، ص: 363.

معدل دوران الذمم المدينة = رقم الأعمال / متوسط الذمم المدينة

كما يمكن حساب فترة التحصيل حيث يكون أداء المنشأة أفضل كلما كانت فترة التحصيل أقصر[1]، وتحسب وفق العلاقة التالية:

فترة التحصيل = (متوسط الذمم المدينة/ رقم الأعمال) × 360

6. **معدل ذمم الدائنة:**[2] وتستخدم هذه النسبة كمؤشر للحكم على سرعة الشركة في تسديد التزاماتها التجارية قصيرة الأجل، أي عدد مرات التسديد خلال فترة معينة، وتحسب بالعلاقة التالية:

معدل دوران الذمم الدائنة= المشتريات / متوسط الذمم الدائنة

ولإعطاء فكرة عن الزمن الذي تستغرقه الشركة في تسديد ديونها التجارية يمكن حساب فترة الدفع بالعلاقة التالية:

فترة الدفع = (متوسط الذمم الدائنة/ المشتريات) × 360

[1] خالد وهيب الراوي ويوسف سعادة، مرجع سبق ذكره، ص: 72.

[2] فهمي مصطفى الشيخ، مرجع سبق ذكره، ص: 63

الفرع الثالث: نسب الهيكل التمويلي واليسر المالي

أوضحنا فيما سبق بعض النسب ذات العلاقة بتحليل السيولة في الأجل القصير، ولكن قد يريد المحلل المالي الحكم على مدى قدرة المؤسسة على الوفاء التزاماتها طويلة الأجل أي مدى اليسر المالي وبالتالي فيجب البحث عن النسب ذات الدلالة المناسبة آخذين في الحسبان احتياجات مستخدمي القوائم المالية. وهناك العدد من النسب الشائعة الاستخدام من بينها:[1]

1. **نسبة التمويل الخارجي للأصول:** تعبر هذه النسبة عن المدى الذي ذهبت إليه المؤسسة في تمويل أصولها من أموال الغير. وتحسب بالعلاقة التالية:

نسبة التمويل الخارجي للأصول = (الخصوم الجارية-الخصوم غير جارية) / إجمالي الأصول

2. **نسبة التمويل الداخلي للأصول:** تستخدم هذه النسبة كدليل على مدى استقرار وسلامة المركز المالي من منظور الأجل الطويل. وتحسب بالعلاقة التالية:

نسبة التمويل الداخلي للأصول = الأموال الخاصة / إجمالي الأصول

3. **نسبة المديونية الكاملة:** تستخدم هذه النسب ة كمؤشر على مدى المخاطرة التي يغامر بها المقرضون. وتحسب بالعلاقة التالية:

نسبة المديونية الكاملة = (الخصوم الجارية-الخصوم غير جارية) / الأموال الخاصة

[1] لزعر محمد سامي، **التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي**، "مذكرة ماجستير"، تخصص إدارة مالية، كلية علوم اقتصادية، تجارية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة، 2012/2011، ص: 101، تاريخ التحميل: http://bu.umc.edu.dz/theses/economie/ALEZ3884.pdf.2017/03/27

المبحث الثالث: تقييم الأداء المالي بتحليل حسابات النتائج وجدول السيولة الخزينة

بهدف قياس أداء المؤسسة، يلجأ المحلل المالي إلى دراسة وتحليل حسابات نتائج المؤسسة بالاعتماد على مجموعة من الأدوات والمؤشرات من أهمها: قدرة التمويل الذاتي، نسب الربحية، الرافعة المالية. وهذا ما سنتطرق اليه في هذا المبحث بالإضافة الى جدول التدفقات النقدية.

المطلب الأول: قدرة التمويل الذاتي

يمثل قدرة التمويل الذاتي الفائض النقدي الناتج عن الاستغلال العادي للمؤسسة لفترة معطاة. ويقصد به مقدرة المؤسسة على تمويل تطورها وديمومتها دون اللجوء إلى المصادر الخارجية، حيث يعتبر هذا التمويل دليلا أساسيا على قدرة المؤسسة ماليا في حالة شح المصادر الخارجية خلال نشاطها. فبالإضافة إلى استخدام قدرة التمويل الذاتي في العمليات الاستثمارية (الاهتلاكات)، تسديد القروض، تمويل تطورها ونموها (الاحتياطات)، مكافأة المساهمين فإنه يعتبر أيضا ملاذا لها في حالة عدم كفاية رأس مالها العامل.

وتعتبر قدرة التمويل الذاتي مقياس لكل من مردودية وملاءة المؤسسة: مقياس للمردودية لكونه ينجم عن النتيجة المتولدة من النشاط، ومقياس للملاءة لكونه يمثل أحسن ضمان للمقرضين[1]

الفرع الأول: طرق حساب قدرة التمويل الذاتي

تتمثل قدرة التمويل الذاتي نظريا في مبلغ الفائض النقدي الناتج عن مجموع المقبوضات السنوية السنة مطروحا منه مجموع المدفوعات السنوية، بحيث أنه إذا قبضت ودفعت جميع العمليات خلال السنة يكون بحوزة المؤسسة فائضا نقديا متمثلا في:[2]

قدرة التمويل الذاتي= مجموع المقبوضات -مجموع المدفوعات

وهناك طريقتين لحساب قدرة التمويل الذاتي وهما طريقتي الطرح والجمع:

الطريقة الأولى: طريقة الطرح

يتم حساب قدرة التمويل الذاتي انطلاقا من الفائض الخام للاستغلال بإضافة كل النواتج المقبوضة والأعباء المدفوعة المتعلقة بأنشطة الاستغلال.

[1] Nacer Eddine Saadi, Op.cit. , p : 120.

[2] عبد الحفيظ الأرقم، **التحليل المالي**، مطبوعة جامعية، جامعة منثوري قسنطينة، الجزائر، 1999، ص ص: 34.

الجدول رقم (02-02): طريقة حساب قدرة التمويل الذاتي (طريقة الطرح)

	الفائض الخام للاستغلال	الحسابات
+	المنتجات العملياتية الأخرى	75 (ما عدا 752)
-	الأعباء العملياتية الأخرى	65(ماعدا 652)
+	المنتجات المالية	76
-	الأعباء المالية	66
+	المنتجات الغير عادية	77
-	الأعباء غير العادية	67
-	الضريبة على الأرباح	675
=	**قدرة التمويل الذاتي (CAF)**	

Source : Chantal Buissart M.Benkaci, **Analyse financière**, BERTI Edition, Alger, Algérie, 2011, p : 47.

الطريقة الثانية: طريقة الجمع

وفقا لهذه الطريقة يتم حساب قدرة التمويل الذاتي بتعديل النتيجة الصافية عن طريق العناصر غير العادية التي ساهمت في تحديدها.

الجدول رقم (02-03): طريقة حساب قدرة التمويل الذاتي (طريقة الجمع)

	النتيجة الصافية	الحسابات
+	مخصصات الاهتلاكات والمؤونات وخسائر القيمة	68
-	الاسترجاعات عن خسائر القيمة والمؤونات	78
+	نواقص القيم عن خروج أصول ثابتة غير مالية	652
-	فوائض القيمة عن مخزونات الأصول الثابتة غير المالية	752
-	أقساط إعانات الاستثمار المحولة للنتيجة للسنة المالية	754
=	**قدرة التمويل الذاتي (CAF)**	

Source : Chantal Buissart M.Benkaci, Op.cit., p: 48.

الفرع الثاني: التمويل الذاتي

التمويل الذاتي هو تدفق نقدي مخصص لأنشطة الاستغلال المؤسسة وهو وسيلة تمويلية جد هامة وتعد الأكثر استعمالا حيث تسمح للمؤسسة تمويل نشاطها دون اللجوء إلى أطراف خارجية يعبر عن مجموعة الأموال الأصلية الداخلية التي تم إنشاؤها بواسطة نشاط المؤسسة خلال فترة معينة والتي تستخدم بالتأكيد لتمويل نموها وإثراء أموالها الخاصة[1].

يمثل التمويل الذاتي الثروة الصافية التي خلقتها المؤسسة، وهو ما تبقى بعد مكافأة المساهمين (علاوات الأسهم). ويشكل مورد داخلي لها ويستخدم في تمويل الاستثمارات (التجديد والتوسع) وتغطية نمو احتياجات رأس المال العامل بالإضافة إلى تدعيم سيولتها[2]. ويمكن حساب التمويل الذاتي كما يلي:

التمويل الذاتي= قدرة التمويل الذاتي -علاوات الأسهم

المطلب الثاني: نسب الربحية والمردودية

تم التطرق في هذا المطلب إلى مؤشرين آخرين من مؤشرات تقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية وهما مؤشري الربحية والمردودية.

الفرع الأول: نسب الربحية

يهتم المستثمر بالتعرف على العائد المتوقع على المال المستثمر بالمشروع لذلك يجب على المحلل بعد قياس العائد مقارنته بمعدل العائد الذي ينشده المستثمر في سوق المال فإذا كان معدل العائد المتوقع أكبر من معدل العائد المطلوب في سوق المال على هذا النوع من الاستثمارات، فهذا يعني أن الاستثمار في المشروع مربحا، أي أن معدل العائد المتوقع في حد ذاته ليس له معنى إلا إذا وجد معدل مرجعي يقارن به، وبذلك تتم مقارنة معدل الربحية المتوقع بالمعيار الذي يحدده سوق المال.[3]

1. نسب ربحية المبيعات:

تقيس هذه المجموعة من النسب مدى نجاح المنشأة في الرقابة على عناصر التكاليف، بهدف توليد أكبر قدر من الأرباح من المبيعات. وتتضمن هذه المجموعة عدد من النسب من أهمها هامش مجمل الربح، وهامش ربح العمليات وأخيرا هامش صافي الربح. [4]

---

[1] Chiha.k**, Finance d'entreprise approche stratégique**, Édition Houma, Alger, 2009, p : 92.

[2] Nacer Eddine Sadi, Op.cit., p.120

[3] عبد الغفار حنفي، **أساسيات التمويل المالي ودراسات الجدوى**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004، ص: 91.

[4] منير إبراهيم هندي، مرجع سبق ذكره، ص: 96.

1.1.هامش الربح الإجمالي: بهدف تحديد كفاءة الإدارة في التعامل مع عناصر تكلفة المبيعات، يمكن احتساب مجمل الربح كنسبة مئوية من اجمالي صافي المبيعات بعد طرح تكلفة البضاعة المباعة وتمثل هذه النسبة مقدار ما تحتفظ به الشركة من كل دينار من المبيعات كمجمل للربح كمقياس عام لكفاءة التشغيل[1]. ويحسب بالطريقة التالية:

هامش الربح الإجمالي= (رقم الأعمال-تكلفة البضاعة المباعة/ رقم الأعمال) × 100

2.1.نسبة هامش الربح الصافي: تعتبر هذه النسبة مقياس لمقدار صافي الربح المحقق بعد الفوائد والضرائب عن كل دينار من صافي المبيعات أو الإيرادات.[2] وتحسب بالعلاقة التالية:

هامش الربح الصافي = (النتيجة الصافية/ رقم الأعمال) × 100

3.1.نسبة هامش القيمة المضافة: تهدف لقياس قدرة المؤسسة على انشاء التوازن انطلاقا من نشاطها الرئيسي تعير عنه برقم الاعمال المحقق. تبين هذه النسبة مقدرة دينار واحد من رقم الأعمال على توليد هامش من القيمة المضافة. وتحسب بالعلاقة التالية:

هامش القيمة المضافة = (القيمة المضافة/ رقم الأعمال) × 100

الفرع الثاني: نسب المردودية

تعرف المردودية على أنها ذلك الارتباط بين النتائج والوسائل التي ساهمت في تحقيقها حيث تحدد مدى مساهمة رأس المال المستثمرة في تحقيق النتائج المالية.[3] كما تعرف على أنها قدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح بصفة دائمة في إطار نشاطها، وتعتبر نسب المردودية نسب مختلطة يتم الحصول على بنودها من قائمتي حسابات النتائج والميزانية. وفيما يلي أهم نسب المردودية

[1] فهمي مصطفى الشيخ، مرجع سبق ذكره، ص: 43.

[2] المرجع نفسه، ص: 42.

[3] إلياس بن الساسي و يوسف قريشي ، مرجع سبق ذكره، ص: 267.

1. **المردودية الاقتصادية:** تهتم المردودية الاقتصادية بالنشاط الرئيسي، وتستبعد النشاطات الثانوية وذات الطابع الاستثنائي، حيث تحمل في مكوناتها عناصر دورة الاستغلال ممثلة بنتيجة الاستغلال من جدول حسابات النتائج والأصول الاقتصادية من الميزانية. أي تقيس مساهمة الأصول الاقتصادية في تكوين نتيجة الاستغلال، أي حساب مساهمة كل وحدة نقدية مستثمرة كأصول في تكوين نتيجة الاستغلال.[1]

المردودية الاقتصادية= نتيجة الاستغلال/ الأصول الاقتصادية

2. **المردودية المالية:** تهتم المردودية المالية بإجمالي أنشطة المؤسسة وتدخل في مكوناتها كافة العناصر والحركات المالية، حيث نأخذ النتيجة الصافية من حسابات النتائج والأموال الخاصة من الميزانية حيث تحدد مستوى مشاركة الأموال الخاصة في تحقيق نتائج صافية تمكن المؤسسة من استعادة ورفع حجم الأموال الخاصة.[2]

المردودية المالية= النتيجة الصافية / الأموال الخاصة

الفرع الثالث: الرافعة المالية

تقيس الرافعة المالية الأثر الإيجابي لمديونية المؤسسة على مردوديتها المالية، حيث تستطيع تحسين مردوديتها المالية باستعمال الديون شريطة أن تختلف الأموال الخاصة عن الصفر، وأن يكون معدل تكلفة هذه الديون أقل من مردوديتها الاقتصادية. وهذا يعني أنه لا ينبغي الإفراط في الاستدانة نظرا للتكلفة التي تتحملها المؤسسة والمخاطر التي تتعرض لها، وعليه فإن هناك حد لا ينبغي تجاوزه[3].

الصياغة الرياضية لأثر الرافعة المالية: في البداية يجب الإشارة إلى أثر الضريبة على التحليل الذي قمنا باستعراضه لأثر الرافعة، فالضريبة هي اقتطاع من النتيجة، فكل ناتج هو مولد للضريبة، وكل تكلفة تخفض من الضريبة (في حدود الربح الذي تحققه المؤسسة) فكل نتيجة من جدول حسابات النتائج هي مرتبطة بضريبة أو دين ضريبة نظري، الضريبة النهائية هي محصلة مجموع الضرائب أو دين الضرائب (إذا كان هذا المجموع موجب)، وعليه يمكننا حساب نتيجة اقتصادية صافية من الضرائب على الأرباح بضرب نتيجة الاستغلال في معدل الضريبة.[4]

---

[1] إلياس بن ساسي ويوسف قريشي، مرجع سبق ذكره، ص:267.

[2] المرجع نفسه، ص: 268.

[3] . مليكة زغيب وميلود بوشنقير، مرجع سبق ذكره، ص ص: 90-91.

[4] إلياس بن ساسي ويوسف قريشي، مرجع سبق ذكره، ص: 268-270.

هذه الخطوة تمكننا من تجانس حسابنا، لذلك سوف نعتبر خلال تحليلنا أن أي نتيجة هي بعد الضريبة (نتيجة الاستغلال النتيجة المالية والنتيجة الصافية) مع الإشارة أن التحليل سيضل نفسه إذا اعتبرنا كل النتائج هي قبل الضريبة. يمكن تحديد علاقة أثر الرافعة المالية، انطلاقا من المعطيات التالية[1]:

RE : نتيجة الاستغلال.

Rn : النتيجة الصافية.

Re : المردودية الاقتصادية.

Rcp : المردودية المالية.

Cp : الأموال الخاصة.

D : الاستدانة الصافية.

i : معدل المصاريف المالية (تكلفة الاستدانة).

Is : معدل الضريبة على أرباح الشركات.

لدينا ما يلي: نحدد النتيجة الصافية بدلالة نتيجة الاستغلال

Rn= (RE.i .D). (1-Is) .....(1)

نجد CP :وبقسمة طرفي المعادلة (1) على قيمة الأموال الخاصة

Rcp = Rn /Cp = (re .i.D). (1-is) /Cp

= (Re – I.D/ (Cp +D)). (1-Is). (CP +D) /Cp

= (Re. Cp /Cp + Re. D/ Cp –ID/Cp). (1-is)

وبالتالي يمكن صياغة أثر الرافعة المالية رياضيا كالتالي:

$$Rcp = [Re + (Re - i) .D/CP]. (1-is)$$

(Re –i): هو الهامش بين المردودية الاقتصادية وتكلفة الاستدانة.

D/Cp : الرافعة المالية و تقيس تركيبة الهيكل المالي.

[(Re – i). D/CP] : أثر الرافعة المالية.

[1] إلياس بن ساسي ويوسف قريشي، مرجع سبق ذكره، ص:271.

المطلب الثالث: تحليل جدول سيولة الخزينة

إن المعلومات التي تتضمنها قائمة التدفقات النقدية يمكن استخدامها لاشتقاق مجموعة من النسب المالية التي تساعد على تقييم أداء المؤسسة واختيار مدى الكفاءة في توظيف الموارد المالية، حيث أن هذه المؤشرات يمكن أن تكون أداة مهمة في قياس وتقييم جودة الربحية والسيولة النقدية بدرجة عالية وتستخدم في تقييم السياسات المالية والمرونة والتدفق النقدي الحر.

الفرع الأول: مقاييس جودة السيولة

توفر السيولة لجميع المؤسسات جانب الأمان في أنشطتها من خلال توفير القدرة على مواجهة الالتزامات النقدية الجارية، وبما أن صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية يمثل الأساس الذي يركن إليه في توفير السيولة، فإن قائمة التدفقات النقدية توفر معلومات مهمة في هذا الجانب، كما أنه يوفر معلومات عن الكفاءة في سياسة التحصيل وكفاءة سياسة الذمم المدينة[1]. ومن أهم النسب التي تقيس جودة السيولة نذكر:

1. **نسبة تغطية النقدية:** وتشير هذه الى قدرة المؤسسة على توليد تدفقات نقدية من الأنشطة التشغيلية للوفاء بالمطلوبات الاستثمارية والتمويلية الضرورية، وكلما ارتفعت هذه النسبة دل ذلك على كفاية التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية للوفاء بهذه الاحتياجات[2]، وتحسب بالعلاقة التالية:

نسبة التغطية النقدية= (صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية/جملة التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة الاستثمارية والتمويلية)

2. **نسبة الفائدة المدفوعة:** تشير هذه النسبة الى قدرة المؤسسة على تسديد فوائد الديون، وانخفاضها ينبئ بمشاكل قد تواجهها المؤسسة في مجال السيولة اللازمة لدفع الفوائد المستحقة للديون. وتحسب بالعلاقة التالية:

نسبة الفائدة المدفوعة = (الفوائد المدفوعة/صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية)

الفرع الثاني: مقاييس جودة ربحية المؤسسة

تقدم القائمة معلومات يمكن بواسطتها التمييز بين النتيجة الصافية وصافي التدفق النقدي وذلك على أساس أن النتيجة الصافية يتم تحديدها بموجب أساس الاستحقاق، في حين يحدد صافي التدفق النقدي بموجب الأساس

[1] منير شاكر، إسماعيل إسماعيل وعبد الناصر نور، **التحلل المالي (مدخل صناعة القرارات)**، دار وائل للنشر، عمان، 2005، ص: 165.

[2] محمد مطر، **الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني**، ط2، دار وائل للنشر، عمان، 2005، ص: 162.

النقدي. وعلى هذا الأساس فإن تحقيق المؤسسة لرقم مرتفع من النتيجة الصافية لا يعني بالضرورة أنها حققت تدفقا نقديا مرتفعا والعكس بالعكس. ومن المتعارف عليه أنه كلما ارتفع رقم صافي التدفق النقدي التشغيلي كلما ارتفعت نوعية أو جودة أرباح المؤسسة والعكس بالعكس[1]. ومن أهم النسب التي يمكن اشتقاقها من قائمة التدفق النقدي لتقييم جودة أرباح المؤسسة هي:

نسبة كفاية التدفقات النقدية التشغيلية= (التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التشغيلية/التدفقات النقدية الخارجة من الأنشطة التشغيلية)

مؤشر النقدية التشغيلية= (صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية/النتيجة الصافية)

نسبة التدفق النقدي= (التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التشغيلية/رقم الأعمال)

الفرع الثالث: مقاييس تقييم السياسات المالية للمؤسسة

توفر قائمة التدفقات النقدية معلومات يمكن عن طريق تحليلها بواسطة المؤشرات المناسبة، ومقارنتها لعدد من السنوات التعرف على مدى كفاءة الإدارة في مجال السياسات المالية[2]. ومن أهم هذه النسب:

نسبة التوزيعات النقدية= (التوزيعات النقدية للمساهمين/صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية)

[1] محمد مطر، مرجع سبق ذكره، ص: 162.

[2] منير شاكر محمد وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص: 166.

نسبة الفوائد والتوزيعات المقبوضة= (المتحصلات النقدية المحققة من إيراد الفوائد والتوزيعات/التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التشغيلية)

نسبة الإنفاق الرأسمالي= (الإنفاق الرأسمالي الحقيقي/التدفقات النقدية الداخلة من القروض طويلة الأجل وإصدارات الأسهم والسندات)

خـلاصة:

تم في هذا الفصل التطرق لبعض أهم مفاهيم تقييم الأداء المالي والذي يساعد المؤسسة على اكتشاف نقاط الضعف والقوة وكشف الانحرافات ومحاولة علاجها ويمكنها من التعرف على مركزها المالي. ولتقييم الأداء المالي استخدمنا تحليل القوائم المالية عن طريق أهم النسب والمؤشرات المالية التي يستند إليها.

بعد تحويل الميزانية الى ميزانية مالية ووظيفية تم تحليلها عن طريق نسب كل من السيولة والنشاط والهيكل التمويلي حيث تعتبر السيولة مصدر ثقة للدائنين ومصدر راحة للمؤسسة من أجل مقابلة السحوبات في أي وقت وأما نسب النشاط فتعتبر نسب لمعرفة الكفاءة في إدارة الأصول وتوليد الإرادات من عمليات استثمارها.بالإضافة الى مؤشرات التوازن المالي على ثلاث مستويات المتمثلة في رأس المال العامل واحتياجات رأس المال العامل والخزينة.

كما تم التطرق إلى حسابات النتائج وذلك بتحليله عن طريق مؤشرات الربحية والمردودية ونسب الرفع المالي حيث أن مؤشرات الربحية تعبر عن مدى قدرة المنشأة على توليد الأرباح من المبيعات أو الأموال المستثمرة، أما نسب المردودية فتعبر عن ذلك الارتباط بين النتائج والوسائل التي ساهمت في تحقيقها حيث تحدد مدى مساهمة رأس المال المستثمر في تحقيق النتائج المالية .أما نسب الرفع المالي فتقيس مدى الاستقلالية المالية للمؤسسة.

وفي الأخير تم الإشارة الى جدول التدفقات النقدية لما له من دور فعال في تقييم السيولة والمرونة المالية وكذلك تساعد على تقييم الربحية وتقييم السياسات المالية وذلك من خلال المؤشرات المالية المشتقة منها.

الفصل الثالث:

دراسة حالة مديرية توزيع الكهرباء والغاز لمستغانم 2016/2015/2014

تمهيـد:

نتيجة لأهمية موضع الدراسة واتساعه وبعد الانتهاء من الجانب النظري لا بد من ربط هذا الجانب بالجانب التطبيقي، وبهدف إثبات ما هو عملي من الموضوع فقد تم الاعتماد على الدراسة الميدانية لجمع المعلومات الخاصة بالدراسة ومعالجتها وتشخيصها بطريقة عملية لغرض تحليل النتائج، فقد تم استخدام مختلف النسب المالية ومؤشرات التوازن المالي وذلك بغرض تحليل واختبار فرضيات الدراسة، وبالتالي التوصل إلى استخلاص النتائج.

وبغرض الإلمام بالجانب التطبيقي فقد قسم هذا الفصل إلى مبحثين:

المبحث الأول: مدخل عام لمديرية توزيع الكهرباء والغاز لمستغانم.

المبحث الثاني: تحليل ميزانية مديرية توزيع الكهرباء والغاز لمستغانم.

المبحث الثالث: تحليل حسابات النتائج لمديرية توزيع الكهرباء والغاز لمستغانم.

المبحث الأول: مدخل عام لشركة توزيع للكهرباء والغاز مستغانم

المطلب الأول :لمحة تاريخية عن الشركة الوطنية لتوزيع الكهرباء والغاز

تأسست المديرية الوطنية للكهرباء والغاز في 1996/07/28 بأمر رقم 59/69 حسب الجريدة الرسمية للمؤسسة، وتعتبر سونلغاز من المؤسسات الهامة في الدولة حيث كانت تسمى في عهد الاستعمار EGA أي كهرباء وغاز الجزائر وتمتد جذورها إلى عام 1947 وقد تم تأميمها بعد الاستقلال.

وقد أنشأت حسب قوانين التأمين الجزائرية ومنذ إنشائها قامت المؤسسة بزيادة بيع الطاقة بتجهيز وصيانة الآلات الكهرومنزلية والغازية، وسهرت على استغلال الغاز والكهرباء في المجال الصناعي والمجالات الأخرى، وقد أوكلت لها مهمة إنتاج ونقل وتوزيع الكهرباء والغاز الطبيعي، ، ومنذ مرحلة الاستقلال سنة 1962 عرفت الجزائر طيف تسخير جهودها لإعادة تنظيم اقتصادها للاستجابة لمختلف الحاجيات الاجتماعية وذلك بقيام الشركة الأولى باقتناء تجهيزات ومعدات وأشغال كبرى خلال الفترة من 1962 الى 1967 بتخفيض تسعيرة الغاز بنسبة 50% لتشجيع الاستهلاك المحلي وفي فترة 1967 إلى 1969 كان قرار إحدى أهداف هذا المخطط الثلاثي لإنعاش التنمية[1].

وبناءا على الطلب المتزايد على خدمات المؤسسة قامت سنة 1973 بإعادة تشكيل قواعدها ومنشاتها لتنتقل الطاقة الإنتاجية للمؤسسة من 624 ميغاوات سنة 1969 الى 1200 ميغاوات سنة 1974 وذلك بفضل المراكز الحرارية المتواجدة في كل من عنابة، وهران بالإضافة إلى المولدات الغازية الموجودة في الجزائر، تقرت، غرداية، حاسي مسعود وأرزيو.

وفي سنة 1978 طورت المؤسسة خدماتها على التكيف في هيكلتها بإنشائها لوسائل ذاتية الانجاز ولتحقيق أهداف المخطط الوطني بإعادة تهيئة الكهرباء بغية تلبية حاجيات حوالي مليون ومائتي مشترك، واستحدثت خطوط جديدة قدر طولها بـ: 60000 كلم، وفي عام 1983 أنشأت مؤسسات فرعية مستقلة خلفا لوحدات الأشغال، تتخصص كل واحدة منها في ميدانها لتكون بذلك قادرة على الاستجابة لمتطلبات الاقتصاد الوطني وهذه المؤسسات هي:

1. مؤسسة إعادة تهيئة الكهرباء؛
2. مؤسسة تثبيت الخطوط ذات التوتر العالي؛
3. مؤسسة أعمال الهندسة؛
4. مؤسسة الأعمال الصناعية؛
5. مؤسسة صناعة المعدات الكهربائية وآلات القياس والرقابة.

وشركة سونلغاز هي مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري والتي تحتكر لحساب الدولة النشاطات التالية:

1. إنتاج، نقل وتوزيع الكهرباء؛
2. نقل وتوزيع الغاز.

وكذلك تلتزم بـ:

- تلبية كل طلب على الكهرباء والغاز ضمن الشبكة الموجودة بنوعية وانتظام في الخدمة؛

[1]- مجلة سونلغاز وخبراء الطاقة.

- ضمان القيام ببرامج تطوير الهياكل القاعدية الكهربائية والغازية وخاصة برامج إيصال الكهرباء والتوزيع العمومي للغاز؛
- تطبيق المساواة في المعالجة لكل الزبائن.

إلا أنه وفي إطار التحولات الاقتصادية التي طرأت مؤخرا تحولت مؤسسة سونلغاز من شركة ذات طابع صناعي وتجاري إلى مؤسسة ذات أسهم، وهذا بموجب مرسوم رقم 201 المؤرخ بتاريخ 22 ذي القعدة 1422 الموافق لـ 5 فيفري 2002، حيث أصبحت بذلك عبارة عن مجمع يضم شركات كانت سابقا عبارة عن مديريات مركزية، فضمنت بذلك ديمومتها وفق ما يقتضيه الواقع الاقتصادي المعاش.

كما ان للمؤسسة ثروات مادية وفيزيائية وتتمثل هذه الأخيرة في منشئات الإنتاج، النقل، التوزيع وكذلك المنشئات القاعدية التابعة لها مثل مقرات الوحدات، نقاط استقبال الزبائن، ونظرا للتنظيم الهيكلي الذي تتميز به مؤسسة سونلغاز فقد تمكنت هذه الأخيرة من الصمود في وجه التغيرات التي عصفت بالعديد من المؤسسات الوطنية والدولية حيث مكّنها التنظيم من إثبات جدارتها على مستوى المتوسط وذلك في إطار ما يعرف باقتصاد السوق.

المطلب الثاني: لمحة عامة عن مديرية توزيع الكهرباء والغاز لمستغانم

الفرع الأول: تعريف ومهام مديرية توزيع الكهرباء والغاز لمستغانم

مديرية توزيع الكهرباء والغاز لمستغانم هي إدارة فرعية تابعة لشركة توزيع الكهرباء والغاز للغرب SDO يقع مقرها في طريق مناء مستغانم.

من مهامها صيانة، تشغيل وتطوير شبكات توزيع الكهرباء والغاز بالإضافة الى تسويقه مع ضمان سلامة وجودة واستمرارية الخدمة في اتجاه الولاية.

الفرع الثاني: رهانات وتركيبة مديرية توزيع الكهرباء والغاز لمستغانم

1. رهانات:

- تكييف شبكات اليوم مع التكنولوجيات الجديدة والمتجددة للحفاظ على تلبية حاجيات الزبائن المستمرة
- تأمين البنية التحتية من جهة، واتجاهات الاستهلاك خاصة استهلاك الطاقة (قدرة الشبكة والمحولات الرئيسية وتأمين خطوط لمواجهة الظروف المناخية) هذا من جهة، ومن جهة أخرى تأمين نمو انتاج الطاقة وحفظه من الأخطار الكبرى
- تلبية طلبات الزبائن بأفضل الشروط للتزود بالكهرباء والغاز
- المساهمة في بناء سياسة اجتماعية تتفق مع قيم وأهداف المديرية
- دعم وتحقيق وذلك في إطار برنامج الدولة لمشاريع التنمية وفقا لمهام المديرية
- متابعة تطورات المنظمة على التكييف المستمر مع التغيرات والحقائق الجديدة في سوق الكهرباء والغاز

2. تركيبة:

تغطي مديرية توزيع الكهرباء والغاز لمستغانم 32 بلدية بعدد سكاني اجمالي يقدر ب 900000 نسمة، وتتكون من:

- 7 وكالات تجارية، 4 مصالح لاستغلال الكهرباء، 4 مصالح لاستغلال الغاز؛
- مديرية توزيع الكهرباء والغاز لمستغانم تدير 176632 زبون كهرباء و64676 زبون الغاز.

في نهاية ديسمبر 2016:

- حققت المديرية رقم أعمال بالنسبة للكهرباء يقدر ب 385100000 دج، كما تسير وتشغل المديرية 1999 كلم شبكة الضغط المتوسط و3391 كلم شبكة الضغط المنخفض.
- حققت المديرية رقم أعمال بالنسبة للغاز يقدر ب 351000000 دج، كما تضم شبكة للغاز بطول 825 كلم.
- بلغ اجمالي عمال المديرية الى 467 موظف من بينهم 120 إطار.

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لمديرية توزيع الكهرباء والغاز لمستغانم

الشكل رقم (03-04): الهيكل التنظيمي لمديرية توزيع الكهرباء والغاز لمستغانم

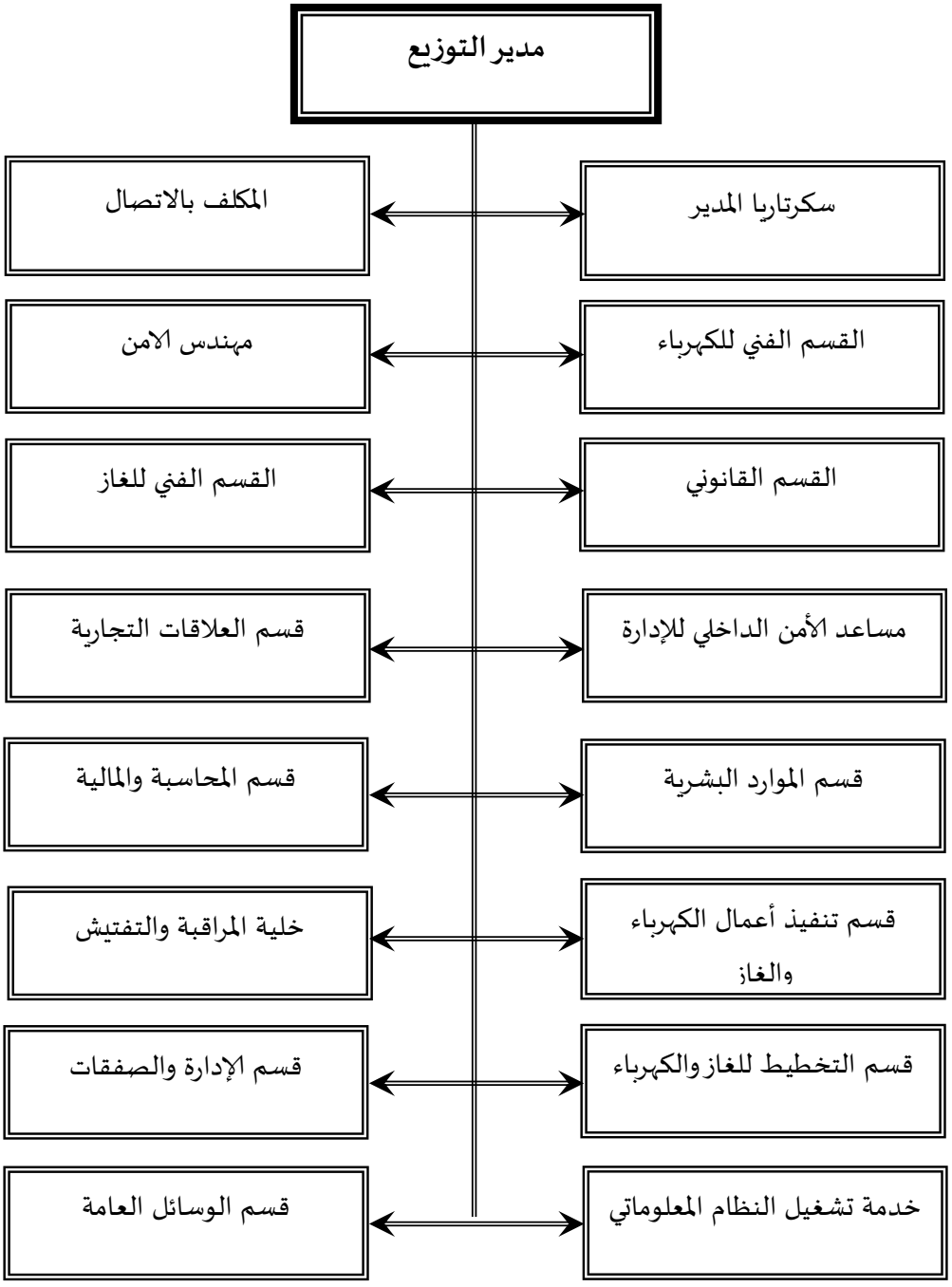

المصدر: مديرية توزيع الكهرباء والغاز لمستغانم

الشكل رقم (03-05): الهيكل التنظيمي لقسم المالية والمحاسبة

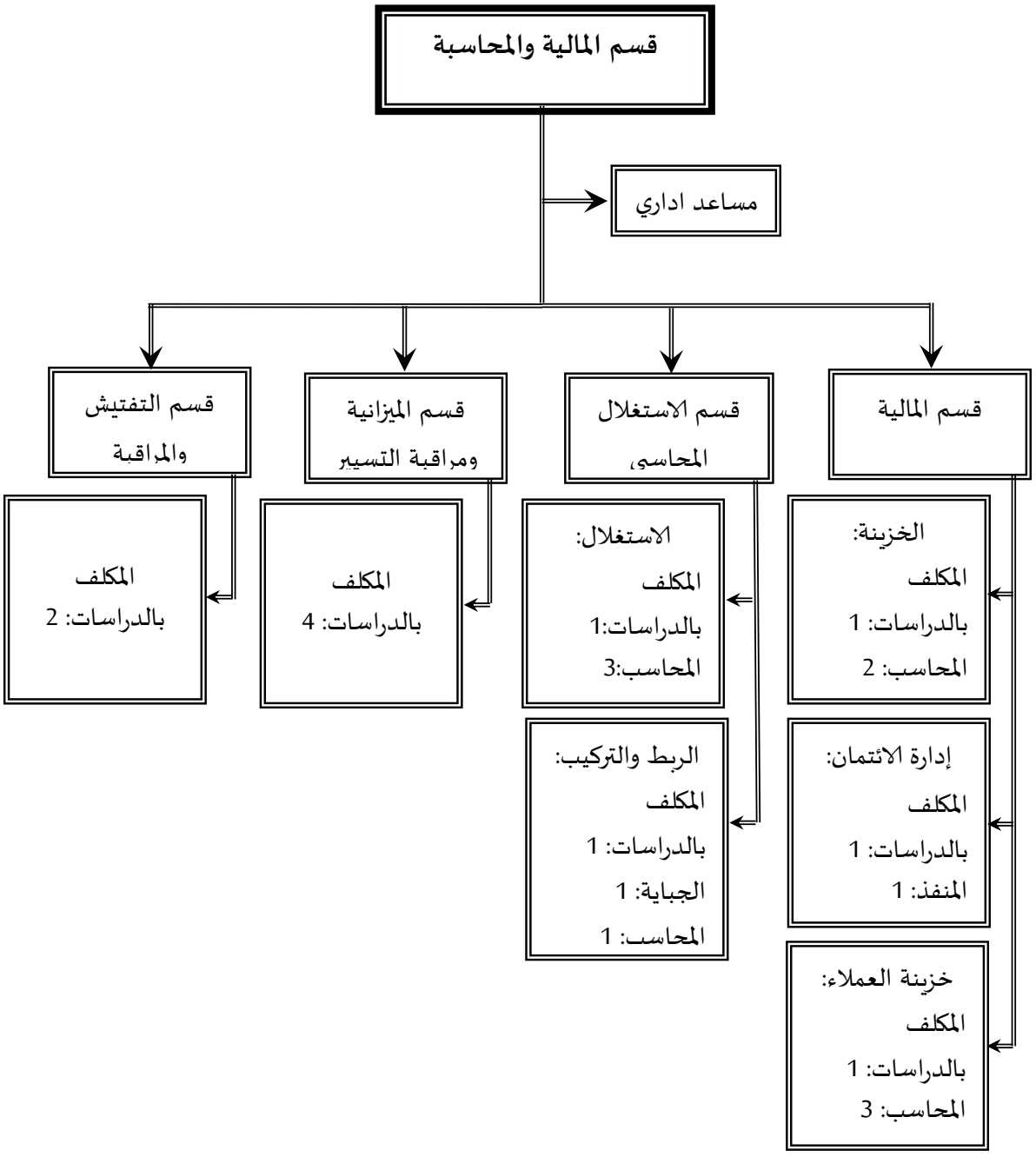

المصدر: مديرية توزيع الكهرباء والغاز لمستغانم

مسؤوليات ومهمات قسم المالية والمحاسبة:

1. **قسم المالية:** وهو هيكل مكلف بضمان العمليات المالية للوحدة ويكمن دورها في:

- ضمان القوانين اللامركزية؛
- متابعة حسابات أمين الخزينة ومراقبة الحسابات البنكية والبريدية؛
- وضع توقعات التدفقات النقدية على المدى القصير؛
- تنفيذ التسويات المصرفيةccp ؛
- متابعة قواعد وقوانين الأسواق (إدارة الالتزامات)؛
- مركزية الحزينة؛
- تحل الصحف وبيانات إدارية وخدمة التشغيل DFC للمحاسبة.

2. **قسم الميزانية ومراقبة التسيير:**

- إعداد الميزانية السنوية؛
- إعداد لوحة القيادة وتقرير نشاطات؛
- إنتاج معايير الامتياز والعلاقات مع اللجنة التنظيمية للكهرباء والغاز CREG.

3. **قسم الاستغلال المحاسبي:**

1.3 الاستغلال:

- التأكد من تحقيق ومراقبة العمليات المحاسبية؛
- ضمان السيطرة على القيود المحاسبية المتعلقة SGC- وP40؛
- مراقبة صناديق الوكالات؛
- تقديم حسابات الصناديق؛
- الحفاظ على الكتب القانونية.

3.2 الربط والتركيب:

- تفسير النتائج المحاسبية للمديرية؛
- توفير وضمان وتبرير إجراء الحسابات؛
- توفير النشاط المالي اللامركزي؛
- إبقاء ملف رأس المال أو الملكيات؛
- ضمان الارتباط مع مكاتب المحاسبة الأخرى؛
- الإشراف(عن طريق الوسائل الخاصة او الخارجية) قوائم الجرد (الأسهم، الاستثمارات والعملاء...الخ(.

4. **قسم التفتيش والمراقبة:** مسؤولة عن الامتثال لنقل الأنشطة ودعمها في المعايير التنظيمية المطلوبة وتعمل على:

- إدارة العمل؛ إدارة العملاء؛
- قبض وتقريب الحسابات؛ احترام الإجراءات؛
- مراقبة الصندوق.

المبحث الثاني: تقييم الأداء بتحليل الميزانية لمديرية توزيع الكهرباء والغاز لمستغانم

سوف نقوم في هذا المبحث بتحليل الميزانية لخاصة بمديرية توزيع الكهرباء والغاز لمستغانم وذلك وفقا للطرق التي تناولناها في الفصل السابق.

المطلب الأول: عرض الميزانية المالية وفقا لأغراض التحليل المالي

الفرع الأول: عرض الميزانية المالية لثلاث سنوات وتحليلها أفقيا وعموديا

1. الأصول:

جدول رقم (03-04): الميزانية المالية لثلاث سنوات جانب الأصول

الأصول	2014	2015	2016
الأصول غير الجارية			
التثبيتات المادية			
الأراضي	568451,76	568451,76	568451,76
عمليات ترتيب وتهيئة الأراضي	11264227,74	10801473,99	10338720,29
مباني	65169437,26	62785589,7	114066738,13
المنشآت التقنية، المعدات والأدوات الصناعية	3215468783,01	4165091943,07	4420347814,11
تثبيتات مادية أخرى	3887706360,87	4317812722,19	4080161821,58
التثبيتات الجاري انجازها	**2400684676,73**	**2092159199,52**	**2639869190,86**
مجموع الأصول غير جارية	**9580861937,37**	**10649219380,23**	**11265352736,73**
الأصول الجارية			
المخزونات	**215840,5**	**0,00**	**30755,65**
الديون الدائنة-الاستخدامات المماثلة			
الزبائن	1357651153,54	1532400077,31	1719667410,41
المدينون الآخرون	18864826,31	41220658,37	29828904,22
الضرائب	30300236,4	31012336,92	27661643,05
الأصول الجارية الأخرى	0,00	0,00	0,00
الموجودات وما يماثلها			
الخزينة	227927985,52	206132676,15	360769589,82
مجموع الأصول الجارية	**1634960042,27**	**1810765748,75**	**2137958303,15**
المجموع العام للأصول	**11215821979,64**	**12459985128,98**	**13403311039,88**

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على وثائق المؤسسة (ملحق 3،2،1)

2. **الخصوم:**

جدول رقم (03-05): الميزانية المالية لثلاث سنوات جانب الخصوم

الخصوم	2014	2015	2016
الأموال الخاصة			
رأس المال الصادر	7812637917,87	9046021490,86	9424958626,03
فوارق إعادة التقييم	387216742,15	387216742,15	387216742,15
النتيجة الصافية	**(1403505224,75)**	**(2090203305,48)**	**(1331994031,91)**
أموال خاصة أخرى-ترحيل من جديد	(22581089,45)	0,00	0,00
مجموع الأموال الخاصة (1)	**6773768345,82**	**7343034927,53**	**8480181336,27**
الخصوم غير الجارية			
الافتراضات والديون المالية	158673210,46	165707618,47	174412263,3
المؤونات والمنتوجات المدرجة في الحسابات سلفا	2714058268,97	2847040252,14	3002053582,34
مجموع الخصوم غير الجارية(2)	**2872731479,43**	**3012747870,61**	**3176465845,64**
الخصوم الجارية			
الموردون والحسابات الملحقة	871449684,12	1276456560,09	933877541,18
الضرائب	50050872,85	55595951,9	91832391,49
ديون على الشركة	0,00	0,00	0,00
ديون أخرى	647821597,42	772149818,85	720953925,3
خزينة الخصوم	0,00	0,00	0,00
مجموع الخصوم الجارية (3)	**1569322154,39**	**2104202330,84**	**1746663857,97**
المجموع العام للخصوم	**11215821979,64**	**12459985128,98**	**13403311039,88**

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على وثائق المؤسسة (ملحق 4،5،6)

الفرع الثاني: التحليل الأفقي للميزانية المالية

قمنا بداية باعتماد الميزانية لسنة 2014 كسنة أساس، وهذا يمكننا من رصد التغيرات الحادثة في مختلف البنود الواردة في الميزانية لسنة 2015، كما اعتمدنا على سنة 2015 كسنة أساس لرصد نسب التغير الخاصة بسنة 2016، ويمكن حساب هذه النسبة من خلال المعادلة التالية: **[(قيمة السنة الحالية-قيمة سنة الأساس) /قيمة سنة الأساس] × 100**

جدول رقم (03-06): التحليل الأفقي للميزانية المالية المختصرة لجانب الأصول

الأصول	2014	2015	نسبة التغير	2016	نسبة التغير
الأصول غير الجارية					
التثبيتات المادية	7180177260,3	8557060180.71	%19,17	8625483545,87	%0,7996
التثبيتات الجاري انجازها	2400684676,73	2092159199,52	%-12,85	2639869190,86	%26,17
مجموع الأصول غير جارية	**9580861937,37**	**10649219380,23**	**%11,15**	**11265352736,73**	**%5,785**
الأصول الجارية					
المخزونات	215840,5	0,00	%100-	30755,65	-
الديون الدائنة-	1406816216,25	1604633072,6	%14,06	1777157957,68	%10,75
الاستخدامات المماثلة					
الموجودات وما يماثلها	227927985,52	206132676,15	%-9,56	360769589,82	%75,01
مجموع الأصول الجارية	**1634960042,27**	**1810765748,75**	**%10,75**	**2137958303,15**	**%18,06**
المجموع العام للأصول	**11215821979,64**	**12459985128,98**	**11.09%**	**13403311039,88**	**%7,57**

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على وثائق المؤسسة

من خلال الجدول أعلاه يمكن استنتاج ما يلي:

1. التثبيتات المادية سجلت ارتفاعا بنسبة 19,17 % في سنة 2015 أما في 2016 فارتفعت بنسبة قليلة تقدر ب 0,79%.
2. التثبيتات الجاري إنجازها سجلت انخفاضا في 2015 بنسبة -12,85% وارتفعت في 2016 بنسبة تقدر ب 26,17.
3. انعدام المخزونات في 2015.
4. الديون الدائنة ارتفعت بنسبة 14% في 2015 ويعود ذلك الى ارتفاع الزبائن والمدينون آخرون، كما ارتفعت في 2016 بنسبة 10%.
5. الموجودات وما يماثلها انخفضت بنسبة -9% وذلك راجع الى انخفاض الخزينة، كما ارتفعت في 2016 بنسبة 75% وذلك لانخفاض المدينون الآخرون والضرائب.

جدول رقم (03-07): التحليل الأفقي للميزانية المالية لجانب الخصوم

الخصوم	2014	2015	نسبة الغير	2016	نسبة التغير
رأس المال الصادر	7812637917,87	9046021490,86	%15,78	9424958626,03	%4,18
مجموع الأموال الخاصة (1)	6773768345,82	7343034927,53	%8,40	8480181336,27	%0,001
مجموع الخصوم غير الجارية(2)	2872731479,43	3012747870,61	%6,26	3176465845,64	%5,43
مجموع الخصوم الجارية (3)	1569322154,39	2104202330,84	%34,08	1746663857,97	%16,99-
المجموع العام للخصوم	11215821979,64	12459985128,98	%11,09	13403311039,88	%7,57

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على وثائق المؤسسة

من خلال الجدول يمكن استنباط النتائج التالية:

1. الأموال الخاصة سجلت ارتفاعا بنسبة 8% خلال 2015، وبقيت على حالها في 2016.
2. الخصوم غير الجارية ارتفعت بنسبة 6% و5%خلال 2015 و2016 على التوالي نتيجة لارتفاع كل من الافتراضات والديون المالية بالإضافة الى ارتفاع المؤونات والمنتجات المدرجة سلفا.
3. الخصوم الجارية ارتفعت في 2015 بنسبة 34% وذلك لارتفاع الموردين والضرائب والديون الأخرى، كما انخفضت بنسبة 16% في 2016.

الفرع الثالث: التحليل العمودي للميزانية المالية

يتم في هذا التحليل نسب مختلف بنود الميزانية إلى البند الرئيسي في الميزانية ألا هو مجموع الأصول (مجموع الخصوم) حيث تعطى الرقم (100 %)، وينسب إليه الخصوم غير الجارية، الخصوم الجارية، الأموال الخاصة...إلخ، وهو ما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (03-08): التحليل الأفقي للميزانية المالية لجانب الخصوم

الأصول	2015	2016	الخصوم	2015	2016
التثبيتات المادية	68.67%	64.35%	رأس المال الصادر	72.60%	70.31%
التثبيتات الجاري انجازها	16.79%	19.69%	**مجموع الأموال الخاصة**	**58.93%**	**63.27%**
مجموع الأصول غير جارية	**85.46%**	**84.04%**	**مجموع الخصوم غير الجارية**	**24.17%**	**23.70%**
المخزونات	0%	0%	**مجموع الخصوم الجارية**	**16.88%**	**13.03%**
الديون الدائنة	12.87%	13.25%			
الاستخدامات المماثلة	1.65%	2.69%			
الموجودات وما يماثلها	1.65%	2.69%			
مجموع الأصول الجارية	**14.53%**	**15.95%**	**المجموع العام للخصوم**	**100%**	**100%**
المجموع العام للأصول	**100%**	**100%**			

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على وثائق المؤسسة

الفرع الثالث: اعداد الميزانية الوظيفية لمديرية توزيع الكهرباء والغاز مستغانم

للانتقال الى الميزانية الوظيفية لا بد من إجراء بعض التعديلات وذلك اعتمادا على المعلومات المدرجة في الميزانية نفسها وفي الملاحق:

1. الأصول:

جدول رقم (03-09): الميزانية الوظيفية لثلاث سنوات جانب الأصول

الأصول	2014	2015	2016
الاستخدامات الثابتة			
التثبيتات المادية			
الأراضي	568451,76	568451,76	568451,76
عمليات ترتيب وتهيئة الأراضي	11264227,74	10801473,99	10338720,29
مباني	65169437,26	62785589,7	114066738,13
المنشآت التقنية، المعدات والأدوات الصناعية	3215468783,01	4165091943,07	4420347814,11
تثبيتات مادية أخرى	3887706360,87	4317812722,19	4080161821,58
التثبيتات الجاري انجازها	**2400684676,73**	**2092159199,52**	**2639869190,86**
مجموع الاستخدامات الثابتة	**9580861937,37**	**10649219380,23**	**11265352736,73**
الأصول المتداولة للاستغلال			
المخزونات	215840,5	0,00	30755,65
الزبائن	1357651153,54	1532400077,31	1719667410,41
الضرائب	30300236,4	31012336,92	27661643,05
مجموع الأصول المتداولة للاستغلال	**1388167230,44**	**1563412414,23**	**1747359809,11**
الأصول المتداولة خارج الاستغلال			
المدينون الآخرون	18864826,31	41220658,37	29828904,22
مجموع الأصول المتداولة خارج الاستغلال	**18864826,31**	**41220658,37**	**29828904,22**
الخزينة الأصول			
الخزينة	227927985,52	206132676,15	360769589,82
المجموع خزينة الأصول	**227927985,52**	**206132676,15**	**360769589,82**

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على وثائق المؤسسة

2. **الخصوم:**

جدول رقم (03-11): الميزانية الوظيفية لثلاث سنوات جانب الخصوم

الخصوم	2014	2015	2016
الموارد الثابتة			
الأموال الخاصة	**6773768345,82**	**7343034927,53**	**8480181336,27**
رأس المال الصادر	7812637917,87	9046021490,86	9424958626,03
فوارق إعادة التقييم	387216742,15	387216742,15	387216742,15
النتيجة الصافية	**(1403505224,75)**	**(2090203305,48)**	**(1331994031,91)**
أموال خاصة أخرى-ترحيل من جديد	(22581089,45)	0,00	0,00
الخصوم غير الجارية	**2872731479,43**	**3012747870,61**	**3176465845,64**
الافتراضات والديون المالية	158673210,46	165707618,47	174412263,3
المؤونات والمنتوجات المدرجة في الحسابات سلفا	2714058268,97	2847040252,14	3002053582,34
مجموع الموارد الثابتة	**9646499825,25**	**10355782798,14**	**11656647181,91**
الخصوم المتداولة للاستغلال			
الموردون والحسابات الملحقة	871449684,12	1276456560,09	933877541,18
الضرائب	50050872,85	55595951,9	91832391,49
مجموع الخصوم المتداولة للاستغلال	921500556,97	1332052511,99	1025709938,67
الخصوم المتداولة خارج الاستغلال			
ديون على الشركة	0,00	0,00	0,00
ديون أخرى	647821597,42	772149818,85	720953925,3
مجموع الخصوم المتداولة خارج الاستغلال	**647821597,42**	**772149818,85**	**720953925,3**
خزينة الخصوم	0,00	0,00	0,00

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على وثائق المؤسسة

المطلب الثاني: تحليل الميزانية بمؤشرات التوازن المالي

يتم دراسة التوازن المالي كما أشرنا في الجانب النظري باستخدام رأس المال العامل، احتياجات رأس المال العامل والخزينة.

الفرع الأول: التحليل بواسطة رأس المال العامل

إن مؤشر رأس المال العامل سيولة يحسب وفق منظورين:

1. **منظور طويل الأجل:** يعبر عن السيولة التي يمكن أن تولدها المؤسسة باستخدام العناصر طويلة الأجل من أصول وخصوم. حيث يكون من أعلى الميزانية؛
2. **منظور قصير الأجل:** يعبر عن السيولة التي يمكن أن تولدها المؤسسة باستخدام العناصر قصيرة الأجل من أصول وخصوم، حيث يكون من أدنى الميزانية.

جدول رقم (03-11): حساب رأس المال العامل لمديرية توزيع الكهرباء والغاز لمستغانم من أعلى الميزانية

	2014	2015	2016
الأموال الدائمة	9646499825,25	10355782798,14	11656647181,91
الأصول الثابتة	9580861937,37	10649219380,23	11265352736,73
رأس المال العامل	**65637887,88**	**-293436582,1**	**391294445,2**

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على وثائق المؤسسة

جدول رقم (03-12): حساب رأس المال العامل لمديرية توزيع الكهرباء والغاز لمستغانم من أدنى الميزانية

	2014	2015	2016
الأصول الجارية	1634960042,27	1810765748,75	2137958303,15
الخصوم الجارية	1569322154,39	2104202330,84	1746663857,97
رأس المال العامل	**65637887,88**	**-293436582,1**	**391294445,2**

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على وثائق المؤسسة

من خلال الجداول نلاحظ أن رأس المال العامل قد انخفض في السنتين الأخيرتين حيث كان في 2014 موجب و2015 سالب، أما 2016 فهو موجب ولكنه منخفض بالنسبة ل 2014، ورغم الانخفاض الا أنه في سنتي 2014 و2016 قيمه جد معتبرة وهو ما يؤكد أن المؤسسة تملك هامش أمان كما أنه يعبر عن قدرتها على تسديد ديونها قصيرة الأجل من مصادر تمويل قصيرة أجل، كما يدل على استطاعتها في تمويل استثماراتها بواسطة مواردها الدائمة. اما في 2015 يدل على أنه هناك عجز في التمويل وتغطية الالتزامات.

الفرع الثاني: التحليل بواسطة احتياج رأس المال العامل والخزينة

1. احتياج رأس المال العامل:

جدول رقم(03-13): حساب احتياج رأس المال العامل لثلاث سنوات

	2014	2015	2016
الأصول المتداولة	1634960042,27	1810765748,75	2137958303,15
الخصوم المتداولة	1569322154,39	2104202330,84	1746663857,97
احتياج رأس المال العامل	**65637887,88**	**-293436582,1**	**391294445,2**

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على وثائق المؤسسة

نلاحظ أن احتياجات رأس المال العامل موجبة خلال السنتي 2014 و2016 وهذا ما يفسر أن احتياجات التمويل للمؤسسة أكبر من مواردها وبالتالي سوف تعتمد على موارد مالية طويلة المدى لتمويل احتياجات التمويل أو الاعتماد على الموارد المالية قصيرة المدى، أما 2015 فكان سالب وهذا راجع الى الانخفاض في المخزونات.

2. الخزينة:

جدول رقم(03-14): حساب الخزينة الصافية لثلاث سنوات

	2014	2015	2016
رأس المال العامل	65637887,88	-293436582,1	391294445,2
احتياج رأس المال العامل	65637887,88	-293436582,1	391294445,2
الخزينة الصافية	**0,00**	**0,00**	**0,00**

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على وثائق المؤسسة

نلاحظ أن الخزينة الصفرية هذا يعني أن رأس المال العامل مساوي لاحتياج رأس المال العامل، وهي الوضعية المثلى للخزينة لأنه لا يوجد إفراط أو تبذير الأموال مع عدم وجود احتياجات في نفس الوقت.

المطلب الثالث: تحليل الميزانية بواسطة تحليل نسب المالية

الفرع الأول: نسب السيولة

جدول رقم (03-15): حساب نسب السيولة لثلاث سنوات

البيان	2014	2015	2016
نسبة التداول	الأصول الجارية	16344960042,27	1810765748,75	2137958303,15
	الخصوم الجارية	1569322154,39	2104202330,84	1746663857,97
	نسبة التداول	**1,04**	**0,86**	**1,22**
نسبة السيولة السريعة	الأصول الجارية -مخزون	1634744201,77	**1810765748,75**	2137927547,5
	الخصوم الجارية	1569322154,39	2104202330,84	1746663857,97
	نسبة السبولة السريعة	**1,04**	**0,86**	**1,22**
نسبة النقدية	الموجودات وما يماثلها	227927985,52	206132676,15	360769589,82
	الخصوم الجارية	1569322154,39	2104202330,84	1746663857,97
	نسبة النقدية	**0,14**	**0,097**	**0,2**

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على وثائق المؤسسة

1. **التعليق على نسبة التداول:** إن نسبة السيولة في 2015 محل الدراسة أقل من المقياس المناسب للتداول (1:1)، فهذا يعتبر مؤشر سيئ بالنسبة للمؤسسة حيث يدل على أن المؤسسة تعاني من مشاكل سداد التزاماتها قصيرة الأجل، أما بالنسبة لسنتي 2014 و2016 نلاحظ أن النسبة تفوق الواحد وهذا يدل على أن الأصول المتداولة قد غطت الديون قصيرة الأجل وبهذا فإن المؤسسة لها القدرة على تسديد التزاماتها قصيرة الأجل.
2. **التعليق على نسبة السبولة السريعة:** تقوم هذه النسبة على استبعاد المخزون السلعي في حساب قيمتها، وبما أن النسبة في 2015 أقل من المقياس المناسب للسيولة السريعة (1:1) فإنه مؤشر سيئ، وذلك لأن هذا يعني بأن الأصول سريعة التحول لا تكفي لتغطية الخصوم الجارية، أما سنتي 2016 و2014 نلاحظ أن النسبة جيدة وباستطاعة المؤسسة تسديد ديونها من دون الاعتماد على المخزون
3. **التعليق على نسبة النقدية:** أن نسبة السيولة النقدية للمؤسسة في السنوات محل الدراسة تقل عن النسبة المقبولة (0.75 إلى 1)، وهو ما يعتبر مؤشر سيئ.

الفرع الثاني: نسب النشاط

جدول رقم (03-16): حساب نسب النشاط الأصول لثلاث سنوات

	2014	2015	2016
رقم الأعمال	3775885059,81	3981694147,13	4558416192,11
اجمالي الأصول	11215821979,64	12459985128,98	13403311039,88
معدل دوران اجمالي الاصول	**0,33**	**0,31**	**0,34**
الأصول غير الجارية	9580861937,37	10649219380,23	11265352736,73
معدل دوران الأصول غير الجارية	**0,39**	**0,37**	**0,4**
الأصول الجارية	1569322154,39	2104202330,84	1746663857,97
معدل دوران الأصول الجارية	**2.4**	**1.89**	**2,6**

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على وثائق المؤسسة

1. **التعليق على معدل دوران اجمالي الأصول:** يقدر معدل دوران اجمالي الأصول في 2014 ب 0,33 ويعني أن كل دينار مستثمر في الأصول حقق رقم أعمال قدره 0.33 دينار. ومن الواضح أن المعدل المذكور يتناقص في 2015 الذي يقدر ب 0,31 وهذا الانخفاض المستمر يدل على تراجع أداء المؤسسة خلال هذه السنة، كما أنه يتزايد في 2016 ويقدر ب 0,34، وهو ما يدل على كفاءة إدارة المؤسسة في إدارة ممتلكاتها
2. **التعليق على معدل دوران الأصول غير الجارية:** يعتبر هذا المعدل مؤشر لمدى الكفاءة في إدارة أصول المؤسسة، يعني كفاءة الأصول الثابتة وقدرتها على تحقيق الإيرادات للمؤسسة. يقدر في 2014 ب 0,39 وانخفض في 2015 وقدر ب 0,37 كما أنه ارتفع في 2016 وقدر ب 0,4، وهذا ما يعني أن الأداء التشغيلي للمؤسسة منخفض، وهذه الوضعية تستلزم على إدارة المؤسسة القيام باستغلال كل أصولها الثابتة.
3. **التعليق على معدل دوران الأصول الجارية:** نلاحظ من خلال الجدول أن معدل دوران الأصول الجارية يقدر ب 2.4، وانخفض في سنة 2015 وقدر ب 1,89 وهذا راجع الى انعدام المخزونات، أما في 2016 نجد أن معدل دوران قد ارتفع وقدر ب 2,6، مما يعني بأن هذه الأصول لم تكن سببا في انخفاض معدل دوران إجمالي الأصول

الفرع الثالث: نسب هيكل التمويل

جدول رقم (03-17): حساب نسب هيكل التمويل الأصول لثلاث سنوات

	2014	2015	2016
الخصوم الجارية+ الخصوم غير الجارية	4442053633,82	5116950201,45	4923129703,61
اجمالي الأصول	11215821979,64	12459985128,98	13403311039,88
نسبة التمويل الخارجي للأصول	**0,3960**	**0,4106**	**0,3673**
الخصوم الجارية+ الخصوم غير الجارية	4442053633,82	5116950201,45	4923129703,61
الأموال الخاصة	6773768345,82	7343034927,53	8480181336,27
نسبة المديونية الكاملة	**0,6557**	**0,6968**	**0,5805**

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على وثائق المؤسسة

1. **التعليق على نسبة التمويل الخارجي:** تبين هذه النسبة مدى اعتماد المؤسسة على أموال الغير في تمويل أصولها، وتقدر هذه ب 39,6% خلال 2014 وارتفعت الى 41,06 %في 2015 كما انخفضت في 2016 الى 36,73 % وهذا ما يعني انخفاض المخاطر التي تتعرض لها المؤسسة، إذ من المتوقع ألا تواجه المؤسسة أي صعوبة في سداد قيمة الديون والفوائد حين يصل موعد استحقاقها.
2. **التعليق على نسبة المديونية الكاملة:** توضح هذه النسبة مدى اعتماد المؤسسة على أموال الغير كمصدر من مصادر التمويل، وتقدر هذه النسبة ب 65 % في سنة 2004، وبعد ذلك تأخذ هذه النسبة في الارتفاع لتصل إلى 69% سنة 2015، ويعود ذلك إلى زيادة قيمة الديون، كما أنها انخفضت في 2016 لتصل الى نسبة 58% وهذا وهذه الوضعية سوف تسمح للمؤسسة بالحصول على المزيد من القروض.

المبحث الثالث: تقييم الأداء بتحليل حسابات النتائج لمديرية توزيع الكهرباء والغاز لمستغانم

المطلب الأول: عرض جدول حسابات النتائج

جدول رقم (03-18): حسابات النتائج لثلاث سنوات لمديرية توزيع الكهرباء والغاز لمستغانم

البيان	2014	2015	2016
المبيعات والمنتجات الملحقة	3775885059,81	3981694147,13	4558416192,11
تغير مخزونات المنتجات المصنعة والجاري			
إعانات الاستغلال			
1.إنتاج السنة المالية	**3775885059,81**	**3981694147,13**	**4558416192,11**
المشتريات المستهلكة	(3301171029,67)	(3553809057,02)	(3727997382,23)
الخدمات الخارجية والاستهلاكات الأخرى	(974849719,94)	(1515221947,81)	(1321477575,87)
2.إستهلاك السنة المالية	**(4276020749,61)**	**(5069031004,83)**	**(5049474958,1)**
3.القيمة المضافة للاستغلال(1-2)	**(500135689,8)**	**(1087336857,7)**	**(491058765,99)**
أعباء العاملين	(566178083,43)	(607795616,9)	(577097116,56)
الضرائب والرسوم والمدفوعات المماثلة.	(58479038,83)	(63450162)	(74469492,58)
4.الفائض الخام للاستغلال	**(1124792812,06)**	**(1758582636,6)**	**(1142625375,13)**
المنتجات العملياتية الأخرى.	111014720,75	78870919,25	128932033,56
الأعباء العملياتية الأخرى.	(27407770,23)	(9170878,48)	(9286386,55)
المخصصات للاهتلاكات والمؤونات وخسائر	(375228296,85)	(432755654,03)	(430219487,25)
استرجاع على خسائر القيمة والمؤونات.	12908933,64	31434944,38	121205183,46
5.النتيجة العملياتية	**(1403505224,75)**	**(2090203305,48)**	**(1331994031,91)**
6.النتيجة المالية	**0,00**	**0.00**	**0,00**
7.النتيجة الجارية قبل الضرائب (5+6)	**(1403505224,75)**	**(2090203305,48)**	**(1331994031,91)**
الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية	0,00	0.00	0,00
الضرائب المؤجلة (تغيرات) عن النتائج العادية.	0,00	0.00	0,00
مجموع منتجات الأنشطة العادية	3899808714,2	4092000010,76	4808553409,13
مجموع أعباء الأنشطة العادية	(5303313938,95)	(6182203316,24)	(6140547441,04)
8.نتيجة الأنشطة العادية	**(1403505224,75)**	**(2090203305,48)**	**(1331994031,91)**
9. صافي نتيجة السنة المالية	**(1403505224,75)**	**(2090203305,48)**	**(1331994031,91)**

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على وثائق المؤسسة (ملحق 7،8،9)

المطلب الثاني: تقييم الأداء بتحليل حسابات النتائج بواسطة نسب الربحية والمردودية

الفرع الأول: نسب الربحية

جدول رقم (03-19): حساب نسب الربحية لثلاث سنوات

	2014	2015	2016
الفائض الخام للاستغلال	(1124792812,06)	(1758582636,6)	(1142625375,13)
رقم الأعمال	3775885059,81	3981694147,13	4558416192,11
نسبة الفائض الخام للاستغلال	**-0.2978**	**-0 ,4416**	**-0,2506**
نتيجة الاستغلال	(1403505224,75)	(2090203305,48)	(1331994031,91)
رقم الأعمال	3775885059,81	3981694147,13	4558416192,11
نسبة نتيجة الاستغلال	**-0,3530**	**-0,5249**	**-0,2928**
النتيجة الجارية قبل الضرائب	(1403505224,75)	(2090203305,48)	(1331994031,91)
رقم الأعمال	3775885059,81	3981694147,13	4558416192,11
نسبة النتيجة الجارية للاستغلال	**-0 ,3717**	**0,5249-**	**-0,2922**

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على وثائق المؤسسة

نلاحظ من خلال الجدول نسب الربحية كلها سالبة وهذا راجع الى انخفاض رقم الأعمال وهذا مؤشر سلبي عن أداء المؤسسة.

الفرع الثاني: نسب المردودية

جدول رقم (03-20): حساب نسب المردودية لثلاث سنوات

	2014	2015	2016
نتيجة الاستغلال	(1403505224,75)	(2090203305,48)	(1331994031,91)
الأصول الاقتصادية	11215821979,64	12459985128,98	13403311039,88
المردودية الاقتصادية	**-0,1251**	**-0,1677**	**-0 ,0993**
النتيجة الصافية	(1403505224,75)	(2090203305,48)	(1331994031,91)
الأموال الخاصة	6773768345,82	7343034927,53	8480181336,27
المردودية المالية	**-0,2083**	**-0,2846**	**-0,1570**

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على وثائق المؤسسة

نلاحظ من خلال الجدول أن نسب المردودية كلها سالبة خلال سنوات الثلاث وهذا يعني أن المؤسسة في حالة خسارة.

خلاصة:

يعتبر هذا الفصل محاولة بسيطة لتجسيد أهم ما تم التطرق إليه في الفصليين النظريين على أرض الواقع، من خلال دراسة في الجزء الأول من هذا الفصل حيث قمنا بتقديم مديرية توزيع الكهرباء والغاز لمستغانم، ثم قمنا بعرض الميزانية المالية ومن خلال التحليل الوظيفي لها استنتجنا أن كل من رأس المال العامل واحتياجات رأس المال العامل متساوية ومن هذا تحصلنا على خزينة صفرية وهذا يعني أن المؤسسة في وضعية مثلى لأنه لا يوجد إفراط أو تبذير في الأموال مع عدم وجود احتياجات في نفس الوقت.

وتطرقنا كذلك إلى التقييم الأداء عن طريق استخدام حسابات النتائج يفيد بأن المؤسسة تحقق نتيجة سالبة من النشاط الاستغلالي ونتيجة سالبة من نشاطها المالي، وهو ما جعل النتيجة الصافية سالبة وهذا يعني أن المؤسسة في حالة خسارة.

خاتمة عامة

خاتمة عامة

يعتبر التحليل المالي أمرا ضروريا. والذي يمكن من خلاله مراقبة نشاط المؤسسة وتقييم أدائها لتحقيق الأهداف المحددة، ولقد اخترنا في بحثنا هذا أحد أهم الأدوات المستخدمة في تقييم الأداء داخل المؤسسة، والتي تخص الجانب المالي ألا وهو التحليل المالي والذي يعد الأداة التي يستطيع المقيم من خلالها تشخيص السياسة المالية المتبعة، وتوجيه الانتباه إلى النقاط الحساسة التي تستوجب الدراسة وتقييم الأداء لتحسين الوضع المالي للمؤسسة، والذي يفترض أن يتسم بالكفاءة والفعالية حتى يتسنى لها البقاء والاستمرار، و لا يتأتى لها ذلك إلا باعتمادها على أدوات التسيير الحديثة معتمدة على التحليل والتشخيص المالي.

اختيار الفرضيات:

الفرضية الأولى إن التحليل المالي يسعى لكشف نقاط الضعف ومحاولة تفاديها والخروج منها ونقاط القوة والعمل على استغلالها والحفاظ عليها وتعمل على بقاءها واستمراريتها، وهو ما يؤكد الفرضية الأولى.

الفرضية الثاني يمكن تقييم الأداء باستخدام نسب الربحية والمردودية فقط بالنسبة لهذه الفرضية تعتبر خاطئة لأن هناك نسب أخرى يمكن من خلالها تقييم الأداء مثل نسبة السيولة، النشاط، الهيكل التمويلي، الرفع المالي والنمو بالإضافة الى مؤشرات التوازن المالي.

نتائج الدراسة:

الجانب النظري:

- إن التحليل المالي عبارة عن عملية معالجة للبيانات المالية المتاحة عن المؤسسة ما للحصول على معلومات تستعمل في اتخاذ القرارات وتقييم أداء المؤسسات؛
- يقوم تقييم الأداء المالي على تحديد الأهمية بين النتائج والموارد المستخدمة للحكم على مكانة المؤسسة ووضعيتها المالية؛
- ضرورة تقييم الأداء المالي من خلال أدوات التحليل المالي لكي يستطيع المقيم تقييم الوضعية المالية للمؤسسة.

الجانب التطبيقي:

من خلال إسقاط الدراسة النظرية على مديرية توزيع الكهرباء والغاز توصلنا إلى مجموعة من الاستنتاجات، من أهمها:

- من خلال تحليل الوظيفي للميزانية توصلنا الى ان الخزينة صفرية وهذا راجع الى تساوي كل من قيمة رأس المال العامل واحتياجات رأس المال العامل؛
- تعاني المؤسسة من عجز في السيولة خلال 2015، حيث تقل كل من نسبة التداول ونسبة السيولة السريعة عن النسب المعيارية؛
- تبين من خلال حساب نسبة المردودية المالية أن هذه الأخيرة سالبة أي أن المؤسسة في حالة خسارة، ويعود ذلك الى النتيجة الصافية السالبة.

توصيات واقتراحات:

بعد استخلاص النتائج نصل الآن إلى تقديم التوصيات التي أردناها كالتالي:

- التركيز على تقييم الأداء باعتباره أحد الركائز الأساسية التي يعتمد عليها متخذ القرار؛
- تحسين المردودية المالية من خلال تشغيل وتوظيف الأموال المجمدة والاعتماد على أموالها الخاصة في تمويل الاستخدامات؛

خاتمة عامة

- الحرص أكثر على تحصيل الحقوق لأن أي تأخير قد يؤثر سلبا على قدرة تسديد المؤسسة لديونها في مواعيد الاستحقاق؛
- الاهتمام أكثر بتحسين المردودية بصفة عامة والمردودية المالية بصفة خاصة مما يضمن استمرار وتطوير المؤسسة وهي من أهم التوصيات التي يجب أخذها بعين الاعتبار.

آفاق الدراسة:

بعد دراستنا للموضوع صادفتني بعض المواضع التي تحتاج إلى دراسة معمقة والتي من الممكن أن تكون موضوع بحث ودراسة بحوث لاحقة التي من بينها:

- الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي؛
- الأساليب الرياضية والإحصائية في التحليل المالي؛
- أهمية التحليل المالي في رفع المردودية المؤسسة؛
- دور التحليل المالي في مراقبة التسيير.

نرجو من الله أن أكون قد وفقت في اختيار ودراسة البحث

قائمة المراجع

قائمة المراجع

الكتب:

بالغة العربية:

- أحمد صلاح عطية، **مشاكل المراجعة في أسواق الأموال**، دار الجامعية، مصر، 2003/2002.
- أمين أحمد السيد لطفي، **التحليل المالي لأغراض تقييم ومراجعة الأداء والاستثمار في البورصة**، دار الجامعية، القاهرة، 2007.
- أيمن الشنطي وعامر شقر، **مقدمة في إدارة التحليل المالي**، ط1، دار البداية، عمان، الأردن، 2007.
- إسماعيل عرجاجي، **اقتصاد المؤسسة**، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2001.
- إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، **التسيير المالي (الإدارة المالية)**، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، الأردن،2006.
- إلهام يحياوي، **الجودة كمدخل لتحسين الأداء الإنتاجي للمؤسسات الصناعية الجزائرية** (دراسة ميدانية بشركة الإسمنت)، مجلة الباحث، العدد الخامس، ورقلة،2007.
- جميل أحمد توفيق، **أساسيات الإدارة المالية**، دار النهضة العربية، بيروت، بدون تاريخ نشر.
- حمزة محمود زبيدي، **التحليل المالي (تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل)**، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2004.
- خالد وهيب الراوي ويوسف سعادة، **التحليل المالي للقوائم المالية والافصاح المحاسبي**، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2000.
- خليل الشماع وخالد أمين عبد الله، **التحليل المالي**، ط2، الأردن، 2006.
- سعيد فرحات جمعة، الأداء المالي لمنظمات الأعمال، دار المريخ للنشر، الرياض، 2000.
- شعيب شنوف، **محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبة الدولية**، الجزء الأول، مكتبة الشركة الجزائرية بوداود، الجزائر، 2009.
- صالح مهدي محسن العامري، **الإدارة والأعمال**، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2007.
- عاطف وليد أندراوس، **التمويل والإدارة المالية للمؤسسات**، دار الفكر الجماعي، الإسكندرية، 2006.
- عبد الحفيظ الأرقم، **التحليل المالي**، مطبوعة جامعية، جامعة منثوري، قسنطينة، الجزائر، 1999.
- عبد الرحمان عطية، **المحاسبة العامة وفق النظام المحاسبي المالي**، دار حبيطلي، الجزائر. بدون تاريخ نشر.
- عبد الحليم كراجة، ياسر السكران وآخرون، **الإدارة والتحليل المالي (أسس، مفاهيم، تطبيقات)**، ط1، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2000، جزائر، 2010.
- عدنان التايه النعيمي وأرشد فؤاد التميمي، **التحليل والتخطيط المالي (اتجاهات معاصرة)**، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، 2008.
- محمد صالح الحناوي، **الإدارة المالية (التحليل المالي لمشروعات الأعمال)**، دار الجامعية، الإسكندرية، 2005.
- محمد محمود الخطيب، **العوامل المؤثرة على الأداء المالي (الأداء المالي وأثره على عوائد الأسهم الشركات)**، الطبعة الأولى، دار الحامد، عمان، بدون تاريخ نشر.
- محمد مطر، **الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني**، ط2، دار وائل للنشر، عمان، 2005.
- مصطفى الشيخ، **التحليل المالي**، ط1، رام الله، فلسطين، 2008.
- مفلح محمد عقل، **مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي**، ط 1، دار المستقبل للنشر والتوزيع، الأردن، 2006.

- مليكة زغيب وميلود بوشنقير، **التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010.
- منير شاكر، إسماعيل إسماعيل وعبد الناصر نور، **التحلل المالي (مدخل صناعة القرارات)**، دار وائل للنشر، عمان، 2005.
- مويجي إلياس، **دور التحليل المالي في اتخاذ القرارات في المؤسسة الاقتصادية**، "مذكرة تخرج ماستر"، تخصص فحص محاسبي، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2015/2014.
- هيثم الزغبي محمد، الإدارة والتحليل المالي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن، 2000.
- وليد ناجي الحيالي، **الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي**، ط1، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2004.
- وليد ناجي الحيالي، **المحاسبة المتوسطة**، من المنشورات الأكاديمية العربية في الدنمارك، 2007.

بالغة الفرنسية:

- Alain Marion, **Analyse financière concepts et methods**, DUNOD, 3 editions, Paris, France, 2004.
- Amadieu et V.Bessière, **Analyse de information financière**, Economic, 2007.
- Anne Dolganos Picher, **International Economic Indicators and Central Banks**, John Wiley & Sons, France, 2007
- Bernard Martory, **Contrôle de gestion social**, librairie Vuibert, Paris, 1999.
- Bétrice et Francis grand Guillot, **Analyse financière les outils diagnostic financier**, 8eme edition, Gualino éditeur, Paris, 2007.
- Chantal Buissart M.Benkaci, **Analyse financière**, BERTI Edition, Alger, Algérie, 2011.
- Chiha.k**, Finance d'entreprise approche stratégique**, Édition Houma, Alger, 2009.
- Nacer Eddine Sadi, **Analyse financière d'entreprise (méthode et outils d'analyse et de diagnostic en normes françaises et internationales IAS / IFRS)**, L'Harmattan, Paris, France, 2009.
- Stéphan Brun, IAS/IFRS: Les Normes Internationales d'information financière, Editeur Gualino, Paris, 2006.

الأوامر والمراسيم:

- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **المرسوم التنفيذي رقم 08-156 المؤرخ في 26 ماي 2008**، يتضمن تطبيق أحكام القانون رقم 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 والمتضمن النظام المحاسبي المالي، الجريدة الرسمية، العدد 27.
- 2-الجمهورية الجزائرية الدمقراطية الشعبية، القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008 الصادر بتاريخ 25 مارس2009 ، ا **لجريدة الرسمية**، العدد19

المجلات:

- إلهام يحياوي، **الجودة كمدخل لتحسين الأداء الإنتاجي للمؤسسات الصناعية الجزائرية (دراسة ميدانية بشركة الإسمنت)**، مجلة الباحث، العدد الخامس، ورقلة،2007.
- شيخ داوي، **تحليل الأسس النظرية لمفهوم الأداء**، مجلة الباحث، جامعة الجزائر، العدد 7، 2010/2009.

المواقع الإلكترونية:

- علاق فاطمة، **دور التحليل المالي في تشخيص البيئة المالية للمؤسسة**، "مذكرة تخرج ماستر"، تخصص تدقيق محاسبي، شعبة علوم تسيير، كلية علوم الاقتصادية، علوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الوادي، 2015/2014، تاريخ التحميل: 20/ 03/ 2017.

http://www.univ-eloued.dz/images/memoir/file/M.E-038-1.pdf

- لزعر محمد سامي، **التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي**، "مذكرة ماجستير"، تخصص إدارة مالية، كلية علوم اقتصادية، تجارية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة، 2012/2011، تاريخ التحميل: 2017/03/27.

http://bu.umc.edu.dz/theses/economie/ALEZ3884.pdf

- Stéphane Jacquet, Management de la performance: des concepts aux outils, consulté le: 11/ 05 /2017 http://www.creg.ac versailles.fr/IMG/pdf/Management_de_la_performance__des_concepts_aux_outils.pdf.

الملاحق

SOCIETE SOCETE DE DIST DE L'ELECT ET DU GAZ DE L'OUEST

EXERCICE 2014

CENTRE DD MOSTAGHANEM

DATE 42807.46129629621

BILAN ACTIF

Définitif

ACTIF	note	brut 2014	amort 2014	2014	2013
ACTIF NON COURANT					
Ecart d'acquisition (ou goodwill)					
Immobilisations incorporelles					
Frais de développements immobilisables					
Logiciels informatiques et assimilés					
Autres immobilisations incorporelles					
Immobilisations corporelles					
Terrains		568 451,76		568 451,76	568 451,76
Agencements et aménagements de terrains		20 913 351,85	9 649 124,11	11 264 227,74	11 726 981,44
Constructions (Batiments et ouvrages		120 426 150,86	55 256 713,60	65 169 437,26	67 553 284,83
Installations techniques, matériel et outillage		10 681 002 348,54	7 465 533 565,53	3 215 468 783,01	3 109 239 930,77
Autres immobilisations corporelles		4 769 669 069,09	881 962 708,22	3 887 706 360,87	2 575 640 624,74
Immobilisations en concession					
Immobilisations en cours		2 400 684 676,73		2 400 684 676,73	1 987 701 034,25
Immobilisations financières					
Titres mises en équivalence - entreprises					
Titres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers non courants					
TOTAL ACTIF NON COURANT		17 993 264 048,83	8 412 402 111,46	9 580 861 937,37	7 752 430 307,79
ACTIF COURANT					
Stocks et encours		215 840,50		215 840,50	416 008,99
Créances et emplois assimilés					
Clients		1 492 785 236,79	135 134 083,25	1 357 651 153,54	1 257 245 359,42
Créances sur sociétés du groupe et associés		0,00		0,00	0,00
Autres débiteurs		23 337 859,92	4 473 033,61	18 864 826,31	4 075 447,96
Impôts		30 300 236,40		30 300 236,40	61 537 419,27
Autres actifs courants		0,00		0,00	0,00
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants					
Trésorerie		233 192 402,09	5 264 416,57	227 927 985,52	192 850 458,16
TOTAL ACTIF COURANT		1 779 831 575,70	144 871 533,43	1 634 960 042,27	1 516 124 693,80
TOTAL GENERAL ACTIF		**19 773 095 624,53**	**8 557 273 644,89**	**11 215 821 979,64**	**9 268 555 001,59**

SOCIETE SOCETE DE DIST DE L'ELECT ET DU GAZ DE L'OUEST **EXERCICE** 2015

CENTRE DD MOSTAGHANEM **DATE** 42807.46684027789

BILAN ACTIF

Définitif

ACTIF	note	brut 2015	amort 2015	2015	2014
ACTIF NON COURANT					
Ecart d'acquisition (ou goodwill)					
Immobilisations incorporelles					
Frais de développements immobilisables					
Logiciels informatiques et assimilés					
Autres immobilisations incorporelles					
Immobilisations corporelles					
Terrains		568 451,76		568 451,76	568 451,76
Agencements et aménagements de terrains		20 913 351,85	10 111 877,86	10 801 473,99	11 264 227,74
Constructions (Batiments et ouvrages		120 426 150,86	57 640 561,16	62 785 589,70	65 169 437,26
Installations techniques, matériel et outillage		11 908 331 023,05	7 743 239 079,98	4 165 091 943,07	3 215 468 783,01
Autres immobilisations corporelles		5 351 828 968,68	1 034 016 246,49	4 317 812 722,19	3 887 706 360,87
Immobilisations en concession					
Immobilisations en cours		2 092 159 199,52		2 092 159 199,52	2 400 684 676,73
Immobilisations financières					
Titres mises en équivalence - entreprises					
Titres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers non courants					
TOTAL ACTIF NON COURANT		19 494 227 145,72	8 845 007 765,49	10 649 219 380,23	9 580 861 937,37
ACTIF COURANT					
Stocks et encours		0,00		0,00	215 840,50
Créances et emplois assimilés					
Clients		1 644 019 266,23	111 619 188,92	1 532 400 077,31	1 357 651 153,54
Créances sur sociétés du groupe et associés		0,00		0,00	0,00
Autres débiteurs		45 424 393,21	4 203 734,84	41 220 658,37	18 864 826,31
Impôts		31 012 336,92		31 012 336,92	30 300 236,40
Autres actifs courants		0,00		0,00	0,00
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants					
Trésorerie		208 415 777,44	2 283 101,29	206 132 676,15	227 927 985,52
TOTAL ACTIF COURANT		1 928 871 773,80	118 106 025,05	1 810 765 748,75	1 634 960 042,27
TOTAL GENERAL ACTIF		**21 423 098 919,52**	**8 963 113 790,54**	**12 459 985 128,98**	**11 215 821 979,64**

SOCIETE SOCETE DE DIST DE L'ELECT ET DU GAZ DE L'OUEST **EXERCICE** 2016

CENTRE DD MOSTAGHANEM **DATE** 42815.59870370384

BILAN ACTIF

Provisoire

ACTIF	note	brut 2016	amort 2016	2016	2015
ACTIF NON COURANT					
Ecart d'acquisition (ou goodwill)					
Immobilisations incorporelles					
Frais de développements immobilisables					
Logiciels informatiques et assimilés					
Autres immobilisations incorporelles					
Immobilisations corporelles					
Terrains		568 451,76		568 451,76	568 451,76
Agencements et aménagements de terrains		20 913 351,85	10 574 631,56	10 338 720,29	10 801 473,99
Constructions (Batiments et ouvrages		175 186 350,86	61 119 612,73	114 066 738,13	62 785 589,70
Installations techniques, matériel et outillage		12 422 264 837,06	8 001 917 022,95	4 420 347 814,11	4 165 091 943,07
Autres immobilisations corporelles		5 257 563 770,75	1 177 401 949,17	4 080 161 821,58	4 317 812 722,19
Immobilisations en concession					
Immobilisations en cours		2 639 869 190,86		2 639 869 190,86	2 092 159 199,52
Immobilisations financières					
Titres mises en équivalence - entreprises					
Titres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers non courants					
TOTAL ACTIF NON COURANT		20 516 365 953,14	9 251 013 216,41	11 265 352 736,73	10 649 219 380,23
ACTIF COURANT					
Stocks et encours		30 755,65		30 755,65	0,00
Créances et emplois assimilés					
Clients		1 862 821 534,28	143 154 123,87	1 719 667 410,41	1 532 400 077,31
Créances sur sociétés du groupe et associés		0,00		0,00	0,00
Autres débiteurs		33 421 839,99	3 592 935,77	29 828 904,22	41 220 658,37
Impôts		27 661 643,05		27 661 643,05	31 012 336,92
Autres actifs courants		0,00		0,00	0,00
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants					
Trésorerie		364 384 272,62	3 614 682,80	360 769 589,82	206 132 676,15
TOTAL ACTIF COURANT		2 288 320 045,59	150 361 742,44	2 137 958 303,15	1 810 765 748,75
TOTAL GENERAL ACTIF		**22 804 685 998,73**	**9 401 374 958,85**	**13 403 311 039,88**	**12 459 985 128,98**

SOCIETE SOCETE DE DIST DE L'ELECT ET DU GAZ DE L'OUEST **EXERCICE** 2014

CENTRE DD MOSTAGHANEM **DATE** 42807.466250000056

BILAN PASSIF

Définitif

PASSIF	note	2014	2013
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis (ou compte de l'exploitant)		7 812 637 917,87	
Capital non appelé			
Primes et réserves (Réserves consolidées)			
Écart de réévaluation		387 216 742,15	387 216 742,15
Résultat net		- 1 403 505 224,75	0,00
Autres capitaux propres - Report à nouveau		- 22 581 089,45	36 839 648,93
TOTAL CAPITAUX PROPRES		**6 773 768 345,82**	**424 056 391,08**
PASSIFS NON COURANTS			
Emprunts et dettes financières		158 673 210,46	141 009,50
Impôts (différés et provisionnés)			
Provisions et produits comptabilisés d'avance		2 714 058 268,97	2 528 906 022,68
TOTAL PASSIFS NON COURANTS		**2 872 731 479,43**	**2 529 047 032,18**
PASSIFS COURANTS			
Fournisseurs et comptes rattachés		871 449 684,12	432 741 537,99
Impôts		50 050 872,85	47 404 129,18
Dettes sur sociétés du Groupe et associés		0,00	0,00
Autres dettes		647 821 597,42	500 100 643,46
Trésorerie passif		0,00	0,00
TOTAL PASSIFS COURANTS		**1 569 322 154,39**	**980 246 310,63**
TOTAL GENERAL PASSIF		11 215 821 979,64	3 933 349 733,89

SOCIETE SOCETE DE DIST DE L'ELECT ET DU GAZ DE L'OUEST **EXERCICE** 2015

CENTRE DD MOSTAGHANEM **DATE** 42807.465567129664

BILAN PASSIF

Définitif

PASSIF	note	2015	2014
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis (ou compte de l'exploitant)		9 046 021 490,86	7 812 637 917,87
Capital non appelé			
Primes et réserves (Réserves consolidées)			
Écart de réévaluation		387 216 742,15	387 216 742,15
Résultat net		- 2 090 203 305,48	- 1 403 505 224,75
Autres capitaux propres - Report à nouveau		0,00	- 22 581 089,45
TOTAL CAPITAUX PROPRES		**7 343 034 927,53**	**6 773 768 345,82**
PASSIFS NON COURANTS			
Emprunts et dettes financières		165 707 618,47	158 673 210,46
Impôts (différés et provisionnés)			
Provisions et produits comptabilisés d'avance		2 847 040 252,14	2 714 058 268,97
TOTAL PASSIFS NON COURANTS		**3 012 747 870,61**	**2 872 731 479,43**
PASSIFS COURANTS			
Fournisseurs et comptes rattachés		1 276 456 560,09	871 449 684,12
Impôts		55 595 951,90	50 050 872,85
Dettes sur sociétés du Groupe et associés		0,00	0,00
Autres dettes		772 149 818,85	647 821 597,42
Trésorerie passif		0,00	0,00
TOTAL PASSIFS COURANTS		**2 104 202 330,84**	**1 569 322 154,39**
TOTAL GENERAL PASSIF		**12 459 985 128,98**	**11 215 821 979,64**

SOCIETE SOCETE DE DIST DE L'ELECT ET DU GAZ DE L'OUEST **EXERCICE** 2016

CENTRE DD MOSTAGHANEM **DATE** 42807.48645833321

BILAN PASSIF

Provisoire

PASSIF	note	2016	2015
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis (ou compte de l'exploitant)		9 424 958 626,03	9 046 021 490,86
Capital non appelé			
Primes et réserves (Réserves consolidées)			
Écart de réévaluation		387 216 742,15	387 216 742,15
Résultat net		- 1 331 994 031,91	- 2 090 203 305,48
Autres capitaux propres - Report à nouveau		0,00	0,00
TOTAL CAPITAUX PROPRES		**8 480 181 336,27**	**7 343 034 927,53**
PASSIFS NON COURANTS			
Emprunts et dettes financières		174 412 263,30	165 707 618,47
Impôts (différés et provisionnés)			
Provisions et produits comptabilisés d'avance		3 002 053 582,34	2 847 040 252,14
TOTAL PASSIFS NON COURANTS		**3 176 465 845,64**	**3 012 747 870,61**
PASSIFS COURANTS			
Fournisseurs et comptes rattachés		933 877 541,18	1 276 456 560,09
Impôts		91 832 391,49	55 595 951,90
Dettes sur sociétés du Groupe et associés		0,00	0,00
Autres dettes		720 953 925,30	772 149 818,85
Trésorerie passif		0,00	0,00
TOTAL PASSIFS COURANTS		**1 746 663 857,97**	**2 104 202 330,84**
TOTAL GENERAL PASSIF		**13 403 311 039,88**	**12 459 985 128,98**

SOCIETE SOCETE DE DIST DE L'ELECT ET DU GAZ DE L'OUEST **EXERCICE** 2014

CENTRE DD MOSTAGHANEM **DATE** 42807.491145833395

COMPTE DE RESULTAT PAR NATURE

Définitif

	note	2014	2013
Ventes et produits annexes		3 775 885 059,81	4 199 984 193,82
Variations stocks produits finis et en cours		0,00	
Subvention d'exploitation		0,00	
I - Production de l'exercice		3 775 885 059,81	4 199 984 193,82
Achats consommés		- 3 301 171 029,67	- 3 015 905 449,22
Services extérieures et autres consommations		- 974 849 719,94	- 915 325 166,55
II - Consommation de l'exercice		- 4 276 020 749,61	- 3 931 230 615,77
III - VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)		- 500 135 689,80	268 753 578,05
Charges de personnel		- 566 178 083,43	- 574 556 956,94
Impôts, taxes et versements assimilés		- 58 479 038,83	- 53 539 454,52
IV - EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		- 1 124 792 812,06	- 359 342 833,41
Autres produits opérationnels		111 014 720,75	90 412 072,87
Autres charges opérationnelles		- 27 407 770,23	- 19 675 564,51
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeur		- 375 228 296,85	- 361 466 402,88
Reprise sur pertes de valeur et provisions		12 908 933,64	355 066 347,95
V - RESULTAT OPERATIONNEL		- 1 403 505 224,75	- 295 006 379,98
VI - RESULTAT FINANCIER		0,00	
VII - RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V+VI)		- 1 403 505 224,75	- 295 006 379,98
Impôts exigibles sur résultats ordinaires		0,00	
Autres impôts sur les résultats		0,00	
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES		3 899 808 714,20	4 645 462 614,64
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES		- 5 303 313 938,95	- 4 940 468 994,62
VIII - RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		- 1 403 505 224,75	- 295 006 379,98
X - RESULTAT NET DE L'EXERCICE		- 1 403 505 224,75	- 295 006 379,98

SOCIETE SOCETE DE DIST DE L'ELECT ET DU GAZ DE L'OUEST **EXERCICE** 2015

CENTRE DD MOSTAGHANEM **DATE** 42807.49431712972

COMPTE DE RESULTAT PAR NATURE

Définitif

	note	2015	2014
Ventes et produits annexes		3 981 694 147,13	3 775 885 059,81
Variations stocks produits finis et en cours		0,00	
Subvention d'exploitation		0,00	
I - Production de l'exercice		3 981 694 147,13	3 775 885 059,81
Achats consommés		- 3 553 809 057,02	- 3 301 171 029,67
Services extérieures et autres consommations		- 1 515 221 947,81	- 974 849 719,94
II - Consommation de l'exercice		- 5 069 031 004,83	- 4 276 020 749,61
III - VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)		- 1 087 336 857,70	- 500 135 689,80
Charges de personnel		- 607 795 616,90	- 566 178 083,43
Impôts, taxes et versements assimilés		- 63 450 162,00	- 58 479 038,83
IV - EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		- 1 758 582 636,60	- 1 124 792 812,06
Autres produits opérationnels		78 870 919,25	111 014 720,75
Autres charges opérationnelles		- 9 170 878,48	- 27 407 770,23
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeur		- 432 755 654,03	- 375 228 296,85
Reprise sur pertes de valeur et provisions		31 434 944,38	12 908 933,64
V - RESULTAT OPERATIONNEL		- 2 090 203 305,48	- 1 403 505 224,75
VI - RESULTAT FINANCIER		0,00	
VII - RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V+VI)		- 2 090 203 305,48	- 1 403 505 224,75
Impôts exigibles sur résultats ordinaires		0,00	
Autres impôts sur les résultats		0,00	
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES		4 092 000 010,76	3 899 808 714,20
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES		- 6 182 203 316,24	- 5 303 313 938,95
VIII - RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		- 2 090 203 305,48	- 1 403 505 224,75
X - RESULTAT NET DE L'EXERCICE		**- 2 090 203 305,48**	**- 1 403 505 224,75**

SOCIETE SOCETE DE DIST DE L'ELECT ET DU GAZ DE L'OUEST **EXERCICE** 2016

CENTRE DD MOSTAGHANEM **DATE** 42807.48824074073

COMPTE DE RESULTAT PAR NATURE

Provisoire

	note	2016	2015
Ventes et produits annexes		4 558 416 192,11	3 981 694 147,13
Variations stocks produits finis et en cours		0,00	
Subvention d'exploitation		0,00	
I - Production de l'exercice		4 558 416 192,11	3 981 694 147,13
Achats consommés		- 3 727 997 382,23	- 3 553 809 057,02
Services extérieures et autres consommations		- 1 321 477 575,87	- 1 515 221 947,81
II - Consommation de l'exercice		- 5 049 474 958,10	- 5 069 031 004,83
III - VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)		- 491 058 765,99	- 1 087 336 857,70
Charges de personnel		- 577 097 116,56	- 607 795 616,90
Impôts, taxes et versements assimilés		- 74 469 492,58	- 63 450 162,00
IV - EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		- 1 142 625 375,13	- 1 758 582 636,60
Autres produits opérationnels		128 932 033,56	78 870 919,25
Autres charges opérationnelles		- 9 286 386,55	- 9 170 878,48
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeur		- 430 219 487,25	- 432 755 654,03
Reprise sur pertes de valeur et provisions		121 205 183,46	31 434 944,38
V - RESULTAT OPERATIONNEL		- 1 331 994 031,91	- 2 090 203 305,48
VI - RESULTAT FINANCIER		0,00	
VII - RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V+VI)		- 1 331 994 031,91	- 2 090 203 305,48
Impôts exigibles sur résultats ordinaires		0,00	
Autres impôts sur les résultats		0,00	
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES		4 808 553 409,13	4 092 000 010,76
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES		- 6 140 547 441,04	- 6 182 203 316,24
VIII - RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		- 1 331 994 031,91	- 2 090 203 305,48
X - RESULTAT NET DE L'EXERCICE		**- 1 331 994 031,91**	**- 2 090 203 305,48**

الملخص:

تهدف الدراسة إلى إبراز دور التحليل المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية ومعرفة أدائها إذ كان جيد أم لا وإسقاطها على مؤسسة جزائرية تمثلت في مديرية توزيع الكهرباء والغاز لمستغانم محاولين الإجابة عن الإشكالية التالية: ما مدى فعالية التحليل المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة؟

اعتمدنا خلال الدراسة على المنهج الوصفي الموافق للجانب النظري ومنهج دراسة حالة في الجانب التطبيقي وذلك بتحليل القوائم المالية للمؤسسة باستخدام أدوات التحليل المالي، أظهرت نتائج الدراسة ضرورة تقييم الأداء المالي لمعرفة نقاط القوة ونقاط الضعف للمؤسسة والذي يمكن من خلاله مراقبة نشاطها واتخاذ القرارات التصحيحية اللازمة لتحقيق الأهداف المسطرة وفي الأخير تمكنا من تقييم أداء المالي لمديرية توزيع الكهرباء والغاز باستخدام التحليل المالي في فترة (2016/2015/2014)

الكلمات المفتاحية: تحليل مالي، تقييم الأداء المالي، القوائم المالية

Le résumé :

L'étude vise à montrer l'importance en évidence d'analyse financière pour évaluer la performance financière de l'institution économique et déterminer si sa performance est bonne ou non, et projeter cela sur une institution algérienne et qui s'agit bien de La Direction de distribution de l'électricité et du gaz de Mostaganem, en vue de répondre à la problématique suivante : Comment l'analyse financière efficace dans l'évaluation de la performance financière de l'institution ?

Reposant sur la méthode descriptive qui concerne la partie théorique et l'étude de cas dans la partie pratique, Et cela, en analysant les annexes financières de l'entreprise, en utilisant les outils d'analyse financière, les résultats de l'analyse ont montré la nécessité de l'évaluation de la performance financière, pour déterminer les point forts et les points faibles de l'institution et à grâce auquel on peut surveiller et contrôler son activité et prendre les décisions rectificatives nécessaires pour réaliser les buts tracés, et enfin nous avons pu évaluer la performance financière de La Direction de distribution de l'électricité et du gaz à Mostaganem, en utilisant l'analyse financière dans la période (2013/2014/2016)

Mots clés : Analyse financière, Évaluation de la performance financière. Les annexes financières.